زواج الأطفال في الأزمات الإنسانية

الفتيات والآباء يجاهرون بالحديث

عن عوامل الخطر والحماية، واتخاذ القرار، والحلول

HUMAN RIGHTS CENTER
UC Berkeley School of Law

Save the Children

PLAN INTERNATIONAL

KING HUSSEIN FOUNDATION مؤسسة الملك الحسين
مركز المعلومات والبحوث
INFORMATION AND RESEARCH CENTER

زواج الأطفال في الأزمات الإنسانية

الفتيات والآباء يجاهرون بالحديث عن عوامل الخطر والحماية، واتخاذ القرار، والحلول

مارس ٢٠٢١

جولي فريسيرو
أودري تايلور

HUMAN RIGHTS CENTER
UC Berkeley School of Law
Save the Children
PLAN INTERNATIONAL
KING HUSSEIN FOUNDATION مؤسسة الملك الحسين
مركز المعلومات والبحوث
INFORMATION AND RESEARCH CENTER

مركز حقوق الإنسان

يُجري مركز حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا، بيركلي، أبحاثاً حول جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. نحن نستخدم أساليب البحث القائمة على الأدلة والتقنيات المبتكرة، في مسعى لدعم الجهود المبذولة لمحاسبة الجناة وحماية السكان الضعفاء. كما نقوم بتدريب الطلاب والمناصرين لإجراء بحوث دقيقة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتحويل هذه المعلومات إلى إجراءات فعالة.

يعمل برنامج الصحة وحقوق الإنسان في مركز حقوق الإنسان على تعزيز صحة وحماية السكان المهمشين المتأثرين بالأزمات الإنسانية. فنحن نتشارك من خلال البحث التطبيقي والمساعدة الفنية مع المنظمات المحلية والدولية لتطوير أدوات وإرشادات وتدخلات جديدة.

2224 Piedmont Avenue, Berkeley, CA 94720
Telephone: 510.642.0965 | Email: hrc@berkeley.edu
Humanrights.berkeley.edu | Medium.com/humanrightscenter | @HRCBerkeley

مؤسسة إنقاذ الطفل

إننا في منظمة إنقاذ الطفل نحارب من أجل الأطفال كل يوم، ونقف جنباً إلى جنب مع الأطفال في أصعب الأماكن ليعيشوا طفولتهم. نحن نفعل كل ما يلزم لضمان بقائهم على قيد الحياة، وحصولهم على الحماية عندما يكونون في خطر، وتوفير فرص التعلم لهم، إيماناً منّا بوجوب أن يكون كل طفل قادراً على ترك بصماته على العالم وبناء مستقبل أفضل لنا جميعاً.

savethechildren.net

منظمة بلان إنترناشونال

تأسست بلان إنترناشونال منذ أكثر من ٨٠ عاماً، وهي جمعية للعمل الخيري الإنساني والتنمية العالمية، تسعى إلى تعزيز حقوق الأطفال والمساواة للفتيات. معاً يمكننا تمكين الأطفال والشباب والمجتمعات المحلية لإجراء تغييرات حيوية تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. إننا نقود التغيير في الممارسات والسياسات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال الوصول، والخبرة والمعرفة بالواقع الذي يواجهه الأطفال. كما نعمل مع الأطفال والمجتمعات المحلية على الاستعداد للأزمات والاستجابة لها، ودعم التقدم الآمن والناجح للأطفال منذ الولادة وحتى سن البلوغ.

Finsgate, 5–7 Cranwood Street, London, EC1V 9lH, UK
Telephone: +44 (0) 20 7608 1311 | Web: plan-uk.org

مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك الحسين

تأسس مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين في عام ١٩٩٦ كجزء من هيئة العمل الوطني للطفولة. واليوم، يعمل المركز على تفعيل المعرفة للتغيير الاجتماعي الإيجابي. وتتمثل رسالة المركز في عمله كمحفز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إجراء البحوث الشاملة، والمناصرة القائمة على الأدلة، وتبادل المعرفة مع الممارسين وصانعي السياسات والمجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان والجندر والعدالة الاجتماعية.

irckhf.org

صورة الغلاف الأمامي: ماسا، ١٦ سنة، تجنبت الزواج المبكر بفضل منظمة إنقاذ الطفل. الصورة © كريس دي بود، منظمة إنقاذ الطفل (٢٠١٨)
صورة الغلاف الخلفي: فتيات لاجئات من جنوب السودان يصنعن ملصقات كجزء من ورشة عمل تشاركية في أوغندا. الصورة © أودري تايلور، مركز حقوق الإنسان (٢٠٢٠)
التصميم والرسومات: نيكول هايوارد

المحتويات

الشكر والتقدير / iv

الاختصارات / ٧

الملخص التنفيذي / ١

المقدمة / ١١

الدراسة / ١٣

المنهجية / ١٤

لمحة عامة عن مواقع البحث / ١٩

النتائج / ٢١

ما الذي يعرض الفتيات لخطر زواج الأطفال (وما الذي يحميهن) / ٢١

كيف تقرر الفتيات وأسرهن بشأن زواج الأطفال / ٢٧

ما هي الخدمات والدعم الذي تحتاجه الفتيات ومقدمو الرعاية لتأجيل الزواج / ٣٣

ما الذي تعتقد الفتيات ومقدمو الرعاية أنه سيمنع زواج الأطفال في مجتمعاتهم / ٣٦

الاستجابة لزواج الأطفال: كيفية دعم الفتيات المتزوجات / ٤٠

ما الذي يعنيه هذا لإعداد البرامج في الأوضاع الإنسانية / ٤٤

كيفية منع زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية: توصيات مجمعة / ٤٨

تقرير خاص: كيف أثرت جائحة كوفيد-١٩ على زواج الأطفال بين اللاجئين في الأردن / ٥٦

ملاحظات / ٦٥

الشكر والتقدير

تم إعداد هذا التقرير بتكليف من مؤسسة إنقاذ الطفل وبلان إنترناشونال في المملكة المتحدة. المشروع مموّل بشكل مشترك من قبل برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: أدلة عالمية (GAGE) الذي تموله الوكالة البريطانية للتنمية الدولية (UK Aid).

كتب هذا التقرير كلّ من جولي فريسيرو وأودري تايلورن بينما قامت فتوريا أديبيي بتحليل البيانات ودعم البحث. نتقدم بشكر خاص لنينا غورا وراسموس جورجنسن من مؤسسة إنقاذ الطفل، وكريستينا وينترمير من بلان إنترناشونال في المملكة المتحدة لتعليقاتهم وردودهم ودعمهم المستمر، والشكر موصول لإريك ستوفر، وأليكسا كونيغ، وأندريا لامبروس، وسارة كراغز من مركز مركز حقوق الإنسان للتعليقات والردود والتعديلات التي قدموها.

أما في الأردن، فقد قام بالتنفيذ الميداني للدراسة والدعم الفني كلّ من عايدة السعيد، وجود سجدي، وهلا أبو طالب من مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك الحسين (IRCKHF). وقدم كلّ من حميدة جهامة، وأسامة عيد، ومها السعد من بلان إنترناشونال في الأردن الدعم الميداني للمشروع، بينما قدم الدعم الإداري والفني كلّ من كريستينا وينترمير، وغابرييلا بينتو، وكيرين سيمونز من بلان إنترناشونال في المملكة المتحدة. أما عن عملية جمع البيانات والدعم في ترجمتها فقامت به كلّ من رند أبو طالب، ووفاء ابداح، وروان ربيحات، ونبال عوض من مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك الحسين. شكر خاص لشركائنا في المجتمع، معهد العناية بصحة الأسرة، مؤسسة نور الحسين، (IFH) في الكرك والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (JOHUD) في عمان الشرقية، على دعمهم.

في أوغندا، قامت كلير بانغيرانا بالتنفيذ الميداني للدراسة والدعم الفني لها. كما قُدّم الدعم الميداني من قبل إيفالين أتشان وسوزان أبيو من مؤسسة إنقاذ الطفل في أوغندا، بدعم إداري من ناتالي سميث من مؤسسة إنقاذ الطفل. كما قدمت نينا غورا من مؤسسة إنقاذ الطفل الدعم الفني والمشورة. أما الدعم في جمع البيانات وترجمتها فقد قدمه كلّ من أغنيس جوان، وشامين أليغاه، وتشيكا سلوى، وفيفيان نايت. ونتقدم بالشكر الخاص كذلك للعديد من موظفي مؤسسة إنقاذ الطفل في أوغندا الذين قدموا الدعم طوال فترة المشروع.

كما نعرب عن امتناننا للعديد من الفتيات اليافعات وأولياء أمورهن ومقدمي الرعاية لهم، فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة والحكومة والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع الذين جعلوا من الممكن لهذه الدراسة أن ترى النور.

الاختصارات

منظمة مجتمعية	CBO
زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري	CEFM
زواج الأطفال	CM
مرض فيروس كورونا ٢٠١٩	COVID - 19
برمجة التحويلات النقدية	CTP
العنف القائم على النوع الاجتماعي	GBV
مركز حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة كاليفورنيا، بيركلي	HRC
معهد العناية بصحة الأسرة، مؤسسة نور الحسين	IFH
عنف الشريك الحميم	IPV
مجلس المراجعة المؤسسية	IRB
مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك الحسين	IRCKHF
الصندوق الأردني الهاشمي التنمية البشرية	JOHUD
نظام معلومات الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (JORISS) وزارة التخطيط والتعاون الدولي	JORISS
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
مادة غير غذائية	NFI
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب رئيس الوزراء، أوغندا	OPM
مراقبة ما بعد التوزيع	PDM
معدات الحماية الشخصية	PPE
الصحة الجنسية والإنجابية	SRH
الأمراض المنقولة جنسياً	STI
الأمم المتحدة	UN
المجلس الوطني الأوغندي للعلوم والتكنولوجيا	UNCST
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين	UNHCR
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF

الملخص التنفيذي

يعتبر **زواج الأطفال** ظاهرة عالمية معترف بها على نطاق واسع، قد تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات في أوقات الأزمات الإنسانية والنزوح، مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. ١ إن تداعيات مثل هذه الزيجات وخيمة، إذ أننا نعلم أن الفتيات المتزوجات في سن مبكرة في السياقات الإنسانية يواجهن نتائج تعليمية سيئة، وعنفاً جسدياً وجنسياً خطيراً، ونتائج صحية عقلية وجسدية سيئة، ومضاعفات أو حتى الموت أثناء الولادة. والأهم من ذلك، أن زواج الأطفال انتهاك لحقوق الفتاة الكاملة كطفلة. بدأت الأبحاث لفهم زواج الأطفال بشكل أفضل في ظروف الأزمات مؤخراً فقط في اكتساب الجذب والفعالية. ومع ذلك، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في الآونة الأخيرة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في الأدبيات الحالية للممارسين الذين يسعون إلى تطوير البرمجة القائمة على الأدلة.

ومن أجل معالجة هذه الثغرات، تشارك مركز حقوق الإنسان، ومؤسسة إنقاذ الطفل، وبلان إنترناشونال في مبادرة بحثية طويلة الأمد لتعزيز منع زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية. سعت هذه الدراسة النوعية، وهي المرحلة الثانية من المبادرة المكونة من ثلاث مراحل، إلى تكوين فهم أفضل بالمخاطر والعوامل الوقائية وعمليات صنع القرار واحتياجات الخدمة والدعم للفتيات ومقدمي الرعاية لهن التي تساهم في إضعاف زواج الأطفال، ووجهات نظر المجتمع المحلي حول حلول معالجة زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية.

المنهجية

تستخدم هذه الدراسة النوعية نهجاً تشاركياً يركز على الشباب من أجل ضمان جعل أصوات الفتيات اليافعات في صلب نتائج البحث والتوصيات. تضمنت الأنشطة البحثية ما يلي:

- ورش عمل بحثية تشاركية مع فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٠ و١٧ سنة. وشملت الأنشطة خرائط الزهور ومجموعات التركيز على غرار المقاهي العالمية والرسومات أو الملصقات.
- مقابلات شبه منظمة مع فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٤ و١٧ سنة، متزوجات وغير متزوجات.
- مقابلات شبه منظمة مع الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية للفتيات اليافعات.
- مقابلات شبه منظمة مع المخبرين الرئيسيين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والمضطلعين بالأدوار القيادية المجتمعية.

تم حشد الجهود في مستوطنتين للاجئين من جنوب السودان في أوغندا واثنتين من مجتمعات اللجوء السوري الحضرية بشكل أساسي في الأردن. إجمالاً، بلغ عدد المشاركات في البحث ٢٨٠ فتاة متزوجة وغير متزوجة تتراوح أعمارهن بين ١٠ و١٧، و٦٧ مقدم ومقدمة رعاية، و٤٦ مخبر ومخبرة رئيسيين. تم تعديل أهداف البحث وأدواته بعد ظهور مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من أجل تكوين فهم أفضل بتأثيره على زواج الأطفال بين النازحين السوريين في الأردن. (تم الانتهاء من جمع البيانات في أوغندا قبل انتشار الوباء.) وبعد جمع البيانات وترميزها وتحليلها، عقد الباحثون ١٠ ورش عمل مع الفتيات ومقدمي الرعاية عبر مواقع البحث الأربعة لضمان صحة النتائج.

النتائج

ما الذي يعرض الفتيات لخطر زواج الأطفال (وما الذي يحميهن)

استخدم هذا البحث إطاراً بيئياً لتحديد العوامل التي ترى الفتيات ومقدمي الرعاية أنها تعرضهن لخطر زواج الأطفال أو حمايتهن منه في الأوضاع الإنسانية.

على مستوى الفتاة: تضمنت عوامل الخطر الأساسية ١) المشاعر الإيجابية للفتيات ومواقفهن تجاه زواج الأطفال؛ ٢) عدم التحاق الفتيات بالمدرسة أو رسوبهن في الصفوف أو رفضهن الالتحاق بالمدرسة؛ ٣) عوامل الخطر السلوكية التي تعرض الفتاة لخطر أكبر للاغتصاب أو الحمل، مثل السفر بدون مرافق أو في الليل، والجنس قبل الزواج، وممارسة الجنس من أجل البقاء، والمواقف المتمردة أو العناد من قبل الفتيات تجاه الشخصيات صاحبة السلطة؛ و٤) تعرض الفتيات للاغتصاب أو غيره من أشكال الاستغلال الجنسي.

أما العوامل الوقائية فقد تضمنت اعتقاد الفتيات أنه من الأفضل الانتظار حتى سن ١٨ عاماً أو أكثر للزواج، والمشاعر السلبية القوية تجاه زواج الأطفال، والأهداف التعليمية للفتيات وأحلامهن للمستقبل.

على مستوى الأسرة والأصدقاء: تضمنت عوامل الخطر الأساسية ١) الفقر وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفتيات؛ ٢) سوء معاملة الأطفال أو إهمالهم، بما في ذلك العنف الجسدي، وأعباء العمل المنزلية الثقيلة، والهجر؛ ٣) أعراف الأسرة حول زواج الأطفال، وضغط الأسرة على ترك المدرسة والزواج، والمعتقدات غير المفيدة حول علامات الاستعداد للزواج مثل سن البلوغ؛ ٤) الأعراف والمعتقدات الجنسانية، مثل تلك التي تصور الفتيات على أنهن عبء على أسرهن، والمعتقدات والعادات التقليدية مثل ممارسة المهور، و٥) سلبية النماذج من الأقران أو التأثير على الزواج في سن مبكرة أو الانخراط في سلوكيات تعرض الفتيات لخطر متزايد للزواج، مثل التغيب عن المدرسة.

وتضمنت العوامل الوقائية ضغط الأقران الإيجابي، والآباء الذين يوفرون احتياجات بناتهم الأساسية، ويدعمون أهدافهن التعليمية، ويعتقدون عموماً أنه يجب على الفتيات الانتظار حتى سن ١٨ على الأقل للزواج.

على مستوى المجتمع المحلي: تضمنت عوامل الخطر الأساسية ١) أعراف المجتمع وتأثيره، بما في ذلك الافتقار إلى دعم الفتيات اللائي يجبرن على الزواج، والقادة الذين يسهلون زواج الأطفال؛ و٢) علامات مؤذية مقبولة من المجتمع على النضج والاستعداد للزواج، مثل بروز الثديين.

كما ترتبط العوامل الوقائية بشكل أساسي بأعراف المجتمع المحلي وتأثيره، بما في ذلك أعضاء المجتمع الذين يدعمون الفتاة والذين من المحتمل أن يتدخلوا إذا تم إجبارها على الزواج.

على المستوى المجتمعي: تضمنت عوامل الخطر الأساسية ١) فشل النظام القانوني؛ ٢) ممارسات توزيع الغذاء في المستوطنات التي حفزت زواج الأطفال؛ و٣) وصول الفتيات إلى بعض وسائل الإعلام في السياقات الحضرية التي تصور الزواج بشكل غير واقعي.

ركزت العوامل الوقائية على قوانين وسياسات قوية ضد زواج الأطفال والتنفيذ الفعال لها.

كيف تقرر الفتيات وأسرهن زواج الأطفال

استكشف الباحثون سلطة الفتيات في اتخاذ قرارات الزواج، وأدوار الأفراد المشاركين في العملية، والعوامل الرئيسية التي تضعها الفتيات ومقدمو الرعاية في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن زواج الفتاة. يتم الإبلاغ عن الفوائد والعيوب المتصورة لزواج الأطفال بالترتيب من حيث الأهمية.

هل للفتيات رأي في القرار؟ أظهرت التقارير تفاوت مشاركة الفتيات في اتخاذ القرار بشأن الزواج على نطاق واسع عبر سلسلة متصلة، حيث كانت معظم الإجابات متطرفة. فمن ناحية، يمكن للفتيات أن يخترن بحرية متى يتزوجن ومن يتزوجن (أكثر شيوعاً بمرور الوقت منذ النزوح)، بينما من ناحية أخرى، لم يكن لدى الفتيات رأي يذكر أو لم يكن لهن رأي مطلقاً، وقد تم الضغط عليهن أو إجبارهن من قبل والديهن على الزواج (أكثر شيوعاً بين العائلات التي تواجه صعوبات اقتصادية، أو الفتيات الحوامل، أو الفتيات الصغيرات جداً). كما تبين أن هناك مجموعة متنوعة من المواقف في الوسط بين هذين الموقفين الشائعين. فقد كان من بين الأفراد المشاركين في صنع قرار الزواج أفراد الأسرة والأقارب والجيران وأفراد العشيرة في أوغندا وأولياء أمور الفتيات (بشكل حصري تقريباً) في الأردن.

الفوائد التي تراها الفتيات ومقدمو الرعاية في زواج الأطفال: تتضمن الفوائد الخمس البارزة المتصورة لزواج الأطفال من الفتيات ١) القدرة على الهرب من الأوضاع المنزلية الصعبة مثل سوء المعاملة أو الأعمال المنزلية المفرطة؛ ٢) تلبية الاحتياجات الأساسية والحصول على دعم مالي من الزوج؛ ٣) إرضاء الوالدين؛ ٤) تجنب الوصمة الناجمة عن تأخير الزواج لفترة طويلة؛ و٥) الفوائد الإنجابية، مثل القدرة على إنجاب المزيد من الأطفال.

أما الفوائد الرئيسية المتصورة لزواج الأطفال لمقدمي الرعاية فقد تضمنت ١) الفوائد الاقتصادية المترتبة على انخفاض حجم الأسرة والدخل المتأتي عن المهر؛ و٢) التخفيف من العبء المالي والعاطفي لتقديم الرعاية.

المساوئ التي تراها الفتيات ومقدمو الرعاية في زواج الأطفال: تتضمن المساوئ الخمسة الرئيسية المتصورة لزواج الفتيات من الأطفال ١) الخوف من سوء المعاملة أو الإساءة من قبل أزواجهن أو عائلات أزواجهن؛ ٢) الخوف من عدم القدرة على تحمل الأعمال المنزلية وأعمال رعاية الأطفال الثقيلة؛ ٣) الخوف من الآثار الصحية السلبية، لا سيما المضاعفات أثناء الولادة ونتائج الولادة السيئة؛ ٤) مخاوف بشأن التأثيرات العاطفية أو النفسية السلبية، مثل العزلة عن الأصدقاء والعائلة، والضغط الشديد، والاكتئاب، والانتحار؛ و٥) مخاوف بشأن عدم القدرة على إنهاء المدرسة بسبب مقاومة أزواجهن أو أعباء العمل المنزلي.

تتضمن المساوئ الأربعة الملحوظة لزواج الأطفال بالنسبة لمقدمي الرعاية ١) الخوف على الفرص والتوقعات التعليمية والاقتصادية لبناتهم؛ ٢) الخوف على صحة بناتهم وسلامتهم، بما في ذلك المضاعفات أثناء الحمل والولادة والعنف المنزلي؛ ٣) مخاوف بشأن قدرة بناتهن على إدارة المشكلات مع أزواجهن والمسؤوليات المنزلية؛ و٤) مخاوف بشأن زيادة خطر الطلاق عندما تتزوج الفتيات في سن مبكرة.

ما هي الخدمات والدعم الذي تحتاجه الفتيات ومقدمو الرعاية لتأخير الزواج

تحدث الباحثون إلى الفتيات والقائمين على رعايتهن حول الخدمات والدعم الذي يحتاجونه لأنفسهم أو لبناتهن لتأخير الزواج، والعقبات التي يواجهونها في الوصول إلى الخدمات والدعم الحاليين، وأفادوا عن ذلك بالترتيب حسب الأهمية.

الاحتياجات الأساسية: تحتاج الفتيات، ولا سيما في المستوطنات، إلى دعم للاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الطعام والملابس والسكن والفراش والفوط الصحية والصابون. كما طلب مقدمو الرعاية دعم الاحتياجات الأساسية، والذي يفضلونه في شكل مساعدة نقدية، ولكن أفادوا أيضاً عن الحاجة إلى المساعدة الغذائية والدعم بأشياء مثل السكن والفراش ومصادر المياه النظيفة والملابس.

العوائق التعليمية: التعليم الابتدائي والثانوي متاح إلى حد كبير للفتيات، لكن الفتيات يواجهن عدداً من العوائق للوصول إليها. تضمنت العوائق المالية نقص الأموال للرسوم المدرسية والزي المدرسي واللوازم. ومن العوائق الأخرى المسافة الطويلة للوصول إلى المدرسة، ونقص المنتجات الصحية التي تحتاج إليها الفتاة في فترة الحيض، ومقاومة مقدمي الرعاية أو الأقارب الذكور للفتيات اللائي يذهبن إلى المدرسة. كما يشعر مقدمو الرعاية بالقلق بشأن المواقف المتمردة للفتيات تجاه المدرسة أو عدم اهتمامهن بها. وتحتاج الفتيات اللاتي تلقين تعليماً تقليدياً ضعيفاً إلى برامج تعليمية بديلة وتدريب مهني.

الاحتياجات المتعلقة بالتوظيف: تحتاج الفتيات وأسرهن إلى دعم مالي على شكل نقود، أو قروض للمشاريع الصغيرة، أو تدريب مهني، بالإضافة إلى المزيد من فرص إدرار الدخل.

تضمنت العوائق التي تحول دون الدعم المرتبط بالتوظيف القيود المفروضة على البرامج المدرة للدخل الحالية، وافتقار الفتيات إلى المؤهلات الأكاديمية الكافية لمعظم الوظائف، وأفراد الأسرة الذين يمنعون الفتيات بشكل نشط من العمل، وأعباء العمل المنزلي الثقيلة، ووصمة العار ضد غير المواطنين في مكان العمل.

الصحة الجنسية والإنجابية: تبين أن لدى الفتيات احتياجات صحية جنسية وإنجابية مهمة، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الخدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية والتثقيف حول موضوعات مثل الثقافة الجنسية، والحيض، ومنع الحمل وتنظيم الأسرة. تضمنت العوائق التي تحول دون تلقي الخدمات أو معلومات الصحة الجنسية والإنجابية سن الفتاة (تواجه الفتيات الأصغر سنّاً صعوبة أكبر في الوصول إليها)، ونقص الوعي بمكان العثور على الخدمات أو المعلومات، والمسافات الطويلة للوصول إلى الخدمات أو تكلفتها، ومقاومة الآباء أو الأقران، ومشاعر الخوف أو الخجل أو الحياء لدى الفتيات.

الحماية: تحتاج الفتيات إلى دعم أكبر من حيث الحماية، مثل تقديم المشورة بشأن الحماية، وأنشطة التوعية، والبيوت الآمنة في المخيمات، أو خدمات الحماية في المجتمعات الحضرية. في المقابل، يحتاج الآباء إلى تثقيفهم حول كيفية تربية بناتهم دون الإساءة لهن ورعاية احتياجاتهن. تشمل العوائق التي تعترض خدمات الحماية الحالية عدم كفاية الخدمات وعدم فعالية حماية الشرطة، والافتقار إلى الوعي بالخدمات، وخوف الفتيات من الوصول إلى الخدمات، أو العرقلة من قبل أفراد الأسرة.

حاجات الدعم والعوائق الأخرى: تحتاج الفتيات ومقدمو الرعاية لهن إلى أنشطة توعية - خاصة المزيد من البرامج حول زواج الأطفال والقضايا ذات الصلة لليافعين واليافعات ومقدمي الرعاية - والمزيد من المراكز في المستوطنات حيث يمكن للفتيات تلقي هذا الدعم. تحتاج الفتيات كذلك إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، مثل التثقيف حول مهارات التكيف، وإدارة الإجهاد والصدمات، وطلبن توفيرها من خلال المشورة الفردية، والعلاج الجماعي، والأنشطة مثل الألعاب، والحرف اليدوية، والتدريب المهني. وتبين أن الفساد عائق عام أمام الفتيات ومقدمي الرعاية الذين يتلقون جميع أنواع الدعم والخدمات.

ما الذي تعتقد الفتيات ومقدمو الرعاية أنه سيمنع زواج الأطفال في مجتمعاتهم

شاركت الفتيات ومقدمو الرعاية الاستراتيجيات والحلول التالية، التي من المفترض أن تنفذها المنظمات غير الحكومية، والحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والتي شعروا أنها ستمنع زواج الأطفال في مجتمعاتهم. هذه الاستراتيجيات والحلول مرتبة حسب الأهمية.

التوعية: توعية الفتيات ومقدمي الرعاية لهن وقادة المجتمع حول أضرار زواج الأطفال وفوائد التعليم؛ واستخدام تنسيقات مثل الفعاليات المجتمعية والمحاضرات والحملات والتدريبات والدراما والقصص الشخصية أو الحكايات التي ترويها النساء والفتيات اللواتي تأثرن سلباً بزواج الأطفال؛ وعقد الأنشطة في الأماكن في المجتمعات المحلية أو المراكز التي يتردد عليها بالفعل الآباء وأفراد المجتمع؛ وتدريب القادة المجتمعيين والدينيين حتى يتمكنوا من العمل على توعية أفراد المجتمع.

التعليم: تقديم المشورة والدعم والتمكين للفتيات إكمال تعليمهن قبل الزواج؛ ومعالجة العوائق المالية التي تحول دون تعليم الفتيات، بما في ذلك التكاليف، مثل رسوم ومواد المدارس الابتدائية والثانوية، والزي المدرسي، والفوط الصحية؛ التعليم الخصوصي والدعم التربوي؛ وحتى رسوم الدراسة الجامعية؛ معالجة العوائق الأخرى في المستوطنات، مثل المسافة الطويلة عن المدرسة، والاكتظاظ، والسلامة المدرسية من خلال توظيف المزيد من المعلمات وتوعية الفتيات بكيفية الإبلاغ عن التحرش الجنسي من قبل المعلمين الذكور.

الاحتياجات الاقتصادية/الأساسية: تزويد الفتيات ومقدمي الرعاية لهن بالمساعدة المالية والدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية؛ وتوفير النقد مباشرة لليافعات أو لمقدمي الرعاية لهن لثني الفتيات عن اللجوء إلى الزواج للحصول على الدعم؛ إعطاء الأولوية لأولئك الأكثر عرضة لزواج الأطفال باستخدام معايير الأهلية، أو من خلال التوعية من قبل قادة المجتمع. وفي المخيمات، وضع مدفوعات نقدية لأولياء الأمور بعين الاعتبار على أن تكون مشروطة بحضور الفتيات إلى المدرسة، وتزويد الفتيات بالمواد الأساسية مثل الملابس الداخلية والصابون والزي المدرسي؛ وتوفير المزيد من التدريب المهني وفرص توليد الدخل للفتيات بالقرب من مجتمعاتهن المحلية، وبرامج النقد مقابل العمل، والقروض لبدء أعمال صغيرة.

الحماية: توفير مساحات آمنة في المجتمع للفتيات فقط حيث يمكنهن المشاركة في أنشطة التوعية، والانخراط مع أقرانهن، والحصول على دعم الحماية عند الحاجة؛ وتثقيف الفتيات ومقدمي الرعاية بشأن مخاطر السلامة واستراتيجيات الحماية في مجتمعاتهم؛ وتحسين حماية الفتيات من التحرش الجنسي في المدارس والمجتمع؛ وفي المستوطنات، يجب تزويد النساء والفتيات، لا سيما ذوات الإعاقة واللواتي لديهن العديد من الأطفال، بالدعم الملائم للمأوى ولبناء المأوى.

الدعم النفسي والاجتماعي: توفير الدعم النفسي والاجتماعي الذي يسهل الوصول إليه للفتيات، بما في ذلك الإرشاد الفردي ومجموعات الدعم والأنشطة الاجتماعية؛ توفير الفرص للفتيات لتكوين علاقات صحية مع أقرانهن، على سبيل المثال من خلال ورش عمل بناء المهارات والألعاب ودروس الفنون والمحاضرات التي تتناول زواج الأطفال وموضوعات أخرى تتعلق بالصحة والحماية.

الصحة: تزويد الفتيات بالتثقيف والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والتثقيف بشأن الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً (STIs) ومخاطر الحمل المبكر؛ وتزويد الفتيات بالتثقيف حول الصحة والنظافة، وكيفية الوصول إلى الخدمات الصحية، وكيفية رعاية الأطفال؛ وإنشاء المزيد من المرافق الصحية حيث يلزم.

القانون والسياسة: في أوغندا، منع القاصرين من الذهاب إلى المراقص المحلية وتنفيذ سياسات أقوى لحماية الأطفال على مستوى المجتمع المحلي؛ وفي الأردن، إصدار وإنفاذ قانون يحظر الاستثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج وهو ١٨ عاماً؛ وفيما يتعلق بسياسة التعليم، تزويد الفتيات اللاجئات في أوغندا بالرسوم المدرسية والإمدادات من خلال المدرسة الثانوية؛ وفي الأردن، تحسين مراقبة وإنفاذ الالتحاق الإلزامي بالمدارس للفتيات دون سن ١٨ عاماً.

الاستجابة لزواج الأطفال: كيفية دعم الفتيات المتزوجات

تناولت هذه الدراسة أيضاً احتياجات الخدمة والدعم للفتيات المتزوجات، والحوامل، والمربيات لأولادهن، والمطلقات، بالإضافة إلى استراتيجيات وحلول لدعمهن. (يرجى العلم بأن العديد من احتياجات الخدمة والدعم والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً تنطبق على الفتيات بشكل عام، وبالتالي ينبغي أيضاً أخذها في الاعتبار).

احتياجات الخدمة والدعم

- **الاحتياجات الأساسية،** بما في ذلك الغذاء، ومستلزمات المنزل والمطبخ، ومستلزمات النظافة الشخصية، والملابس والأحذية لهن ولأطفالهن، والسكن، والمياه النظيفة.

- **الدعم التعليمي،** ومعالجة العوائق بما في ذلك مقاومة الأزواج أو الوالدين أو الأصهار؛ الأعمال المنزلية الثقيلة ورعاية الأطفال؛ ووصمة العار ضد الفتيات المتزوجات في المدارس؛ وتكاليف التعليم؛ وتقييد الالتحاق بالمدارس التقليدية (خاصة للفتيات الحوامل).

- **خدمات الصحة الجنسية والإنجابية،** بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة وتحسين الوصول إلى رعاية ما حول الولادة ومراكز الولادة، فضلاً عن التثقيف حول تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات. وشملت العوائق مقاومة الأزواج أو الأصهار أو الأصدقاء أو الأسرة؛ والأعمال المنزلية الثقيلة ورعاية الأطفال؛ والخرافات حول تحديد النسل.

- **الدعم الاقتصادي،** مثل الدعم النقدي، والتدريب المهني، وفرص إدرار الدخل، والقروض لبدء المشاريع الصغيرة. تضمنت العوائق مقاومة الأزواج أو الآباء أو الأصهار لعمل المرأة المتزوجة؛ والأعمال المنزلية الثقيلة ورعاية الأطفال؛ وصعوبة العثور على عمل بسبب عدم إكمال التعليم وتقييد الحركة من قبل الأزواج.

- العوائق نقص الخدمات (خاصة لعنف الشريك الحميم)، وقلة الوعي بالخدمات أو الخوف من الوصول إليها، حماية الشرطة غير الفعالة، والعرقلة من قبل الزوج أو أفراد الأسرة.

- تتضمن احتياجات الدعم الأخرى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي العامة، مثل التعليم على التكيف مع التوتر أو الرعاية الأبوية، وإدارة الصراع مع الأزواج، والفرص الاجتماعية؛ والمزيد من الخدمات والدعم لأطفال الفتيات، مثل المساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين خيارات رعاية الأطفال، والتثقيف في مجال تربية الأطفال.

كيف أثرت جائحة كوفيد-١٩ على زواج الأطفال بين اللاجئين في الأردن

قالت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية إن القيود المفروضة بسبب كوفيد-١٩ وعدم القدرة على كسب الدخل أدت إلى تأخير زواج الأطفال أو منعه بسبب إغلاق قاعات الزفاف، ومنع التجمعات، وعدم قدرة الناس على تحمل نفقات الزفاف. غير أن عدداً كبيراً من الفتيات أفاد أن العديد من الفتيات اليافعات في مجتمعاتهن قد تمت خطوبتهن أو تزوجن خلال عمليات الحظر الناجمة عن كوفيد-١٩. وبرأيهن أن هذا كان بسبب:

- تسريع الفتيات خطط ما قبل الزواج خلال فترة الحظر بسبب انخفاض التكاليف المرتبطة عادة بإقامة حفلات الزفاف.
- الغيرة من الأخوات أو الأقران اللواتي عاملهن أزواجهن بشكل جيد أثناء الحظر.
- الرغبة في مغادرة المنزل بسبب زيادة الأعمال المنزلية أو قواعد وقيود الوالدين.
- ضغوط الزواج القسري من قبل الآباء العاطلين عن العمل أو الذين يواجهون صعوبات مالية بسبب جائحة كوفيد-١٩.
- الشعور بأنه مع إغلاق المدارس وقلة فرص العمل، ليس لدى الفتيات بدائل أفضل من زواج الأطفال.

التوصيات

- النظر في استخدام برامج التحويلات النقدية الإضافية (CTP) أثناء تطبيق قيود جائحة كوفيد-١٩ التي تمنع الآباء والفتيات من العمل؛ وكحد أدنى، ضمان استمرار المستوى الحالي للمساعدة المالية والمعونة.
- ضمان الوصول إلى وإتاحة التعليم عن بعد أو التعليم الوجاهي حسب الاقتضاء. وحيثما أمكن، استخدام أساليب التعلم عن بعد لإبقاء الفتيات على اتصال بالمدرسة للتخفيف من مخاطر زواج الأطفال. وكذلك ضمان توفر التكنولوجيا اللازمة لجميع الأطفال في الأسرة لمواصلة تعليمهم، وتقديم خدمات الدعم التعليمي للتعلم عن بعد.
- التكيّف مع ومواصلة تنفيذ برامج منع زواج الأطفال وجهود رفع مستوى الوعي عبر الإنترنت خلال فترات الحظر والقيود المترتبة على جائحة كوفيد-١٩حيثما كان ذلك ممكناً للفتيات والقائمين على رعايتهن، وتثقيف الوالدين لمعالجة العوامل التي تحفز الفتيات على الزواج المبكر، ومعالجة الفوارق بين الجنسين في الأعمال المنزلية وقواعد وقيود الأسرة.
- تحسين الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي عن بعد وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة بالنسبة للفتيات المتزوجات، حيث قد تؤثر قيود كوفيد-١٩ سلباً على الصحة العقلية للفتيات وتزيد من العنف المنزلي. وعندما تكون الأنشطة الشخصية ضرورية، ضمان حصول مقدمي الخدمة على معدات الحماية الشخصية (PPE) المناسبة وأن الخدمات التي يتم تقديمها تتوافق مع اللوائح المحلية، كحد أدنى.
- ضمان تمكن النساء والفتيات الحوامل من الاستمرار في الحصول على الرعاية السابقة للولادة، والنقل، والخدمات الطبية الطارئة خلال فترات الحظر/القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

الاستراتيجيات والحلول

- **التوعية:** توفير التدريب والمحاضرات والأنشطة للفتيات المتزوجات، فضلاً عن التوعية الهادفة لتوعيتهن بالبرامج والخدمات المتاحة.

- **التعليم:** تقديم المشورة والتوجيه لدعم الفتيات المتزوجات للعودة إلى المدرسة وإتمام تعليمهن. وتوفير المدارس ومراكز التدريب المهني وفرص المنح الدراسية للفتيات المتزوجات والمطلقات.

- **الحماية:** توفير خدمات الحماية مثل تقديم المشورة وإدارة الحالات والإحالات لدعم الفتيات المتزوجات اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي. والاستفادة من قادة المجتمع وموظفي المنظمات غير الحكومية للمساعدة في تحديد الفتيات المتزوجات اللائي يتعرضن لسوء المعاملة، وإجراء الإحالات إلى خدمات الاستشارة، ودعمهن في العودة إلى منازل والديهن.

- **الدعم النفسي والاجتماعي:** تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للفتيات المتزوجات، وخاصة أولئك اللاتي يعانين من عنف الشريك الحميم (IPV)، مثل تقديم المشورة بشأن القضايا المتعلقة بزواجهن، وتقديم المشورة بشأن خياراتهن (بما في ذلك الطلاق)، والإحالة إلى خدمات الدعم.

- **الصحة:** توفير التثقيف والخدمات ذات الصلة بالصحة الجنسية والإنجابية للفتيات المتزوجات، مثل تنظيم الأسرة والتثقيف بشأن الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومخاطر الحمل المبكر. وتثقيف الفتيات المتزوجات حول الصحة العامة والنظافة الشخصية، وأماكن الحصول على الخدمات الصحية، وكيفية رعاية الأطفال.

التوصيات

عبر القطاعات

١. المناصرة وكسب التأييد بشأن خطر زواج الأطفال والعوامل الوقائية، وعوامل صنع القرار التي يجب تضمينها في التقييمات الإنسانية المختلفة، ثم نقل النتائج إلى مجموعات العمل القطاعية المناسبة.
٢. ضمان إدراج الأنشطة التي تتناول عوامل الخطر حسب القطاع في خطط الاستجابة الإنسانية.
٣. ضمان كون تقييمات الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة مستنيرة من خلال التحليل الجندري متعدد الجوانب وبيانات الجنس والعمر والتنوع المنفصلة.
٤. ضمان إدراج الفئات الأكثر عرضة للزواج المبكر في الخدمات وأن الخدمات مصممة وفقاً لاحتياجاتهم.
٥. تنفيذ تدابير للحد من الفساد أثناء التسجيل في البرنامج وتوزيع السلع.
٦. إشراك الفتيات في تصميم برامج اليافعين واليافعات والجهود المبذولة لمنع زواج الأطفال.

النقد وسبل العيش

١. مراعاة برامج التحويلات النقدية عند تصميم التدخلات في زواج الأطفال، ودمج عوامل خطر زواج الأطفال في تقييمات نقاط ضعف الأسرة عند إعداد برامج النقد، وإجراء تقييمات للمخاطر ومراقبة ما بعد التوزيع (PDM) لتحديد مخاطر الحماية والعوائق.
٢. توفير التدريب المهني وتعليم التمكين الاقتصادي وفرص توليد الدخل المناسبة للعمر والتي تكون آمنة وقانونية للفتيات المتزوجات وغير المتزوجات، وتضمين بدائل للفتيات اللواتي لم يكملن تعليمهن المدرسي.
٣. تزويد مقدمي الرعاية بالتدريب المهني، وفرص العمل وتوليد الدخل، والإمدادات ورأس المال لبدء المشاريع الصغيرة.
٤. معالجة العوائق التي تحول دون وصول الفتيات إلى فرص العمل.

التعليم

١. تحسين الوصول إلى المدارس (بما في ذلك التعليم الأساسي الثانوي والبديل) من خلال ضمان إتاحة الفرص التعليمية وسهولة الوصول إليها لجميع المراكز السكانية، وضمان توفير خيارات المدرسة الداخلية أو وسائل النقل الآمنة والمريحة لأولئك الذين يعيشون بعيداً عن المدارس.
٢. ضمان التحاق الفتيات بالمدارس وحضور المدارس من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية، ودعم قادة المجتمع لرصد ودعم إشراك المدرسة.

٣. تقييم ومعالجة العوائق المالية والعملية التي تحول دون حضور جميع الفتيات بالمدرسة.
٤. دعم الفتيات المتزوجات للبقاء في المدرسة أو العودة إليها وإكمال تعليمهن من خلال خدمات الدعم المتخصصة والمدارس، ومعالجة العوائق الخاصة بالفتيات المتزوجات.
٥. تزويد الفتيات ببدائل تعليمية هادفة عن زواج الأطفال، وزيادة فرص مواصلة التعليم بعد المرحلة الثانوية، وتوفير بدائل تعليمية غير تقليدية للفتيات غير القادرات أو غير الراغبات في الالتحاق بالمدارس التقليدية.
٦. تقديم الدعم المالي والمادي لإبقاء الفتيات في المدرسة، مثل التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، والمواد الدراسية، والزي المدرسي، والفوط الصحية.
٧. إنشاء أنظمة للمساءلة عن التحرش والاعتداء الجنسيين في المدارس، وتثقيف الفتيات للتعرف على الحوادث والإبلاغ عنها، وتعيين المزيد من المعلمات وتنفيذ تدابير السلامة.
٨. توعية الفتيات ومقدمي الرعاية والأزواج بأهمية حضور الفتيات إلى المدرسة، ومعالجة الأعراف والتقاليد الثقافية للأسرة والمجتمع التي تلغي أولوية تعليم الفتيات أو تمنعه، والاستعانة بالقادة المجتمعيين والدينيين لزيادة الوعي بأهمية تعليم الفتيات.

الأمن الغذائي والتغذية

١. ضمان تلبية جميع الاحتياجات الغذائية الأساسية للفتيات ومقدمي الرعاية.
٢. الدعوة والمناصرة لاتخاذ تدابير للمساعدة في التخفيف من مخاطر سياسات توزيع الغذاء والممارسات في المستوطنات والتي قد تحفز على زواج الأطفال.
٣. ضمان حصول مقدمي الرعاية والفتيات المتزوجات أو المطلقات على فرص كافية للحصول على القروض والأدوات والبذور والأراضي لزراعة الغذاء (حيث أمكن).

الصحة

١. تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات الجيدة الملائمة لليافعات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتوفيرها، ومعالجة الخرافات حول موانع الحمل، وتوعية الفتيات المتزوجات والحوامل بالحمل الصحي ورعاية الأطفال حديثي الولادة والصحة العامة والنظافة.
٢. معالجة العوائق التي تحول دون وصول الفتيات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الحالية، وتوفير خيارات نقل منفصلة للمراكز الصحية للفتيات المتزوجات (عند الحاجة).
٣. توفير تعليم جنسي سهل الوصول إليه وذي جودة وشامل لليافعين واليافعات، وتوفير تعليم الصحة الجنسية والإنجابية في الموضوعات ذات الصلة باليافعين واليافعات، مثل سن البلوغ والحيض.
٤. توعية الأزواج والفتيات والفتيان ومقدمي الرعاية والأصهار حول مخاطر الحمل والولادة المبكرة وأهمية المباعدة بين الولادات.
٥. معالجة العوائق التي تحول دون وصول الفتيات إلى الخدمات الصحية العامة والدعم.

القوانين، والسياسة والمناصرة

١. تعزيز الأطر القانونية والسياساتية وإنفاذ قوانين زواج الأطفال على المستوى الوطني.
٢. معالجة العوائق أمام مقدمي الرعاية الذين يسعون للحصول على الدعم القانوني لزواج الأطفال.
٣. تثقيف المجتمعات حول قوانين وسياسات زواج الأطفال، خاصة تلك التي تختلف عن القوانين والسياسات في بلدهم/مجتمعاتهم الأصلية.

المواد غير الغذائية/الاحتياجات الأساسية

١. ضمان تلبية احتياجات جميع مقدمي الرعاية والفتيات، لا سيما أولئك المعرضين بشكل متزايد لزواج الأطفال، وضمان تلبية احتياجات أطفال الفتيات الأساسية.
٢. تقليل العوائق التي تحول دون حصول الفتيات على الدعم والخدمات للاحتياجات الأساسية.

الحماية

١. توفير خدمات الحماية لجميع الفتيات، بما في ذلك خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات إدارة الحالات، ضمن برامج حماية الطفل، وضمان توفر قنوات الإبلاغ وخدمات إدارة الحالات التي يمكن الوصول إليها للفتيات اللائي يتعرضن لضغوط للزواج المبكر والعنف المنزلي والجنسي، وتوعية الفتيات حول كيفية الإبلاغ عن

مخاوف الحماية، والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون وقادة المجتمع المحلي لضمان استجابة المجتمع الفعالة لزواج الأطفال.

٢. إزالة العوائق لضمان تمكن الفتيات من الوصول بأمان إلى خدمات الحماية.

٣. توعية مقدمي الرعاية بأهمية المشاركة الإيجابية في التربية، وبمخاطر سوء المعاملة والإهمال وإساءة معاملة الأطفال وأشكال العنف الأخرى وأعباء الأعمال المنزلية الثقيلة.

٤. إسداء النصح للفتيات ومقدمي الرعاية لهن والمجتمعات المحلية حول مخاطر السلامة في المخيمات والمجتمعات الحضرية وحول احتياطات السلامة واستراتيجيات الحماية، بما في ذلك الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم الآباء لتطبيق القواعد والاستراتيجيات للحفاظ على سلامة الفتيات.

٥. اتخاذ التدابير اللازمة لحماية سلامة الفتيات أثناء النقل، وتثقيف الفتيات ومقدمي الرعاية حول ممارسات النقل الآمنة، وتوفير المال أو تأمين الاحتياجات الأساسية للفتيات حتى لا يضطررن إلى الانخراط في أنشطة عالية الخطورة، والعمل على معالجة الأعراف والتقاليد التي تقيد حركة الفتيات دون داعٍ (حيثما كان ذلك مناسباً).

٦. إنشاء مساحات آمنة للفتيات فقط حيث يمكن للفتيات االذهاب إليها بشأن مخاوفهم المتعلقة بالحماية أو زيارتها بعد المدرسة وفي عطلات نهاية الأسبوع لحضور الأنشطة الاجتماعية والتوعية.

٧. تطوير وتنفيذ استراتيجيات مجتمعية لرصد الحماية لتحديد والوصول إلى العائلات التي لديها فتيات أكثر عرضة لزواج الأطفال أو العنف أو الإساءة، وتزويدهم بالدعم، ودعم قادة المجتمع للتدخل لمنع زواج الأطفال، والإحالة إلى خدمات الحماية أو تطبيق القانون عند الضرورة، وضمان سهولة الوصول إلى أفراد الشرطة والأمن داخل مجتمعات اللاجئين.

الدعم النفسي والاجتماعي

١. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمشورة والنصح للفتيات غير المتزوجات والحوامل والمتزوجات، ومعالجة العوائق التي تحول دون وصول الفتيات إلى هذه الخدمات.

٢. توفير الألعاب والأنشطة والرياضات لجميع الفتيات لعلاج الصدمات، والتمكين الذاتي، والتنشئة الاجتماعية، وتعليم وتشجيع العلاقات الصحية بين الأقران والاستجابات لضغط الأقران السلبي، وتوفير الفرص للفتيات المتزوجات للتواصل الاجتماعي وتطوير علاقات الأقران، وإزالة العوائق التي تحول دون حصول الفتيات على خدمات الرياضة والترفيه.

٣. توعية مقدمي الرعاية بأهمية الدعم النفسي، وعلاقات الأقران، والترفيه للفتيات.

التوعية

١. تزويد الفتيات بدورات تدريبية وورش عمل تتناول موضوعات التمكين، ودعمهن لتطوير ومتابعة أهدافهن التعليمية والتوظيفية والحياتية، وتوفير الأدوات والمهارات الحياتية لمساعدتهن في اتخاذ قرار الزواج.

٢. توعية الفتيات حول التحديات والقضايا المتعلقة باليافعين واليافعات، بما في ذلك الأضرار المرتبطة بزواج الأطفال، وإشراك المعلمين والمعلمات للمساعدة في حشد الفتيات وجعل الفتيات أنفسهن يقدن الأنشطة.

٣. تزويد الفتيات المتزوجات بالتوعية حول الموضوعات ذات الصلة بهن، مثل تنظيم الأسرة، وتربية الأطفال، أو العنف المنزلي.

٤. توظيف المزيد من النساء في المناصب القيادية في الحكومة والوكالات الإنسانية وإشراك النساء القويات القدوات في البرمجة لإلهام الفتيات وتعليمهن.

٥. توفير التوعية وأنشطة التوعية والتدريب والبرمجة المنتظمة التي يسهل الوصول إليها بشأن زواج الأطفال، واتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج، وأهمية تعليم الفتيات، والدعم المتاح للفتيات، ومقدمي الرعاية لهن، والفتيان، والشباب، تعليم الآباء وأطفالهم كيفية إجراء حوار مفتوح. ومعالجة العوائق التي تحول دون التوعية ودعم زيادة الوعي.

٦. معالجة الأعراف والتقاليد الأسرية والمجتمعية حول زواج الأطفال، وتخصيص التوعية والتعليم بشأن زواج الأطفال والاستجابة لاحتياجات كل مجتمع وعاداته ومعتقداته، ومعالجة المعتقدات حول الفتيات التي تؤدي إلى زواج الأطفال، وتوعيتهن بأخطار وصمة العار المتعلقة بالجنس قبل الزواج والحمل، والعلاقات مع الفتيان، أو الاغتصاب.

٧. العمل على معالجة الأعراف الاجتماعية والثقافية حول زواج الأطفال، واستخدام وصف دقيق لزواج الأطفال وعواقبه لتثقيف المجتمع وتغيير الأعراف الثقافية، والقيام بأنشطة توعية مجتمعية عبر الإذاعة أو وسائل التواصل الاجتماعي أو الصحافة المطبوعة.

٨. تحديد واستهداف متخذي القرار بشأن الزواج والمؤثرين في المجتمع من خلال أنشطة التوعية، وتعزيز صوت الفتيات وقدرتهن على اتخاذ القرار وتثقيف مقدمي الرعاية حول كيفية دعم بناتهم لتأخير الزواج.
٩. حشد المساعدة والدعم من القادة المجتمعيين والدينيين الرئيسيين في زيادة الوعي وتثقيف الآخرين حول مخاطر زواج الأطفال، وتحديد وتقديم المشورة للفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال، وتقديم المشورة لمقدمي الرعاية لهن، والتدخل لمنع زواج الأطفال في مجتمعاتهم عندما يكون ذلك ممكناً.

المأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة

١. ضمان حصول جميع الفتيات ومقدمي الرعاية لهن على المأوى الآمن والملائم وبناء المأوى ودعم صيانته لتقليل تعرضهن لمخاطر الحماية.
٢. ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع مقدمي الرعاية والفتيات من المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)، بما في ذلك الصابون والفوط والملابس الداخلية ومصادر المياه النظيفة والوصول الآمن إلى المراحيض، من أجل منعهن من التسرب من المدرسة أو التوجه إلى الزواج.

مجالات بحاجة لمزيد من البحث

١. معالجة البيانات الجارية والفجوات المعرفية بشأن زواج الأطفال في السياقات الإنسانية، والعمل عبر الوكالات التي تقود المجموعات لضمان التنسيق بشأن جمع البيانات وتحليلها واستخدامها بشكل آمن وأخلاقي.
٢. إجراء تقييمات صارمة لتأثيرات التدخلات التي أوصى بها المجتمع على منع زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، وإجراء تقييمات للتدخلات الفردية ومتعددة المكونات، وكذلك تلك في الأوضاع الإنسانية الشديدة والممتدة.
٣. تقييم أثر برامج التحويلات النقدية على زواج الأطفال كنتيجة أولية في الأوضاع الإنسانية، وبناء قاعدة الأدلة لاستكشاف أثر النماذج المختلفة لإعداد برامج النقد.
٤. إجراء تقييمات دقيقة للتدخلات لدعم الفتيات المتزوجات في الأوضاع الإنسانية لمعالجة نقص برامج الاستجابة لزواج الأطفال القائمة على الأدلة.
٥. إجراء بحث مع الرجال والفتيان في البيئات الإنسانية لفهم تجاربهم واحتياجاتهم المتعلقة بزواج الأطفال بشكل أفضل، فضلاً عن دورهم في إدامته أو منعه، وفهم أفضل لكيفية إشراك الرجال والفتيان في المساعدة على منع زواج الأطفال أو دعم زوجاتهم الصغيرات.
٦. إجراء بحث دقيق حول الأثر طويل المدى لوباء كوفيد-١٩ على زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك الآثار على معدلات زواج الأطفال وممارساته وتصوراته.

المقدمة

يعتبر **زواج الأطفال،** الذي يُعرَّف على أنه اتحاد رسمي أو غير رسمي قبل سن ١٨ عاماً، ظاهرة عالمية معترف بها على نطاق واسع.[١،٢] غير أننا لم نبدأ سوى في السنوات الأخيرة فقط في فهم التحديات والتداعيات الفريدة لزواج الأطفال أثناء الأزمات الإنسانية والنزوح، مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. فقد أكد بحث جديد أجري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وبنغلاديش أن زواج الأطفال منتشر بين الفتيات النازحات بسبب النزاع في هذه البيئات.[٣] وفي الوقت الحالي، من بين البلدان العشرين التي لديها أعلى معدلات انتشار زواج الأطفال، تعتبر البلدان العشرة الأوائل بلداناً هشة أو هشة للغاية، بينما تعاني ١٢ منها من أزمات إنسانية حادة.[٤] وفي حين أنه من المعروف أن زواج الأطفال قد انخفض خلال بعض النزاعات،[٥] في غالبية الحالات المبلغ عنها، إلا أنه ازداد بسبب عدد من عوامل الخطر المعقدة والمتداخلة. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، وجدت الأبحاث الحديثة أن ٧١٪ من الفتيات في منطقة نيال المتأثرة بالنزاع تزوجن قبل بلوغهن سن ١٨ عاماً، بزيادة عن معدل الانتشار الوطني الذي بلغ ٤٥٪ قبل النزاع.[٦] وبالمثل في لبنان، أجريت دراسة عام ٢٠١٦ تم التوصل من خلالها إلى أن نسبة الفتيات السوريات اللاجئات المتزوجات دون سن ١٨ عاماً (٢٣٪) كانت أعلى بثلاث مرات تقريباً مما كانت عليه في سوريا قبل النزاع (٨,٥٪).[٧] وقد تواجه الفتيات المتزوجات في سن صغيرة عدداً من العواقب الوخيمة التي تؤثر على كل جانب من جوانب حياتهن تقريباً. وتتراوح هذه العواقب ما بين النتائج التعليمية السيئة إلى العنف الجسدي والجنسي الخطيرين ونتائج الصحة العقلية والبدنية السيئة، وخاصة الصعوبات أو حتى الوفاة أثناء الولادة. وعلى المستوى الأساسي، يحرم زواج الأطفال الفتيات من حقوقهن الكاملة كأطفال.

على الرغم من خطورة هذه القضية ومداها، فإن البحوث التي تجرى لتكوين فهم أفضل بزواج الأطفال في البيئات الإنسانية قد بدأ مؤخراً فقط في اكتساب الزخم والاهتمام الذي يحتاجه بشدة. وفي الوقت الحالي، تركز غالبية البيانات المتاحة على العوامل المحركة أو عوامل الخطر. ومن بين الدوافع الأكثر شيوعاً المعايير الاجتماعية الضارة، بما في ذلك المعايير الجندرية وعدم المساواة بين الجنسين، والتي تتفاقم مع الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي، وتغيير الهياكل الأسرية، ومخاوف السلامة والأمن، والحاجة إلى حماية الحياة الجنسية أو الشرف للفتيات، ومحدودية البدائل التعليمية أو الاقتصادية للفتيات، والحاجة إلى الدعم الاجتماعي أو العاطفي، وانهيار سيادة القانون.[٨] نادراً ما يتم استكشاف عمليات صنع القرار للفتيات وأسرهن، ولكن حيثما توجد دراسات تعالج هذا الأمر، فإنها تميل إلى الاتفاق على أن الآباء أو أفراد الأسرة الذكور هم صانعو القرار الأساسيون وأن الفتيات أنفسهن ليس لديهن سوى القليل من الصوت أو السلطة في هذه العملية.[٩] ومن خلال الدراسة، تبين أن الاحتياجات ذات الأولوية لمنع زواج الأطفال هي تحسين فرص المعيشة والاقتصاد والتعليم، إلى جانب الوصول الأفضل إلى معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.[١٠] طلبت الفتيات المتزوجات دعماً لمساعدتهن على التكيف والتعايش مع الحياة الزوجية، فضلاً عن التواصل بشكل أفضل مع الأقران والوصول إلى برامج سبل العيش والتعليم.[١١] كما تضمنت أفكار المجتمع بشأن الاستراتيجيات والحلول، التي تم تناولها في عدد قليل من الدراسات فقط، الحاجة إلى تحسين السلامة والأمن بشكل عام، وتوفير فرص تعليمية واقتصادية أفضل للفتيات، وزيادة الوعي بشكل أكبر بشان زواج الأطفال وأهمية التعليم للفتيات والآباء وأفراد المجتمع.[١٢]

على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً، لا تزال هناك فجوات كبيرة في المؤلفات الموجودة للممارسين الذين يسعون إلى تطوير برامج قائمة على الأدلة لمعالجة زواج الأطفال والاستجابة له. ففي حين أن هناك مجموعة متزايدة من الأبحاث التي تتناول أسباب زواج الأطفال في السياقات الإنسانية، تميل الدراسات الحالية إلى التركيز على الدوافع عالية المستوى، وتفشل في التعرف على عوامل الخطر الأكثر قابلية للتنفيذ والتمييز بين عوامل صنع القرار التي قد تتأثر ببرامج الاستجابة الإنسانية.[١٣]

وهناك عدد قليل من الدراسات التي تبحث في احتياجات الدعم والخدمات للفتيات اليافعات وأسرهن فيما يتعلق بمنع زواج الأطفال،[١٤] ويوجد عدد أقل من الدراسات التي تأخذ في الاعتبار احتياجات الدعم للفتيات المتزوجات بالفعل.[١٥] كما توجد فجوة في البحوث التي تدور حول وجهات نظر المجتمع حول استراتيجيات الوقاية والاستجابة فيما يتعلق بزواج الأطفال، مع وجود دراستين دقيقتين فقط تنطويان على هذا السؤال باعتباره هدفاً بحثياً واضحاً، ولم يتضمن أي منهما وجهات نظر الفتيات دون سن ١٨ عاماً.[١٦] وأخيراً، لا يوجد حالياً أي بحث منشور يبحث في العوامل الوقائية التي تساهم في تأخير زواج اليافعات في السياقات الإنسانية. وهذه الفجوات مهمة بشكل خاص بالنظر إلى عدم وجود تقييمات صارمة للتدخلات المصممة لمعالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، إذ لا تزال هناك حاجة ملحة للأدلة التجريبية لإثراء تطوير البرمجة الفعالة لمنع هذا التحدي والاستجابة له.

الدراسة: زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية مبادرة بحثية

من أجل معالجة هذه الفجوات، تعاون برنامج الصحة وحقوق الإنسان التابع لمركز حقوق الإنسان، ومؤسسة إنقاذ الطفل، ومنظمة بلان إنترناشونال في مبادرة بحثية طويلة الأمد لتعزيز منع زواج الأطفال والاستجابة له في السياقات الإنسانية. تم إطلاق مبادرة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية في عام ٢٠١٧، وهي مبادرة تتكون من ثلاث مراحل مصممة لتوليد أدلة جديدة حاسمة لتحسين البرمجة وحماية حقوق الفتيات في الأزمات.[١٧] في المرحلة الأولى، أكملنا مراجعة للأدلة العالمية بشأن تدخلات منع زواج الأطفال والاستجابة له في السياقات الإنسانية والإنمائية. وقد تضمن هذا البحث مراجعة شاملة للأدبيات، ورسم خرائط لبرامج زواج الأطفال السابقة والحالية لمؤسسة إنقاذ الطفل باستخدام وثائق داخلية ومنشورة، ومقابلات مع ممارسين يعملون على معالجة زواج الأطفال في ٢١ دولة أو منطقة، في السياقات الإنسانية بشكل أساسي، من أجل فهم احتياجاتهم وأولوياتهم البحثية الملحة بشكل أفضل. كما نُشر التقرير النهائي بعنوان «نحو إنهاء زواج الأطفال: الدروس المستفادة من البحث والممارسة في القطاعات الإنسانية والتنموية» في عام ٢٠١٨.[١٨]

وقد شكلت الثغرات التي تم تحديدها خلال المرحلة الأولى من البحث أهداف المرحلة الثانية المعروضة هنا، إذ استكشفت هذه الدراسة النوعية، التشاركية، التي تم تنفيذها في سياقين إنسانيين بالشراكة مع منظمة بلان إنترناشونال في الأردن ومؤسسة إنقاذ الطفل في أوغندا، الأسئلة الرئيسية التالية:

١. ما هي عوامل الخطر والعوامل الوقائية لزواج الأطفال على كل مستوى بيئي؟[١٩]

٢. كيف يتم اتخاذ القرارات بشأن زواج الفتاة؟ (ما مقدار السلطة التي تتمتع بها الفتيات في هذه العملية؟ ما هي عوامل اتخاذ القرار الأساسية؟)

٣. ما هي الخدمات الهامة واحتياجات الدعم لليافعات وأسرهن التي تساهم في تعرض الفتيات لزواج الأطفال في الأزمات الإنسانية؟

٤. ما هي وجهات نظر المجتمع حول الاستراتيجيات والحلول؟

سيتم استخدام نتائج الأبحاث المدرجة في هذا التقرير من قبل مؤسسة إنقاذ الطفل ومنظمة بلان إنترناشونال لتوجيه عملية تصميم تدخل جديد لمنع زواج الأطفال في السياقات الإنسانية، والذي سيتم تجريبه وتقييمه في المرحلة الثالثة من المبادرة البحثية.

المنهجية

تصميم الدراسة: بحث تشاركي يرتكز على الشباب

قام مركز حقوق الإنسان - بالاشتراك مع مؤسسة إنقاذ الطفل، بلان إنترناشيونال، ومركز المعلومات والبحوث، لمؤسسة الملك حسين في الأردن، والباحثين المجتمعيين بقيادة كلير بانغيرانا في أوغندا - بتصميم دراسة نوعية تشاركية للتأكد من أن أصوات اليافعات ووجهات نظرهن ستكون مركزية لنتائج البحث وتوصياته. تضمنت الأنشطة البحثية ورش عمل تشاركية تركز على الشباب مع فتيات يافعات، تتراوح أعمارهن بين ١٠ و١٧ عاماً، بالإضافة إلى مقابلات شبه منظمة مع اليافعات الأكبر سناً، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و١٧ عاماً، ومقدمي الرعاية من الذكور والإناث، والمخبرين الرئيسيين في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية وشاغلي الأدوار القيادية المجتمعية.

عند تصميم أدوات الدراسة، طبق باحثو مركز حقوق الإنسان إطار عمل بيئي لاستكشاف عوامل الخطر والحماية لزواج الأطفال على مستويات الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع. لفهم عمليات صنع القرار المتعلقة بزواج الأطفال، استخدم الباحثون أدوات دراسة جديدة لاستكشاف سلطة الفتيات اليافعات في صنع القرار بشأن الزواج، وأدوار الأفراد المشاركين في العملية، وعوامل صنع القرار الرئيسية، بما في ذلك تصورات الفتيات ومقدمي الرعاية لفوائد ومساوئ زواج الأطفال. كما تم استخدام نهج متعدد القطاعات لاستكشاف احتياجات اليافعات ومقدمي الرعاية من الخدمات والدعم التي تساهم في التعرض لزواج الأطفال. وأخيراً، سأل الباحثون الفتيات اليافعات ومقدمي الرعاية لهن عن أفكارهم حول استراتيجيات الحد من تعرض الفتيات لزواج الأطفال من أجل المساعدة في تطوير البرامج التي ترتكز على وجهات نظر المجتمع المحلي.

تم اختيار طرق البحث التشاركي كطريقة أساسية لجمع البيانات للتأكد من أن العملية ممتعة وجذابة للفتيات، وتوفر طرقاً إبداعية لهن للتعبير عن آرائهن، وتوفر للفتيات مساحة للتفكير الجماعي مع أقرانهن وملكية أكبر على امتداد عملية البحث. حدد مجلس حقوق الإنسان أنشطة البحث التشاركية المستخدمة في الدراسات السابقة مع الشباب المتأثرين بالنزاع والنزوح، وقام بتكييف تلك الأساليب التي تم اختبارها ميدانياً لاستكشاف موضوعات البحث. ولضمان اختيار الأنشطة التشاركية الملائمة للعمر وذات الصلة من الناحية الثقافية للفتيات اليافعات، وجمع مدخلات المجتمع في مرحلة مبكرة في تصميم الدراسة، أنشأ الباحثون مجموعات استشارية للشباب في كل موقع. كانت كل مجموعة مكونة من فتيات يافعات تتراوح أعمارهن بين ١٠ و١٧ عاماً من مجتمعات البحث، قدّمن ملاحظات وردود حول الأنشطة وإجراءات الدراسة والجوانب الحساسة لمناقشة زواج الأطفال.

تألفت كل ورشة عمل تشاركية من الأنشطة البحثية الثلاثة التالية، والتي تم تقديمها في شكل مجموعات صغيرة:

- **خرائط الزهور:** تم إخبار الفتيات بقصص افتراضية عن فتيات مثلهن في مواقف مختلفة تتعلق بزواج الأطفال وطلب منهن أن يقمن بالكتابة على بتلات الزهور الورقية أسماء الأشخاص المهمين أو المؤسسات التي سيتوجهن إليها للحصول على الدعم في أوقات الشدة أو الضيق.[٢٠] يعكس الحجم الأكبر أو الأصغر للبتلات دعماً أكبر أو أقل. بعد ذلك، وُضعت البتلات معاً لإنشاء خريطة زهور للدعم والخدمات الهامة المتاحة للفتيات، بالإضافة إلى توضيح الفجوات البارزة.

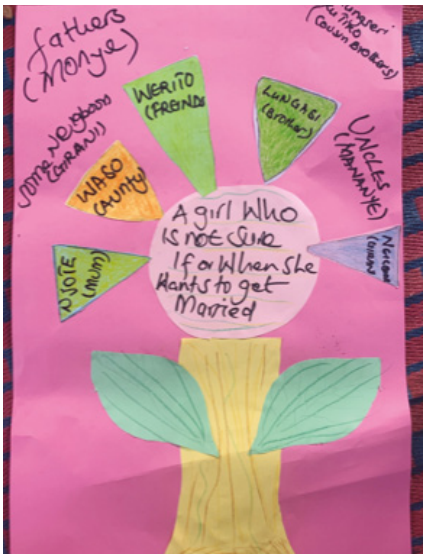

خريطة زهور من بالورينيا، أوغندا تظهر الفتيات اللاتي يمكن أن يلجأن للدعم في اتخاذ قرار الزواج.

ملصقات مجمعة لفتاة أكبر سناً في أوغندا تظهر حياة الفتاة التي انتظرت حتى تبلغ ١٨ عاماً من العمر لتتزوج.

خريطة زهور من الكرك، الأردن تظهر لمن ستلجأ الفتاة للحصول على الدعم في حال تم إجبارها على الزواج.

- **الرسومات والملصقات المجمعة:** طُلب من الفتيات عمل ملصقات من صورة مجمعة من المجلات المحلية المشهورة أو لرسم صورة لفتاة تزوجت في سن ١٠-١٤ سنة. ثم طُلب منهن أن يصفن للمجموعة كيف ستشعر الفتاة في الصورة تجاه زواجها وحياتها.

- **المقهى العالمي:** أعطيت الفتيات تعليمات حول الانخراط في نشاط شبيه بالمجموعة البؤرية باستخدام شكل الكراسي الموسيقية. ثم تم توزيع الفتيات على طاولات، ولكل منها مجموعة من الأسئلة للمناقشة الجماعية حول موضوع مختلف يتعلق بزواج الأطفال.[٢١] ناقشت الفتيات الموضوع على طاولاتهن حتى بدأت الموسيقى في العزف، وبعد ذلك انتقلن إلى طاولة مختلفة لمناقشة سؤال جديد.

تم تصميم أدلة المقابلات شبه المنظمة لثلاث مجموعات مستهدفة: اليافعات الأكبر سناً اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٤- ١٧ عاماً، والآباء ومقدمي الرعاية للفتيات اليافعات، والمخبرين الرئيسيين المشاركين في الاستجابة لزواج الأطفال. بالنسبة للفتيات اليافعات، طور الباحثون حكاية عن فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاماً رتب لها والداها أن تتزوج. تم استخدام هذه الحكاية لاستكشاف تصورات الفتيات عن زواج الأطفال، وعوامل صنع القرار وعملياته، وما هو الدعم الذي سيساعد الفتيات على تأخير الزواج. استكشف دليل البحث لمقدمي الرعاية من الذكور والإناث تصوراتهم عن مزايا وعيوب زواج الأطفال، واحتياجات الخدمة والدعم للفتيات ومقدمي الرعاية التي تساهم في تعرض الفتيات لزواج الأطفال، واستراتيجيات لمساعدة الفتيات في مجتمعهن لتأخير الزواج. وأخيراً، ساعد دليل المخبرين الرئيسيين الباحثين على اكتساب فهم أفضل لسياق الاستجابة الإنسانية، وممارسات زواج الأطفال، والدروس المستفادة في البرمجة في مواقع البحث.

تم اتخاذ تدابير أخلاقية وتدابير سلامة معتمدة من قبل مجلس المراجعة المؤسسية (IRB) لحماية المشاركين طوال فترة الدراسة. تعاون باحثو مركز حقوق الإنسان بشكل وثيق مع شركاء البحث المحلي والمنظمات غير الحكومية لتطوير إجراءات الموافقة المستنيرة المناسبة من الناحية القانونية والثقافية لكل سياق. ومن أجل التخفيف من مخاطر قيام مقدمي الرعاية أو أفراد المجتمع بالانتقام من الفتيات بسبب مشاركتهن، تم التواصل مع الفتيات اليافعات بشأن اهتمامهن بالمشاركة أولاً، حيثما أمكن ذلك. وبموافقة الفتيات، حصل الباحثون بعد ذلك على موافقة مستنيرة من والد أو مقدم رعاية كل يافعة قبل طلب موافقتها المستنيرة بلغة تناسب أعمارهم. كما تم الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين من القاصرات المحررات في أوغندا ومقدمي الرعاية والمخبرين الرئيسيين. وأجريت أنشطة بحث شخصية مع الفتيات في مواقع شبه خاصة حيث يمكن مراقبة الفتيات، ولكن دون

رسم لفتاة أكبر سناً في الكرك، الأردن، يصور مشاعر فتاة تزوجت في سن الثالثة عشرة. يقول الرسم، «هذه الطفلة الحزينة لها طموحات، لكن بعد الزواج، شعرت وكأنها في السجن».

سماعهن. ومن أجل حماية خصوصيتهن وتقليل مخاطر التعرض للصدمات مرة أخرى، لم يُطلب من الفتيات أبداً مشاركة تجاربهن الشخصية حول زواج الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، حرص الباحثون على توفير آليات الإحالة المناسبة في كل موقع بحث، وعلى إطلاع الفتيات ومقدمي الرعاية على كيفية الحصول على هذه الخدمات.

تم الحصول على الموافقة الأخلاقية لهذه الدراسة من خلال مجلس المراجعة المؤسسية لدى لجنة حماية الإنسان التابعة لجامعة كاليفورنيا في بيركلي، ولجنة أخلاقيات البحث والتقييم التابعة لمؤسسة إنقاذ الطفل في المملكة المتحدة، إلى جانب لجنة أخلاقيات البحث الأوغندية مايلد ماي، ومجلس المراجعة المؤسسية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.[٢٢]

جمع البيانات

تعاون باحثو مركز حقوق الإنسان بشكل وثيق مع شركاء البحث المحليين، وهم مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك الحسين في الأردن وفريق من الباحثين الذي تقوده كلير بانغيرانا في أوغندا لإكمال عملية جمع البيانات وتزويد الشركاء بالتدريب على منهجية البحث والقضايا الأخلاقية وإجراءات الدراسة. كما قدمت مؤسسة إنقاذ الطفل في أوغندا ومنظمة بلان إنترناشونال في الأردن الدعم التقني واللوجستي الضروري.

أُجري العمل الميداني في أوغندا في فبراير ٢٠٢٠ بين مجتمعات اللاجئين من جنوب السودان الذين يعيشون في مخيمات اللجوء في بيدي بيدي وبالورينيا في مقاطعتي غرب النيل في يومبي وموبو. كما تم الانتهاء من العمل الميداني في الأردن في شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٠ مع اللاجئين السوريين بشكل أساسي في المناطق الحضرية في الكرك وشرق عمان. تم اختيار مواقع البحث هذه لأنها توفر: تنوعاً جغرافياً وثقافياً، وتنوعاً في برمجة الاستجابة الإنسانية وتوفير الموارد، وجمع بيانات سابقة من أجل تقليل التعب في إجراء البحث، وتوفير فرصة دراسة موضوعات البحث في المخيمات والمناطق الحضرية.

استخدم الباحثون عملية أخذ العينات القصدية لحشد فتيات لاجئات متزوجات وغير متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٠-١٧ عاماً، ومقدمي الرعاية من الذكور والإناث لليافعات المتواجدات في مواقع البحث في أوغندا والأردن. بالإضافة إلى ذلك، في الأردن، تم حشد بعض أفراد المجتمع المضيف كذلك وفقاً لمتطلبات الحكومة الأردنية التي تفيد بأن يستفيد السكان المستضيفون الأردنيون الضعفاء بنسبة ٣٠٪ من جميع البرامج المتعلقة باللاجئين. تم اختيار المخبرين الرئيسيين بناءً على أدوارهم القيادية في المجتمع أو داخل المنظمات والمؤسسات المشاركة في منع زواج الأطفال والاستجابة له.

تم حشد ما مجموعه ١٧٢ فتاة متزوجة وغير متزوجة (٨٥ فتاة أكبر سناً و٨٧ فتاة أصغر سناً) لتسع ورش عمل بحثية تشاركية. بالإضافة إلى ذلك، تمت مقابلة ١٠٨ فتيات أكبر سناً متزوجات وغير متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٤-١٧ و٦٧ من الآباء ومقدمي الرعاية عبر مواقع البحث الأربعة. وفي أوغندا، كان من بين المشاركين لاجئون من جنوب السودان من مجموعات باري، كوكو، بوجولو، مودي، أكولي، كاكوا، لوغبارا، والنوير العرقية، من بين آخرين. أما في الأردن، فقد كان غالبية المشاركين في الدراسة من اللاجئين السوريين، على الرغم من مشاركة فتاتين فلسطينيتين غير متزوجتين وثلاثة فلسطينيين من مقدمي الرعاية. وتألفت نسبة ٣٠٪ المتبقية من العينة من فتيات أردنيات ومقدمي رعاية من المجتمعات المضيفة. شكلت الفتيات المتزوجات ١٠٪ من الفتيات في الأردن و٢٢٪ من الفتيات في أوغندا. بالإضافة إلى ذلك، شكل مقدمو الرعاية من الذكور ٢٢٪ و٣٩٪ من مقدمي الرعاية في الأردن وأوغندا على التوالي.

الجدول ١: عينة الدراسة حسب الأسلوب وموقع البحث

	أوغندا		الأردن	
	بيدي بيدي	بالورينيا	الكرك	شرق عمّان
فتيات ١٤-١٧ عاماً (مقابلات)	٢٨	٢٩	٢٥	٢٦
الآباء/مقدمو الرعاية (مقابلات)	١٨	١٨	١٥	١٦
فتيات ١٠-١٣ عاماً (ورش عمل تشاركية)	٢٨	٢٨	١٧	لا يوجد
فتيات ١٤-١٧ عاماً (ورش عمل تشاركية)	٣٤	٣٤	٣١	لا يوجد
المجموع	٢١٧ (١٨١ فتاة*)		١٣٠ (٩٩ فتاة**)	

*٢٢٪ متزوجات **١٠٪ متزوجات

كان من بين المخبرين الرئيسيين البالغ عددهم ٣٤ في أوغندا و١٢ من المخبرين الرئيسيين في الأردن قادة من المجتمع المحلي وزعماء دينيون وممارسون في المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الحكومية المشاركة في معالجة مسالة زواج الأطفال، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومكتب رئيس الوزراء في أوغندا (OPM)، ومعهد العناية بصحة الأسرة (IFH) والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (JOHUD) في الأردن.

في أوغندا، تم الانتهاء من أنشطة جمع البيانات في فبراير ٢٠٢٠، قبل وقت قصير من ظهور جائحة كوفيد-١٩ وفرض القيود ذات الصلة بها. أقام أعضاء فريق البحث ثلاث ورش عمل في كل موقع - اثنتان مع فتيات أصغر سناً تتراوح أعمارهن بين ١٠-١٣ عاماً وواحدة مع فتيات أكبر سناً تتراوح أعمارهن بين ١٤ و١٧ عاماً - تتكون كل منها من ٢٠-٢٣ مشاركة. كما أجريت مقابلات مع فتيات أكبر سناً وأولياء أمورهن ومقدمي الرعاية لهن والمخبرين الرئيسيين في الموقع في كلا الموقعين.

أما في الأردن، وبسبب تفاقم جائحة كوفيد-١٩ وتدابير الاستجابة، أجريت مقابلات مع الفتيات والآباء ومقدمي الرعاية والمخبرين الرئيسيين عبر الهاتف في يوليو ٢٠٢٠. في أغسطس، أجرى أعضاء فريق البحث ثلاث ورش عمل تشاركية في الكرك (واحدة مع فتيات أكبر سناً واثنتان مع فتيات أصغر سناً) وفقاً للوائح الحكومية، بما في ذلك مطالبة المشاركين بارتداء أقنعة، وتوفير معقم لليدين، والحد من عدد المشاركين إلى ١٦ في كل ورشة عمل. لم تُعقد ورش العمل في شرق عمان بسبب الارتفاع الحاد في حالات الإصابة بكوفيد-١٩ في الموقع خلال فترة البحث المختارة والتنفيذ اللاحق للقيود الحكومية. تم تكييف أدوات الدراسة في الأردن لإضافة أسئلة لاستكشاف أثر كوفيد-١٩ على حياة الفتيات، بما في ذلك صحتهن ورفاههن ووصولهن إلى الخدمات والتعليم، وعلى تصورات الزواج وصنع القرار، وعلى الخدمات ذات الصلة واحتياجات الدعم.

تم تسجيل ورش العمل والمقابلات التشاركية مع الفتيات اليافعات ومقدمي الرعاية صوتياً، وترجمتها، ونسخها من اللغات المحلية إلى الإنجليزية.[٢٣] قام باحثو مركز حقوق الإنسان بترميز النصوص باستخدام تطبيق تحليل البيانات النوعية Dedoose. وتم ترميز ربع إجمالي النصوص لضمان موثوقية عالية بين أعضاء فريق البحث. ثم قام الباحثون بتحليل البيانات لتحديد الموضوعات الرئيسية في مجالات زواج الأطفال، بما في ذلك عوامل الخطر والحماية، وصنع القرار، والخدمات ذات الصلة واحتياجات الدعم للفتيات ومقدمي الرعاية لهن، ووجهات نظر المجتمع بشأن الاستراتيجيات والحلول. تم تحليل خرائط الزهور والرسومات وملصقات الصور المجمعة من الأنشطة التشاركية جنباً إلى جنب مع بيانات النصوص ذات الصلة للمساعدة في تفسير البيانات. اعتمد الباحثون على ملاحظات المقابلات مع المخبرين الرئيسيين للحصول على المزيد من السياق والتثليث.

ورش عمل التحقق من بيانات المجتمع

بعد تحديد النتائج، أجرى أعضاء فريق البحث ورش عمل مع اليافعات ومقدمي الرعاية في مواقع البحث لمشاركة النتائج مع أفراد المجتمع المحلي - الذين شارك العديد منهم في الدراسة - وللحصول على التعليقات والردود. تألفت تمارين التحقق من صحة البيانات من عروض تقديمية للنتائج الرئيسية تليها مناقشات مع أعضاء المجتمع المحلي للحصول على مدخلاتهم حول مدى دقة النتائج وما إذا كانت أي قضايا رئيسية قد أُغفلت. تم عقد ما مجموعه ١٠ ورش عمل مع الفتيات ومقدمي الرعاية عبر مواقع البحث الأربعة.

وفي أوغندا، ونظراً للقيود المفروضة على الوصول إلى المخيمات المتعلقة بسبب جائحة كوفيد-١٩، تم تدريب طاقم مؤسسة إنقاذ الطفل لتسهيل ورش العمل نيابة عن الباحثين في أكتوبر ٢٠٢٠. وعقدت ورش عمل في الموقع وفقاً للوائح الحكومية، والتي تضمنت توفير الأقنعة ومعقمات الأيدي وعقد اجتماعات في الهواء الطلق والاقتصار على ١٢ مشاركاً كحد أقصى. ونظراً لأن عملية جمع البيانات قد تمت قبل ظهور جائحة كوفيد-١٩، فقد سُئل المشاركون عن الصلة الحالية لنتائج البحث، وكيف أثرت جائحة كوفيد-١٩ والقيود ذات الصلة على الفتيات اليافعات وقرارات الزواج في مجتمعاتهن المحلية. أما في الأردن، عقد أعضاء فريق البحث ورش عمل للتحقق من الصحة في نوفمبر ٢٠٢٠. وبسبب حالة جائحة كوفيد-١٩ والقيود ذات الصلة، عُقدت ورش العمل افتراضياً باستخدام تطبيق Zoom.

المحددات

هناك بعض القيود الهامة على منهجية البحث وتنفيذه. أولاً، اقتصر حشد المشاركين في الدراسة على المناطق التي تنفذ فيها مؤسسة إنقاذ الطفل ومنظمة بلان إنترناشونال البرمجة إما بشكل مباشر أو من خلال الشركاء من المجتمع المحلي. على هذا النحو، كان من المرجح أيضاً أن تكون غالبية المشاركين في البحث من المستفيدين من البرنامج أو مقدمي الرعاية للمستفيدين من البرنامج. في أوغندا، شاركت فرق الحشد المجتمعية التابعة لمؤسسة إنقاذ الطفل في حشد الفتيات اليافعات في ورش عمل بحثية تشاركية. بالإضافة إلى ذلك، عقدت ورش العمل في مساحات البرمجة التي تديرها مؤسسة إنقاذ الطفل ومعهد العناية بصحة الأسرة في الكرك وشرق عمان، الشريك المنفذ لمنظمة بلان إنترناشونال. ونظراً لأن هذه المنظمات غير الحكومية تقوم بتنفيذ أو دعم برامج منع زواج الأطفال في المجتمعات البحثية، فقد تكون هذه العوامل قد أثرت على الاستجابات حول الموضوع، على سبيل المثال، إذا قال المشاركون ما يعتقدون أن موظفي البرمجة سيرغبون في سماعه، أو يخشون فقدان الفوائد إذا استجابوا بشكل غير صحيح. للتخفيف من هذه المخاطر، أبلغ طاقم البحث الفتيات ومقدمي الرعاية أثناء عملية الموافقة أنهم ينتمون إلى منظمة مستقلة، وأن المشاركة في الدراسة لن تؤثر على قدرتهم على المشاركة في برامج المنظمات غير الحكومية، وأن إجاباتهم وردودهم ستظل مجهولة وسرية.

كان عدد مقدمي الرعاية من الذكور محدودًا بسبب تحديات التوظيف، لا سيما في الأردن، مما أدى إلى تقليل وجهات نظر الذكور حول مواضيع البحث. وبالمثل، لم نتمكن من تضمين وجهات نظر الفتيان في هذا البحث بسبب ضيق الوقت والموارد. بالإضافة إلى ذلك، بسبب جائحة كوفيد-١٩ والقيود ذات الصلة في الأردن، لم يتمكن الباحثون من إجراء ورش عمل بحثية تشاركية في شرق عمان، مما أدى إلى الخروج بمجموعة أصغر من البيانات في الأردن، وعلى وجه الخصوص، بيانات محدودة أكثر متحصل عليها من الفتيات الأصغر سناً اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٠-١٣ عاماً.

أخيراً، في الأردن، لم يتمكن أعضاء فريق البحث من السفر إلى مواقع البحث وإجراء مقابلات شخصية بسبب جائحة كوفيد-١٩ والقيود ذات الصلة. يمكن للمقابلات عبر الهاتف أن تخلق تحديات للباحثين أمام إقامة علاقة ضرورية لمناقشة الموضوعات الحساسة، وهذا بدوره قد تنجم عنه رغبة محدودة لدى المشاركين في مشاركة آرائهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمقابلات الهاتفية أن تنطوي على مخاوف تتعلق بالسلامة والأخلاق حيث يكون لدى الباحثين معرفة محدودة بإعدادات المقابلة مع المشاركين ومستوى الخصوصية. للتخفيف من هذه المخاطر، قدم مركز حقوق الإنسان طلباً إلى مجلس المراجعة المؤسسية بجامعة كاليفورنيا في بيركلي للعمل وفق بروتوكول أخلاقي معدل لجمع البيانات عن بعد، وحصل على الموافقة على طلبه. ومن بين التدابير التي تم اتخاذها، قامت فرق البحث بانتظام باستخلاص المعلومات حول التحديات واستخدمت استراتيجيات لحماية سلامة الفتيات، بما في ذلك طرح أسئلة حول مستوى خصوصية كل مشارك، وإنشاء كلمة آمنة في بداية المقابلة يمكن استخدامها للإشارة إلى أن شخصاً آخر قد دخل إلى مساحتهم، بالإضافة إلى التحقق بانتظام مع المشاركين بشأن مستوى راحتهم وما إذا كانوا لا يمانعون مواصلة المقابلة إذا كان هناك أي انقطاع. [٢٤]

لمحة عامة عن مواقع البحث

أوغندا

أوغندا، وهي واحدة من أكبر البلدان المضيفة للاجئين في العالم، إذ أنها موطن حالي لأكثر من ١,٤ مليون لاجئ.[٢٥] يأتي غالبية هؤلاء اللاجئين من جنوب السودان، وهي دولة ابتليت بالحرب الأهلية منذ عام ٢٠١٣ عندما أدت محاولة انقلاب رئاسية إلى اندلاع أعمال عنف في جميع أنحاء البلاد.[٢٦] ومنذ ذلك الحين، لقي آلاف الأشخاص مصرعهم ونزح أكثر من ٤ ملايين شخص من ديارهم، وكان أكثر من نصفهم يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة مثل أوغندا، حيث تستضيف البلاد الآن أكثر من ٨٨٧,٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان في مستوطنات تقع عبر منطقة غرب النيل.[٢٧]

لغايات هذا البحث، قمنا بجمع البيانات في اثنتين من أكبر المستوطنات، وهي بيدي بيدي (تعدادها السكاني ٢٣٢,٧١٨) وبالورينيا (تعدادها السكاني ١٢٢,٢٥٠). وفي كلا الموقعين، تمثل الفتيات اليافعات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٧ عاماً ما يقرب من ١٠٪ من مجموع السكان، ويُقال إن زواج الأطفال يمثل تحدياً كبيراً ومستمراً على الرغم من القوانين الأوغندية الصارمة ضد هذه الممارسة.[٢٨،٢٩] تتصدر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب رئيس الوزراء في كلا المستوطنتين تقديم الخدمات في كلتا المستوطنتين بدعم من الشركاء المنفذين. لسوء الحظ، مع تحويل ضخ الأموال إلى أزمات إنسانية جديدة، تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية بتقليل المساعدة بشكل كبير أو حتى تسحب خدماتها بالكامل، لا سيما في بالورينيا، وهي مستوطنة يصعب الوصول إليها بشكل خاص، ذات بنية تحتية ضعيفة، وحيث يمكن أن تكون الظروف البيئية فيها قاسية.

لا تتوفر سوى القليل من المعرفة بشأن زواج الأطفال بين لاجئي جنوب السودان في أوغندا، إذ لا توجد في الوقت الحالي أي بيانات انتشار ذات صلة. ومع ذلك، فإن معدل زواج الأطفال في جنوب السودان بشكل عام هو ٥٢٪، ووجدت الأبحاث الحديثة في المنطقة المتأثرة بالنزاع في نيال معدلات أقرب إلى ٧١٪.[٣٠] وهذا يشير إلى أن المعدلات الكبيرة بالفعل لزواج الأطفال لدى هذه الفئة من السكان قد تكون قد ازدادت خلال النزاع. وفي الواقع، أفادت الدراسة الوحيدة المنشورة حول فتيات جنوب السودان اللاجئات في أوغندا والتي تتضمن نتائج عن زواج الأطفال أن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري (CEFM) كان أكثر أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) شيوعاً التي تعرضت لها الفتيات. وفي حين أن الفتيات وأولياء أمورهن وأفراد المجتمع لم ينظروا إلى زواج الأطفال باعتباره أمراً إيجابياً، فقد شعروا أنه آلية مواجهة ضرورية أثناء الأزمة للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار الاقتصادي.[٣١]

وفي نيال، جنوب السودان، أضاف أفراد المجتمع أن التهديدات المتزايدة بالعنف الجنسي وانهيار سيادة القانون - بما في ذلك احترام السلطة التقليدية والعادات - أدت أيضاً إلى زيادة معدلات زواج الأطفال بين الفتيات النازحات.[٣٢]

الأردن

دخلت الحرب الأهلية السورية، التي بدأت أثناء احتجاجات الربيع العربي في عام ٢٠١١، عامها العاشر الآن.[٣٣] خلال ذلك الوقت، نزح ٦,٦ مليون سوري داخلياً، ولجأ ٥,٦ مليون آخرين إلى البلدان المجاورة وتوزعوا عبر بلاد العالم.[٣٤] يستضيف الأردن حالياً حوالي ٦٦٢,٠٠٠ لاجئاً،[٣٥] أكثر من ٨٣٪ منهم يعيشون خارج المخيمات في المناطق الحضرية.[٣٦] من بين هؤلاء اللاجئين الحضريين، هناك ٧٪ ممن هم من الإناث ضمن الفئة العمرية ١٢-١٧ عاماً.[٣٧] ولغايات هذا البحث، قمنا بجمع البيانات في منطقتين حضريتين بهما عدد

كبير من اللاجئين السوريين، وهي الكرك وشرق عمان. تستضيف الكرك، وهي مدينة صغيرة في المنطقة الجنوبية من الأردن، حالياً ٨,٤٨٢ لاجئاً سورياً (١,٣٪ من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في الأردن)، وكثير منهم غير مسجلين. يشكل هذا الأمر ضغطاً كبيراً على الخدمات العامة المحلية والبنية التحتية ويؤدي إلى التنافس بين اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف على الوظائف، والحصول على السكن، والمساعدة الغوثية.[٣٨] أما عمان الشرقية، وهي منطقة قديمة الأسعار فيها معقولة تقع في العاصمة عمان، فهي موطن لما مجموعه ١٩٤,٨٦٥ لاجئ سوري، أي ما يقرب من ٣٠٪ من مجموع اللاجئين السوريين في الأردن.[٣٩] يواجه اللاجئون الذين يعيشون في هذه المنطقة، كما هو الحال في مناطق أخرى في الأردن، تحديات كبيرة. فغالباً ما تتجاوز النفقات الدخل، والعديد من الأطفال خارج المدرسة، وتعاني معظم العائلات من سوء الحالة النفسية، ولديهم فرص محدودة للانخراط والمشاركة في المجتمع.[٤٠] يتم تنسيق استجابة اللاجئين في كلتا المدينتين (وفي جميع أنحاء البلاد) من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت قيادة الحكومة الأردنية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية (CBOs) ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمعات المضيفة للاجئين.[٤١]

زواج الأطفال هو ممارسة شائعة بين اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن. ووفقاً لبحث أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام ٢٠١٤، فإن ٣١,٧٪ من جميع الزيجات المسجلة بين اللاجئين السوريين العروس فيها طفلة، بزيادة عن نسبة ٢٥٪ سجلت في العام السابق.[٤٢] وفي الواقع، من المرجح أن تصبح المعدلات أعلى، لأن العديد من الزيجات لا يتم تسجيلها.[٤٣] ومن هذه الزيجات، يشمل جزء كبير منها رجالاً أكبر سناً بكثير من عرائسهم.[٤٤] بينما أفاد اللاجئون السوريون أن زواج الأطفال كان ممارسة مقبولة جيداً في سوريا قبل النزاع، شعر الكثيرون أن النزاع والنزوح قد أديا إلى تفاقم هذه الممارسة وزادا من خطر تعرض الفتيات لزواج مسيء أو استغلالي.[٤٥] وجدت مراجعة حديثة للأدبيات حول ممارسات زواج الأطفال بين مجتمعات اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان أن دوافع زواج الأطفال الأكثر شيوعاً بين هذه الفئة من السكان هي رغبة الوالدين في حماية بناتهم جسدياً، والحاجة المالية للأسرة، وتوقعات المجتمع المحلي والأسرة ومفاهيم شرف الأسرة.[٤٦] يعيق القانون الأردني الحالي الجهود القانونية لمعالجة هذه القضية التي تحدد سن ١٨ عاماً كسن قانوني للزواج، لكنه يسمح باستثناءات خاصة للفتيات في سن ١٥ عاماً بالزواج، كما هو الحال في حالات العلاقات الجنسية أو الحمل ما قبل الزواج.[٤٧]

النتائج

ما الذي يعرض الفتيات لخطر زواج الأطفال (وما الذي يحميهن)

استخدم هذا البحث نموذجاً بيئياً لفحص العوامل التي ترى الفتيات ومقدمو الرعاية أنها تعرضهم للخطر - أو لحمايتهم من - زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية. يقر النموذج الاجتماعي البيئي، المستخدم بشكل متكرر في أبحاث الصحة العامة، بأن العنف، بما في ذلك أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي مثل زواج الأطفال، هو نتيجة تفاعل معقد بين العوامل على مستوى الفرد (الفتاة) والعلاقة (الأسرة والأصدقاء)، والمجتمع المحلي، والمجتمع.

على مستوى الفتاة

عند النظر إلى عوامل الخطر على مستوى الفتاة اليافعة نفسها، كان عامل الخطر الأساسي الذي حددته الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا الموقعين هو المشاعر والمواقف الإيجابية للفتيات تجاه زواج الأطفال. وفي حين أن بعض الفتيات وقليل من مقدمي الرعاية قالوا إن الفتيات دون سن ١٨ عاماً يشعرن أنهن على استعداد للزواج، فإن عدداً من الفتيات في كلا الموقعين، ولا سيما من هنّ بين ١٠-١٤ عاماً من العمر في أوغندا، عبرن عن مشاعر إيجابية تجاه زواج الأطفال في المناقشات وفي رسوماتهم. على سبيل المثال، قامت بعض الفتيات برسم عرائس أطفال صغار وصفوهن بالسعيدات، في علاقة حب، يأكلن جيداً، وقادرات على كسب المال، ويرتدين فستان زفاف جميل. ووفقاً لبعض الفتيات ومقدمي الرعاية، فإن هذا قد يعرضهن بشكل أكبر لخطر زواج الأطفال.

بعض الفتيات يرغبن في الزواج. إنهن يعتقدن أن الحياة ستكون سعيدة. إنهن يردن ارتداء فستان الزفاف الأبيض وعيش الحياة الزوجية. بعد فترة، يكتشفن أن الزواج مبكراً هو قرار خاطئ.
- فتاة أكبر سناً من الكرك، ١٧ عاماً

كما شعرت بعض الفتيات أن الفتيات يستعددن للزواج بمجرد أن يتولين الأعمال المنزلية، بغض النظر عن سنهن، وشعر عدد قليل من الفتيات أن وصول سن البلوغ هو علامة على الاستعداد للزواج. شعرت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين بوجود صلة قوية بين زواج الأطفال وعدم التحاق الفتيات بالمدرسة، أو الرسوب في الصفوف، أو رفض الالتحاق بالمدرسة. كان هذا هو عامل الخطر الأكثر شيوعاً على المستوى الفردي المبلغ عنه في الأردن. كما شعرت الفتيات ومقدمو الرعاية أن الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة، بغض النظر عن السبب، أكثر عرضة لخطر زواج الأطفال لأسباب عديدة مختلفة. على سبيل المثال، تشعر الفتيات اللواتي لا يحبين المدرسة أنهن يمكنهن الخروج منها بالزواج، أو الفتيات اللواتي يفشلن في الدراسة قد يصبن بالإحباط ويشعرن أنهن غير قادرات على فعل أي شيء ذي معنى في حياتهن بخلاف الزواج وإدارة المنزل.

أما في أوغندا، كانت عوامل الخطر الأكثر شيوعاً التي أشارت إليها الفتيات ومقدمو الرعاية سلوكية، بما في ذلك بشكل نموذجي تلك التي تعرض الفتاة لخطر أكبر للاغتصاب أو الحمل، مثل الذهاب إلى المراقص أو السفر بدون مرافق أو في الليل، وتعاطي الكحول، وممارسة الجنس قبل الزواج، والجنس من أجل البقاء،[٤٨] والمواقف المتمردة أو العناد من قبل الفتيات تجاه والديهن أو غيرهم من البالغين. قال المخبرون الرئيسيون إن الحمل كان سبباً رئيسياً لزواج الأطفال في المستوطنات. ومع ذلك، في الأردن، أبلغ عدد قليل فقط من الفتيات ومقدم رعاية واحد عن عامل خطر سلوكي، هو

المواقف المتمردة للفتيات تجاه والديهن. تضمنت عوامل الخطر الأخرى التي ظهرت في أوغندا بين بعض الفتيات ومقدمي الرعاية معتقدات الفتاة عن نفسها، مثل أنها لم تكن ذكية بما يكفي للبقاء في المدرسة، وما إذا كانت الفتاة قد نجت من الاغتصاب أو غيره من أشكال الاستغلال الجنسي، مثل إكراهها على الانخراط في أفعال جنسية مقابل تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الطعام أو المأوى.

عندما تتنقلين بمفردك في طرق سيئة وتتعرضين للاغتصاب، فقد تحملي وتضطري إلى الزواج.
- فتاة أكبر سناً، ١٥ عاماً، بيدي بيدي

أثارت الفتيات ومقدمو الرعاية عدداً من العوامل التي اعتقدوا أنها تحمي من زواج الأطفال. الأهم من بين هذه العوامل، ما ذكرته غالبية الفتيات أنهن شعرن أن العمر المناسب للزواج للفتاة هو بعد ١٨ عاماً، وشعر أكثر من نصف الفتيات الأردنيات وبعض الفتيات الأوغنديات بأن الأعمار المناسبة لزواجهن هي فوق ٢٠ عاماً. بالإضافة إلى ذلك، عبّرت معظم الفتيات في كلا البلدين عن مشاعر سلبية قوية تجاه زواج الأطفال، قائلات إن الفتاة لن تشعر بخير إذا أرادها والداها أن تتزوج، بل إنها ستشعر بالغضب، أو الخوف، أو الحزن، أو التوتر، أو المعاناة. في الرسومات وملصقات الصور، صورت الفتيات المشاركات العرائس الشابات على أنهن فقيرات وغير متعلمات، ويعانين من سوء التغذية، ويعملن بإفراط، ويتعرضن للإيذاء، ومعزولات عن الأصدقاء والعائلة، وفي حالة صحية سيئة. شعر عدد من الفتيات في الأردن وبعض الفتيات في أوغندا بقوة أن الفتاة يجب أن تكمل المراحل التعليمية، مثل الثانوية أو الجامعة، قبل الزواج.

بعض [الفتيات] يحبون المدرسة.... إن تحصيلهن المدرسي جيد، وهنّ يجتزن الصفوف بدرجات عالية. وهذا ما يجعل الفتاة تشعر بأنها مميزة.... لذلك، فهي تفكر في نفسها، «لماذا أترك المدرسة؟ أنا ممتازة في المدرسة. سأكمل دراستي وأحصل على شهادة التوجيهي [الثانوية]، ثم أتزوج.»
- فتاة أكبر سناً، عمان

شعرت بعض الفتيات في أوغندا أيضاً أنه من المهم للفتاة أن تحقق معالماً اقتصادية معينة، مثل الحصول على وظيفة، قبل الزواج. بالإضافة إلى ذلك، قال عدد من الفتيات ومقدمي الرعاية في كلا الموقعين إنهم شعروا أن التحاق الفتاة بالمدرسة كان عامل حماية قوياً ضد زواج الأطفال. كما ذكرت بعض الفتيات في أوغندا أن الفرص الاقتصادية للفتيات ساعدت على تأخير زواجهن. كما ذكرت بعض فتيات جنوب السودان وعدد من مقدمي الرعاية، ومعظمهم من الذكور، العوامل الوقائية السلوكية مثل احترام الوالدين، وكون الفتاة «جيدة ومنضبطة»، وتجنبها ارتياد المراقص أو السفر بمفردها أو ليلاً، و «ابتعادها عن الفتيان». أخيراً، شعرت بعض الفتيات وعدد قليل من مقدمي الرعاية في كلا البلدين أن المعتقدات التي تعتنقها الفتاة عن نفسها، بما في ذلك امتلاكها لأحلامها وطموحاتها الخاصة بمستقبلها، يمكن أن تؤخر الزواج.

أفضل أن تذهب الفتاة وتختلط بالنساء والناس وتخرج وتفرق بين الصواب والخطأ وتعيش طفولتها إلى أقصى حد. كلما عاشت الفتاة طفولتها أكثر، زادت مكاسبها في هذه الحياة.
- فتاة أكبر سناً من الكرك، ١٧ عاماً

على مستوى الأسرة والأصدقاء

كانت العديد من عوامل الخطر على مستوى الأسرة والأصدقاء مهمة في كل من أوغندا والأردن. غير أن درجة التأثير الدقيقة على زواج الأطفال تختلف باختلاف البلد. في كلا البلدين، كان الفقر عامل خطر مهماً حدده أكثر من نصف مقدمي الرعاية وعدد من الفتيات. كانت أسباب ذلك متشابهة في كلا البلدين. فقد قالت الفتيات إنه إذا كانت أسرهن فقيرة، فإنهن سيتزوجن مبكراً من أجل تلبية احتياجاتهن ورغباتهن المالية من قبل الرجل وإعفاء أسرهن من مسؤولية العناية بهن. قال مقدمو الرعاية إن تزويج بناتهن ساعد في تقليل العبء المالي على الأسرة وضمان تلبية احتياجات بناتهم. بالإضافة إلى ذلك، قالت الفتيات ومقدمو الرعاية إن بعض العائلات تزوج فتياتهم صغيرات من أجل الحصول على المهر، رغم أن هذا كان أكثر شيوعاً في أوغندا منه في الأردن. وفي أوغندا، أفاد نصف مقدمي الرعاية وعدد من الفتيات أيضاً أن الفتيات يتزوجن في سن مبكرة لأن مقدمي الرعاية لهن غير قادرين على توفير احتياجاتهن الأساسية، مثل الطعام أو الملابس أو الرسوم المدرسية والإمدادات، لذلك يسعون للحصول على رجال لإعالتهن وتوفير احتياجاتهن بدلاً من مقدي الرعاية.

من هن فوق ١٦ عاماً يقررن الزواج عندما لا يكون هناك دعم. حتى أنا كوالد، لن أتوقف عن هذا النوع من الزواج، لأنه في النهاية قد خفف العبء عني. إذا كنت غنياً، فسأزعج نفسي في ثنيها عن قرار الزواج. ولكن بما أنني لا أملك شيئاً، فقد تركتها تذهب.
- مقدم رعاية ذكر، بيدي بيدي

كان عامل الخطر الأكثر شيوعاً لزواج الأطفال في أوغندا هو سوء معاملة الأطفال أو إهمالهم، في أغلب الأحيان من قبل مقدمي الرعاية من الذكور تحديداً (ولكن الإناث أيضاً)، وخاصة أولئك الذين يقعون تحت تأثير الكحول. وشمل ذلك العنف الجسدي، وأعباء العمل المنزلي الثقيلة، والشجار بين الآباء والفتيات، وجعل الفتيات يشعرن أنهن غير مرحب بهن في المنزل، والتخلي عنهن عن التخلي عنهن بموت أو انفصال مقدمي الرعاية أو زواجهم مرة أخرى.

أما في الأردن، جاءت الأعراف الأسرية (المبادئ التوجيهية المنطوقة أو غير المعلنة داخل الأسرة لكيفية تصرف أفرادها) في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الفقر. وشملت هذه الأعراف وجود أم أو غيرها من أفراد الأسرة الذين تزوجوا قبل سن ١٨ وضغط الأسرة الشديد لترك المدرسة والزواج. وأفادت بعض الفتيات وحوالي نصف مقدمي الرعاية إنه من الشائع أن يعتبر الآباء الفتاة جاهزة للزواج كلما شعروا بأنها أكبر أو ناضجة بما فيه الكفاية، حتى لو كان ذلك قبل بلوغها سن ١٨ عاماً.

كما تم الاستشهاد بالبلوغ، أو تجربة اغتصاب الفتاة، أو عدم التحاقها بالتعليم كمحفزات رئيسية للوالدين لتزويج بناتهن، بغض النظر عن أعمارهن. فقد قالت عدد من الفتيات في الأردن وقليل من الفتيات في أوغندا إنه حتى لو لم ترغب الفتاة في الزواج، فقد يجبرها والداها على ذلك. الأعراف والمعتقدات الجندرية التي تصور الفتيات على أنهن عبء على أسرهن وأن أولويات تعليمهن أقل من الفتيان، تجعل الفتيات أكثر عرضة لخطر زواج الأطفال في كلا السياقين، كما هو الحال بالنسبة للمعتقدات والعادات التقليدية، لا سيما فيما يتعلق بممارسات المهور.

تجبر بعض العائلات أطفالها على الزواج بسبب ظروف [مالية] سيئة. الأسرة بحاجة إلى المهر فيزوجون بناتهم مبكراً.
- فتاة أكبر سناً، ١٥ عاماً، عمان

أخيراً، أفادت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين بوجود صلة قوية بين معايير الأقران وتأثيرهم وبين زواج الأطفال. فقد قيل إن الأقران يؤثرون في اتخاذ القرار بشأن زواج الأطفال من خلال كونهم مثالاً سيئاً إذ هم أنفسهم يتزوجون مبكراً، ومن خلال تقديمهم نصيحة سيئة، مثل تشجيع أصدقائهم على قبول عروض أو ترتيبات الزواج. وفي أوغندا، يشجعونهم من خلال بعض السلوكيات التي يُعتقد أنها تعرض الفتيات لخطر متزايد للزواج، مثل الذهاب إلى المراقص أو التغيب عن المدرسة.

هناك عدد من العوامل الوقائية على مستوى الأسرة والأصدقاء. كان الأكثر أهمية إلى حد بعيد، ما ذكره عدد من الفتيات وبعض مقدمي الرعاية، عن ضغط الأقران الإيجابي، والآباء الذين يوفرون احتياجات بناتهم الأساسية، والرعاية الأبوية الداعمة، والدعم الأبوي القوي للتعليم. تم تعريف الرعاية الأبوية الداعمة على أنها تشجيع الفتيات على تأخير الزواج، والحفاظ على حوار مفتوح معهن، بما في ذلك حول مخاطر زواج الأطفال، والمشاركة بنشاط في حياتهم اليومية، ومعاملتهم بشكل جيد، على سبيل المثال، من خلال توكيلهم بمسؤوليات منزلية مناسبة لأعمارهم وتوفير وقت الفراغ لهم لممارسة الهوايات واللعب. تضمّن ضغط الأقران الإيجابي إثباط بعض الأقران أصدقائهم عن الزواج مبكراً، تمثيلهم لقدوة جيدة، تشجيعهم لأصدقاءهم للبقاء في المدرسة، أو إذا كانوا متزوجين، مشاركتهم لتجاربهم السلبية في زواج الأطفال لثني الفتيات الأخريات عن اتخاذ القرار ذاته.

يعيش الناس [هنا] بطريقة مزدحمة، وتستمر الفتيات في رؤية الآخرين يذهبون إلى المدرسة، مرتدين زيهم الرسمي بأناقة. يشجعهن ذلك على الذهاب إلى المدرسة. وحقيقة أن المتعلمين يواصلون الانتقال إلى المجتمع المحلي يجعل الناس معجبين بالتعليم، بينما في السودان، يمر المتعلمون بين الناس ولا يتوقفون أبداً للتحدث إليهم
- مقدّمة رعاية، بيدي بيدي

أخيراً، شعرت بعض الفتيات ومعظم مقدمي الرعاية في كلا السياقين أن أحد العوامل الوقائية الهامة ضد زواج الأطفال في مجتمعاتهم هو الآباء الذين يؤمنون بقوة بأن على الفتاة أن تنتظر حتى سن ١٨ عاماً وتحقق بعض الإنجازات التعليمية، مثل إكمال التعليم الثانوي، قبل الزواج.

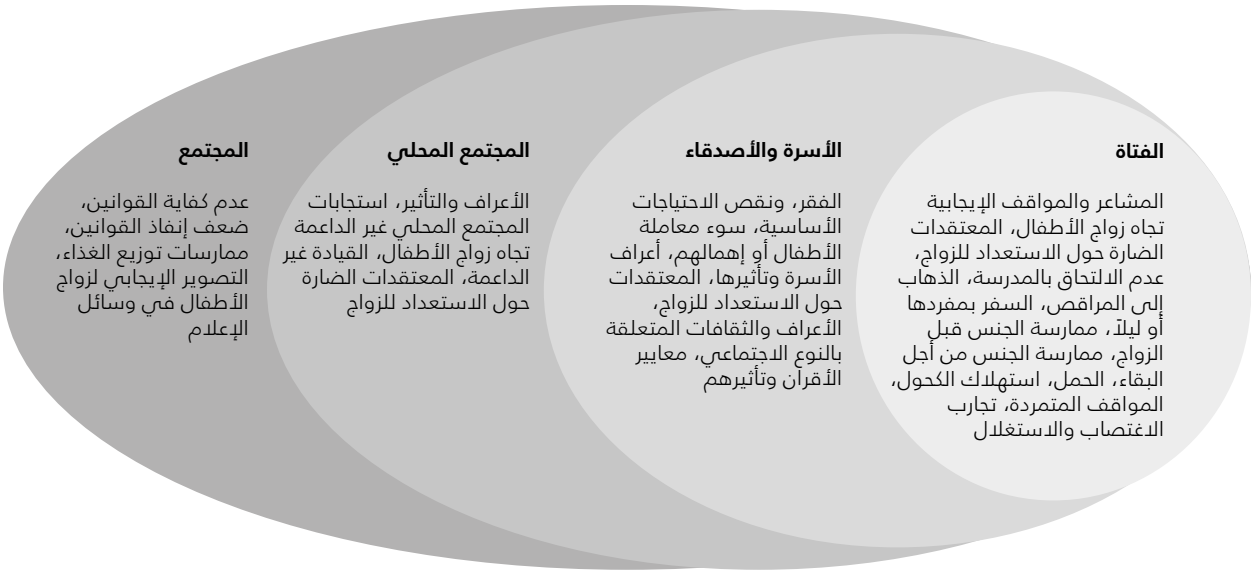

الشكل ١: عوامل الخطر لزواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية

على مستوى المجتمع المحلي

حدد الباحثون عوامل خطر أقل لزواج الأطفال على مستوى المجتمع المحلي في كل من أوغندا والأردن. وحتى الآن، تقع أكثر هذه التقارير شيوعاً تحت أعراف المجتمع وتأثيره. فقد شعرت بعض الفتيات في كلا البلدين أنه إذا قاومت الفتاة جهود والديها لتزويجها، فإن أفراد مجتمعها سيشجعونها كثيراً على قبول الزواج ويعاملونها معاملة سيئة إذا رفضت، حتى أن القليل منهن شعرن أن قادة المجتمع سوف يدعمون ذلك كثيراً، بل ويسهلون زواج الأطفال. خارج هذا، كان هناك القليل من الإجماع حول الأعراف والتأثيرات المحددة الأكثر أهمية. ففي أوغندا، ناقشت بعض الفتيات علامات المجتمع الضارة المقبولة للاستعداد للزواج، مثل بروز الثديين أو الحمل، بينما في الأردن، تحدثت الفتيات عن بلوغ سن النضج الذي اعتُبِرت فيه جاهزة للزواج، وهو سن ١٣ أو ١٤ أو ١٥ عاماً في بعض المجتمعات المحلية التي تنتمي إليها الفتيات.

على غرار عوامل الخطر، كان هناك عدد قليل جداً من العوامل الوقائية المحددة على مستوى المجتمع المحلي، وتلك التي تم تحديدها لها علاقة بالأعراف والتأثيرات المجتمعية. وفي كلا البلدين، شعر عدد من الفتيات أن أفراد مجتمعاتهن سيستجيبون بشكل داعم إذا حاول والدا الفتاة إجبارها على الزواج، قائلين إنهم سيشعرون بالسوء تجاهها، وينصحونها بعدم القبول، ويتحدثون إلى والديها لإثنائهم، وفي أوغندا، تم تزويد الفتيات بالاحتياجات الأساسية أو حتى فتح منازل لهن.

قد يساعدها [أفراد المجتمع] - ربما يطلبون منها الذهاب إلى مكانهم، أو يمكنهم التحدث إلى والديها وإخبارهم أن الفتاة لا تريد الزواج.
- فتاة أكبر منها، ١٤ سنة، عمان

أبعد من ذلك، وجدنا القليل من الإجماع. ففي أوغندا، أبلغت بعض الفتيات عن معتقدات عشائرية بأن الفتاة يجب أن تؤجل الزواج حتى عمر ١٨ أو ٢٠ عاماً، أو أنها لا تستطيع الزواج إلا بعد تخرجها من المدرسة. وفي الأردن، قالت قلة من الفتيات إنه بينما كان زواج الأطفال شائعاً في سوريا، فإن التقاليد تتغير بما يتماشى مع ما كان يُنظر إليه على أنه عُرف أردني بأن تنتظر الفتاة حتى سن ٢٠ عاماً أو أكثر. شعر عدد قليل من الفتيات ومقدمو الرعاية أن الدعم القوي على مستوى المجتمع المحلي لتعليم الفتيات والموارد، مثل المدارس والإمدادات المجانية، كان يحمي من الزواج. بالإضافة إلى ذلك، شعر عدد قليل من الفتيات ومقدمو الرعاية أن قادة المجتمع الذين التزموا بالقيام بأنشطة توعية والتدخل لوقف حالات زواج الأطفال في مجتمعاتهم كان لهم تأثير إيجابي على معدلات زواج الأطفال.

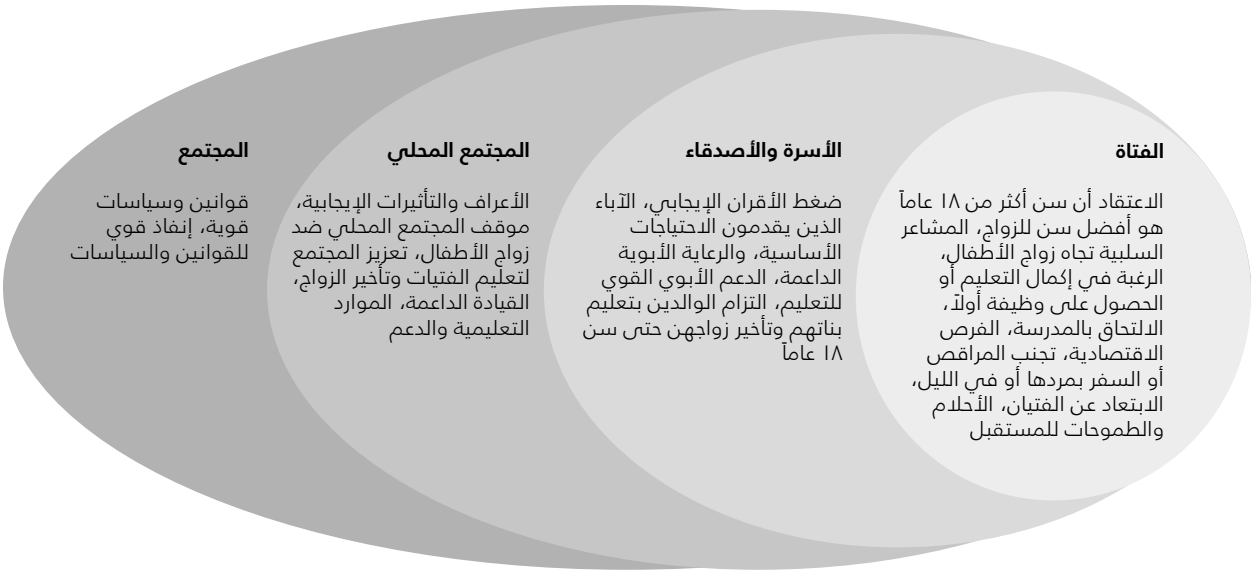

الشكل ٢: العوامل الوقائية ضد زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية

على مستوى المجتمع

نشأ عدد قليل من المخاطر القوية على المستوى المجتمعي والعوامل الوقائية في أي من الوضعين. ناقش عدد قليل من مقدمي الرعاية في كلا الوضعين وفتاة واحدة في أوغندا إخفاقات النظام القانوني. في الأردن، ركزت الردود على الطرق التي يمكن للوالدين من خلالها الالتفاف على متطلبات السن القانونية للزواج من خلال التماس المساعدة من شخص يعرفونه في المحاكم أو ببساطة اختيار إلغاء تسجيل الزواج في المحاكم حتى تصبح الفتاة كبيرة بما يكفي. في أوغندا، تحدثت فتاة عن عدم وجود إرادة لمحاكمة الرجال الذين يتزوجون فتيات طالما أنهم يستطيعون تحمل تكاليف رعايتهن. وخارج إطار العمل العام، ركزت عوامل الخطر على المستوى المجتمعي في أوغندا على عمليات توزيع الغذاء في المستوطنات، والتي شعرت فتاتان وبعض مقدمي الرعاية أنها تعزز الزواج بثلاث طرق على الأقل. أولاً، عندما كان توزيع الطعام على العائلات ضئيلاً للغاية، تزوجت الفتيات من أجل الحصول على ما يكفي من الطعام لتناوله، خاصة للأسر التي تعتمد على بيع حصصها كمصدر أساسي للدخل.

ثانياً، حفّز توزيع المواد الغذائية على أساس حجم الأسرة الفتيات على الزواج في سن مبكرة وإنجاب الأطفال لزيادة حجم حصصهم التموينية. وأخيراً، أدى تأخر توزيع المواد الغذائية لأي سبب من الأسباب إلى لجوء العائلات إلى تزويج بناتهم الصغار من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية.

وفي الأردن، أشار بعض الشباب ومقدمي الرعاية إلى وصول الفتيات إلى بعض الوسائط، مثل التلفاز والهواتف المحمولة المزودة بالإنترنت، وتصوير وسائل الإعلام غير الواقعي للزواج، وخاصة زواج الأطفال، كعوامل رئيسية لهذه الممارسة.

> **أعتقد أن المسلسلات [التلفزيونية] لها تأثير كبير لأنها تعرض الأشياء بطريقة جميلة. إذا تزوجت فتاة في المسلسل وهي في السابعة عشرة من عمرها، واستمتعت بحياتها وكانت سعيدة، تبدأ فتيات أخريات بالتفكير في الزواج لتعيش تلك الحياة الجميلة. المسلسلات تتجاهل الجزء الصعب من الحياة الزوجية. أعتقد أن للمسلسلات تأثير كبير على الفتيات.**
> **- فتاة أكبر سناً، ١٤ عاماً، الكرك**

تميل العوامل الوقائية على المستوى المجتمعي إلى التركيز على القوانين والسياسات وتنفيذها. ففي كلا البلدين، ناقشت الفتيات ومقدمو الرعاية كيف ساعدت القوانين القوية حول السن القانوني للزواج في ردع هذه الممارسة في مجتمعاتهم المحلية. وفي أوغندا، لاحظ عدد قليل من الفتيات ومقدمي الرعاية أن هذه الممارسة قد انخفضت منذ وصولهم من جنوب السودان. وقد أرجعوا ذلك إلى الإنفاذ الأقوى لقوانين زواج الأطفال من قبل الوكالات الحكومية، فضلاً عن أعمال المناصرة والترويج ومنع زواج الأطفال من قبل المنظمات غير الحكومية التي شعروا أنها دفعت العديد من الآباء والفتيات إلى اختيار تأخير الزواج وأثنوا بعض الرجال عن اختيارهم

الزواج من قاصرات. تم تأكيد ذلك من قبل المخبرين الرئيسيين الذين قالوا إنه من الشائع أن تذهب الفتيات اللواتي يعشن في المستوطنات، أو يتم إعادتهن، إلى جنوب السودان للزواج من أجل الالتفاف على قوانين زواج الأطفال الأوغندية.

ما الذي تغير منذ النزوح

ناقشت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين التغيرات في عوامل الخطر لزواج الأطفال بسبب النزوح المرتبط بالنزاع. ففي أوغندا، شعرت الفتيات ومقدمو الرعاية أن عوامل الخطر لزواج الأطفال لم تكن مختلفة بشكل كبير عن مجتمعاتهم المتأثرة بالنزاع في جنوب السودان. وعلى وجه الخصوص، شعر ما يقرب من نصف مقدمي الرعاية أن عوامل الخطر السلوكية والعائلية مثل الذهاب إلى الرقص، أو ممارسة الجنس قبل الزواج، أو ضغط الأقران السلبي بقيت على حالها إلى حد ما. غير أنه كان هناك اختلاف كبير حول كيفية تأثير التغيير في الظروف على حدوث زواج الأطفال. فقد شعرت بعض الفتيات أنه لم يكن هناك تغيير كبير بين البلدان، وشعر عدد قليل من الفتيات وعدد من مقدمي الرعاية أن الوضع قد تحسن، حيث كان إمداد الطعام أفضل، وتحسن الوصول إلى المدرسة بشكل كبير (قال زوجان من مقدمي الرعاية إن هذا هو السبب الرئيسي للانتقال إلى المستوطنات)، وتحسنت آراء أولياء الأمور بشأن تعليم الفتيات، وتم تطبيق قوانين زواج الأطفال الأوغندية بشكل أفضل من مقارنة بتلك المطبقة في جنوب السودان.

يمكن أن نختار الاختباء في الأدغال، ولكن... أردنا أن يذهب أطفالنا إلى المدرسة. وإذا أحضرت طفلة وجعلتها تتزوج، فلن تكون سعيداً بصفتك أب أو أم، وسوف [تقول] إنك إذا علمت أنها ستتزوج، فسيكون من الأفضل أن تظل في الأدغال وبقيت ولكنت بقيت هناك.. أحضرناهم حتى يتمكنوا من الدراسة.
- مقدّمة رعاية، بالورينيا

كما قال عدد قليل من مقدمي الرعاية إن رؤية موظفات من المنظمات غير الحكومية ممن تلقين مستويات عالية من التعليم وموظفات حكوميات في المستوطنات ألهمهم وألهم بناتهم لإعطاء الأولوية للتعليم. غير أن عدداً من مقدمي الرعاية وعدداً قليلاً من الفتيات شعروا أن الوضع قد ساء منذ وصولهم إلى المستوطنات. لقد شعروا أن هذا يرجع في المقام الأول إلى أن العائلات في المستوطنات كانت تحصل على أموال أقل مما كانوا يحصلون عليه في جنوب السودان. لقد كان من الصعب الحصول على الاحتياجات الأساسية، مثل الملابس والصابون والرسوم المدرسية؛ والفتيات والفتيان يعيشون بالقرب من بعضهم البعض «وكان من الصعب السيطرة عليهم»؛ وأصبحت الفتيات تترددن إلى صالات الرقص بشكل أكبر. كما ذكر عدد قليل من مقدمي الرعاية أن طالبات المدارس اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٦ عاماً تلقين الدعم المالي في جنوب السودان، وهو ما لم يعدن يتلقينه في المستوطنات.[٤٩] وشعروا أن هذا قد ساهم في ارتفاع معدلات زواج الأطفال بشكل عام.

وفي الأردن، كانت عوامل الخطر الخاصة بزواج الأطفال هي نفسها الموجودة في سوريا بشكل أساسي، ولكن هناك شعور بأن القليل منها أكثر أهمية في سوريا منه في الأردن، إذ كانت العادات والتقاليد الأكثر شيوعاً من بينها. فقد قالت قلة من الفتيات وبعض مقدمي الرعاية إن التقاليد المتعلقة بزواج الأطفال كانت حاضرة بشكل أقوى في سوريا، حيث كان من الشائع أن تتزوج الفتيات في سن مبكرة، خاصة إذا كن يتزوجن من ابن عمّ أو قريب آخر. كان يُعتقد أن إدارة الفتيات اللائي بلغن العشرين من العمر أو أكثر أمر صعب ويصبحن غير مناسبات للزواج.

السوريون يتزوجون في سن مبكرة. الأمور على هذا النحو منذ الأزل. حتى حتى أنهم كانوا يتزوجون في الماضي في سن السابعة أو الثامنة. لقد كانوا يزوجون أبناءكم دون سبب، فقط لأن التقاليد تملي ذلك.
- فتاة أصغر سناً، ١٣ عاماً، الكرك

كان انعدام الأمن محركاً آخراً شعرت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية أنه يتفاقم في سوريا. لقد قالوا إن العديد من مقدمي الرعاية ينظرون إلى الزواج على أنه يوفر الحماية لفتياتهم، إما لأنه سيوفر زوجاً لرعايتهن، أو لأنهن كنّ أكثر عرضة للاعتداء الجنسي وخطف الفتيات غير المتزوجات من قبل المسلحين. أخيراً، أشار بعض مقدمي الرعاية إلى وجود إخفاقات قانونية في سوريا، حيث وافقت المحاكم بشكل عام على زواج الفتيات تحت سن ١٦ عاماً. وفي حين شعرت فتاتان أنه لم يحدث أي تغيير في معدلات زواج الأطفال بين سوريا والأردن، شعر اثنان من مقدمي الرعاية أن المعدلات ساءت بسبب صعوبات في حياة اللاجئين، بما في ذلك انعدام الأمن، فضلًا عن تفضيل الذكور للفتيات الأصغر سناً. ومع ذلك، شعرت قلة من مقدمات الرعاية أنه كان هناك تحسن ملموس في معدلات زواج الأطفال في الأردن بفضل الوعي المتزايد بمخاطر زواج الأطفال والفائدة التي تعود على الفتيات من تأخير الزواج.

كيف تقرر الفتيات وأسرهن بشأن زواج الأطفال

استكشفت هذه الدراسة جانبين رئيسيين لاتخاذ القرار بشأن زواج الأطفال. أولاً، استكشف الباحثون سلطة الفتيات اليافعات في القرارات المتعلقة بالزواج، مع التركيز على السلطة باعتبارها «القدرة على العمل الهادف، والقدرة على اتخاذ القرارات والسعي لتحقيق أهداف خالية من العنف والانتقام والخوف».[٥٠] في هذه العملية، سعى الباحثون أيضاً لفهم أدوار مختلف الأفراد المشاركين في عملية صنع القرار. ثانياً، استكشف الباحثون عوامل اتخاذ القرار من خلال جمع المعلومات عن الفوائد والعيوب المتصورة التي تراها الفتيات ومقدمو الرعاية عند اتخاذ القرارات بشأن زواج الفتاة.

هل للفتيات رأي في القرار؟

عند مناقشة مدى سلطة اليافعات في اتخاذ قرارات بشأن الزواج، قدمت الفتيات ومقدمو الرعاية مجموعة من الردود. ومن أحد طرفي السلسلة، قالت العديد من الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين إن الفتيات لهن الحرية في اختيار متى ومن يتزوجن. ففي أوغندا، أشارت الفتيات ومقدمو الرعاية إلى أنه من الشائع أن تختار الفتيات في المخيم بأنفسهن. في بعض الحالات، كان هذا يعني التسلل والزواج سراً دون إخبار والديهم حتى وقت لاحق. وأوضح العديد منهم أن هذا يعد خروجاً عن كيفية التعامل مع الزيجات في الماضي أو عندما كانوا في جنوب السودان، عندما كان الآباء يتخذون قرارات زواج بناتهم.

> **... هي [الفتاة] التي تختار الرجل وستعيده إلى المنزل بنفسها. في هذه الأيام لا يختارون الأزواج للفتيات، [الفتيات] يخترن بأنفسهن.**
> **- فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، بيدي بيدي**

في الأردن، قال العديد من مقدمي الرعاية والفتيات إن الفتيات لهن الكلمة الأخيرة في تقرير متى ومن يتزوجن، على الرغم من أنهن كثيراً ما يسعين للحصول على الدعم والإرشاد من والديهن قبل اتخاذ القرار.

> **الأمر متروك بالكامل للفتاة. نخبرها عن الخاطب وهي تتخذ القرار. نحن لا نجبرها. لكن في النهاية، إذا وصلت إلى سن قد يصبح زواجها فيه متأخراً، سنقنعها ونخبرها بما قد يخبئه المستقبل. لن نجبرها. في النهاية، هي تفعل ما يجعلها سعيدة.**
> **- مقدمة رعاية، عمان**

في كلا البلدين، حددت الفتيات ومقدمو الرعاية أيضاً المواقف التي يكون للفتيات فيها بعض السلطة في اتخاذ القرار بشأن زيجاتهن، على الرغم من محدودية هذه الحالات. ففي أوغندا، قالت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية إن الفتاة تختار زوجها المحتمل وتعود به إلى المنزل لمقابلة والديها وأقاربها الآخرين. لقد وصفوا عملية يقوم فيها أفراد الأسرة بمقابلة الرجل لمعرفة خلفيته لتحديد ما إذا كان مناسباً للفتاة، وفي النهاية، يجب تقديم الموافقة على الزواج. بحسب أحد الآباء،

> **السبب الذي يجعلنا نطلب من الفتيات إحضار أصدقائهن إلى المنزل هو أن يعرف الوالدان من أين يأتي الرجل، والعشيرة التي ينتمي إليها، وما إذا كانت العائلة لديها أي سجلات سيئة. عندما يتم اكتشاف وجود سجلات سيئة في تلك العائلة، سيقرر الوالدان أن ابنتهما لا يمكنها الزواج [برجل] منها.**
> **- مقدم رعاية، بيدي بيدي**

وبالمثل، في الأردن، قالت بعض الفتيات إنهن يخترن متى ومن يتزوجن، لكن يمكن لوالديهن قبول هذا القرار أو رفضه. غير أن عدداً كبيراً من الفتيات ومقدمي الرعاية في الأردن قالوا إن الفتيات يتخذن قرارات الزواج مع والديهن.

في الطرف الآخر من السلسلة، قال العديد من المشاركين في كلا البلدين أن الفتيات ليس لهن رأي يذكر في قرارات الزواج، وأنهن يشعرن بالضغط أو الإجبار من قبل والديهن على الزواج، وغالباً ما يكون ذلك من أجل المنفعة الاقتصادية أو المهر. تم الإبلاغ عن ذلك من قبل العديد من الفتيات في كلا البلدين، ولكن فقط من قبل بعض مقدمي الرعاية في الأردن وعدد قليل منهم في أوغندا. ففي أوغندا، ذكرت العديد من الفتيات أن الفتيات غالباً ما يواجهن عواقب سلبية إذا لم يوافقن على الزواج، بما في ذلك الأعمال المنزلية الزائدة، والحرمان من الرسوم المدرسية والاحتياجات الأساسية، والاعتداء الجسدي والعاطفي من قبل الوالدين، بما في ذلك إجبارهن على الزواج لمغادرة منازلهم. وعندما سُئلت عما يمكن أن يحدث

للفتاة إذا أراد والداها أن يتزوجها ورفضت، قالت إحدى الفتيات:

إذا أخبرتهم بذلك، فسوف يطردها الوالدان بعيداً عن منزلهما ويطلبان منها الذهاب إلى أي مكان تريده، وسيضربانها طوال الوقت. حتى لو ذهبت إلى المركز، فسيضربونها لأنهم يريدونها أن تتزوج.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، بالورينيا

قالت بعض الفتيات إن الآباء وأفراد المجتمع الآخرين يجبرون الفتيات على الزواج عندما يصبحن حوامل، وهي ديناميكية وصفها أيضاً العديد من المخبرين الرئيسيين.

لا يساعدنا بعض الآباء، إذ يجبروننا على البقاء في المنزل والتوقف عن الذهاب إلى المدرسة. ثم عندما نحمل، يدفعوننا قسراً للزواج ومغادرة منازلهم.
- فتاة أكبر سناً، بالورينيا

في الأردن، قالت العديد من الفتيات وعدد من مقدمي الرعاية إن القرار الكامل بشأن زواج الفتاة يتخذه والديها.

إذا أراد الوالدان أن تتزوج ابنتهما، فسيصرون على هذا القرار وسوف يجبرون الفتاة على الزواج.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، عمان

وأوضحوا أنه في بعض الحالات، قد يستخدم الوالدان التهديد أو العنف لإجبار الفتاة على الزواج من رجل إذا لم ترغب في ذلك. على سبيل المثال، في أوغندا، عندما سُئلت مجموعة من الفتيات الأصغر سناً خلال نشاط المقهى العالمي عن كيفية استجابة والدي الفتاة إذا رفضت زواجاً مرتباً، أجبن «قد يضربونها»، و«قد يجبرونها»، و«قد يتحدثون معها بعنف أو يتعاملون معها بالعنف». وفي كلا البلدين، تم الإبلاغ عن أن الزواج القسري أكثر شيوعاً في الأوضاع التي تكون فيها الفتيات أصغر سناً أو عندما يكون الآباء يواجهون صعوبات مالية.

بشكل عام، تبين أنه لا يوجد تجانس بين المجتمعات المحلية من حيث سلطة الفتيات في اتخاذ قرار الزواج، وقد تباينت بشكل كبير اعتماداً على عدد من العوامل، بما في ذلك السياقات الاجتماعية والاقتصادية للفتيات، بالإضافة إلى أعمارهن، والأعراف أو القيم أو التقاليد داخل أسرهن. وصفت فتاة في الأردن الأمر قائلة:

تسمح بعض العائلات للفتاة باختيار متى تريد أن تتزوج. وبعض العائلات [تقول] «هذا هو العمر الذي تتزوج فيه الفتيات، عليك أن تتزوجي»، بينما تسمح لها بعض العائلات [الأخرى] بفعل ما تريد. يعتمد ذلك على الأسرة نفسها أو العادات والتقاليد.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، الكرك

عند استكشاف قدرة الفتيات في عملية صنع القرار، سأل الباحثون أيضاً عن الأفراد الآخرين المؤثرين المنخرطين في العملية. اختلفت الردود بشكل كبير من بلد إلى آخر. في أوغندا، قالت العديد من الفتيات ومقدمو الرعاية أن أفراد الأسرة والمجتمع الآخرين يشاركون في عملية اتخاذ قرار الزواج، بما في ذلك الإخوة والأعمام والعمات والأجداد وأفراد العشيرة والجيران والزعماء المجتمعيون والدينيون. قد يقدمون نصائح للفتيات حول الزواج، أو الموافقة على الزواج، أو إجراء ترتيبات الزواج، أو المشاركة في المناقشات حول المهر. على النقيض من ذلك، في الأردن، كان والدا الفتاة، أبوها على وجه الخصوص، هم الأفراد الوحيدون الذين تم الإبلاغ عن أنهم يلعبون دوراً مهماً في عملية صنع قرار الزواج. تم الإبلاغ عن تدخل طفيف لأفراد الأسرة الآخرين.

كيف تقرر الفتيات ومقدمو الرعاية لهن متى يجب أن يتزوجن

فوائد زواج الأطفال بالنسبة للفتيات

في كلا البلدين، أبلغت الفتيات ومقدمو الرعاية عن خمس فوائد ملحوظة لزواج الأطفال بالنسبة للفتيات اليافعات، وهي
١) الهروب من وضع منزلي صعب، ٢) تأمين الاحتياجات الأساسية والدعم المالي، ٣) إرضاء الوالدين، ٤) تجنب وصمة العار، و٥) فوائد الإنجاب.

كانت الفائدة الأكثر شيوعاً لزواج الأطفال بالنسبة للفتيات، والتي أثارتها الفتيات ومقدمو الرعاية عبر مواقع البحث، هي القدرة على الهروب من الأوضاع المنزلية الصعبة. قد يشمل ذلك سوء المعاملة أو الإساءة، والنزاع مع الوالدين، والكميات المفرطة من الأعمال المنزلية. وفي الأردن، تحدثت الفتيات أيضاً عن الهروب من القواعد الصارمة التي تقيد حريتهن وتمنعهن من مغادرة المنزل أو شراء أشياء معينة أو شراء ملابس معينة.

عندما تعملين كثيراً - جلب الماء كله عليك، وكل ما يجب القيام به في المنزل مطلوب منك - عندها ما ستفعله الفتاة... هو أن تقول «لماذا أعاني مثل هذا؟ من الأفضل أن أعاني في منزلي.» لذلك تقرر مغادرة المنزل والزواج والعمل في منزلها الخاص.
- فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، بيدي بيدي

تتزوج بعض الفتيات مبكراً لأن والديها يحتجزونها داخل المنزل ولا يسمحون لها بالخروج، مما يجعلها ترغب في الزواج لتكون حرة في الذهاب إلى أي مكان تريده.
- فتاة أصغر سناً، ١٢ عاماً، الكرك

يُنظر إلى الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للاحتياجات الأساسية على أنه فائدة من زواج الأطفال في كلا البلدين. ففي أوغندا، كان هذا هو السبب الأكثر شيوعاً وراء زواج الفتيات في سن مبكرة. فقد ذكرت غالبية الفتيات ومقدمو الرعاية أن الفتيات يتزوجن لتلقي الدعم من الزوج لاحتياجاتهن الأساسية، خاصة إذا لم يتم توفيرها لها في المنزل. وشملت الاحتياجات الأساسية الرسوم المدرسية والزي المدرسي والملابس والأحذية وزيت الجسم والصابون. أما في الأردن، فقد قال عدد كبير من الفتيات أن أحد الأسباب الرئيسية لتزويج الفتيات هو أن يقوم أزواجهن بتلبية احتياجاتهن ومنحهن حياة أفضل وأكثر راحة. لقد ذكروا قدرتهم على شراء ملابس، أو مكياج، أو هاتف، أو سيارة، أو منزل، أو خوض تجارب الخروج إلى المطاعم أو القدرة على السفر.

بالإضافة إلى ذلك، قالت العديد من الفتيات في كلا البلدين إن الفتيات يتزوجن لإرضاء والديهن. ففي الأردن، كان هذا يعني عموماً الرضوخ لضغوط الآباء الذين يريدون رؤية بناتهم متزوجات ومنحهن أحفاداً. وفي أوغندا، تحدث المشاركون عن الزواج لتجنب الرفض أو المعاملة السلبية من والديهم الذين لن يكونوا راضين عنهم إذا رفضوا.

قالت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية إن تجنب وصمة العار المجتمعية المرتبطة بتأخير الزواج لفترة طويلة يُعتقد أيضاً أنه من الفوائد الرئيسية لزواج الأطفال. وفي كلا البلدين، ناقش المشاركون التصورات السلبية عن اعتبار الفتاة «كبيرة جداً» على الزواج وأن خياراتها تصبح محدودة من حيث الخاطبين لها مع تقدمها في السن.

الزواج في سن مبكرة أفضل. حيث كنا نعيش، عندما تبلغ الفتاة ١٨ عاماً من عمرها دون أن تتزوج، نقول إنها عانس ولن تتزوج أبداً.
- مقدمة رعاية، عمان

في الأردن، أشارت الفتيات ومقدمو الرعاية أن أعضاء المجتمع يثرثرون على الفتيات والنساء اللواتي يبلغن من العمر ٢٠ عاماً أو أكثر ولم يتزوجن بعد. فكثيراً ما تتعرض الفتيات الأكبر سناً غير المتزوجات للنقد واللوم والنظر إليهن على أنهن عنيدات أو منخرطات في سلوكيات «منحرفة» أو سلبية. وفي أوغندا، تضمنت وصمة العار المرتبطة بتأخير الزواج أن يُنظر إلى الفتاة على أنها غير ذكية أو غير قادرة على اتخاذ خيارات جيدة في الحياة، أو أنها تزيد الحمل على أسرتها، أو الانحلال الأخلاقي الجنسي.

أخيراً، قال بعض المستجيبين في كلا البلدين إن من الفوائد الرئيسية لزواج الأطفال بالنسبة للفتيات الفوائد الإنجابية المتصورة. ففي أوغندا، كان إنجاب الأطفال أحد الأسباب الأكثر شيوعاً لتزويج الفتيات في سن مبكرة. فقد أوضحت الفتيات ومقدمو الرعاية أن الزواج في سن مبكرة مفيد لأنه يمكّنك من إنجاب عدد أكبر من الأطفال. وأشار البعض إلى أن زيادة حجم الأسرة يعني أنه بإمكان الأسرة الحصول على حصص غذائية أكبر. كما قال أحد الوالدين، «إنهم يريدون إنجاب [الأطفال] بشكل أسرع. إنهم يريدون زيادة حجم الحصة الغذائية حتى يتمكنوا من تناول المزيد من الطعام». وقد أعرب مقدمو الرعاية والفتيات في كلا البلدين عن مخاوفهم من عدم تمكن الفتيات من إنجاب الأطفال إذا انتظرن طويلاً. أما في الأردن، سلط عدد أقل من الفتيات الضوء على فوائد الإنجاب؛ رغم أن بعض الفتيات قلن إن الفتيات يتزوجن مبكراً لأنهن يرغبن في إنجاب الأطفال وإشباع رغبتهن في تكوين أسرة خاصة بهن.

في الأردن، سلط عدد كبير من الفتيات ومقدمي الرعاية الضوء على الفوائد العاطفية المتصورة للزواج، موضحين أن الفتيات يتزوجن في سن مبكرة لأنهن يسعين إلى السعادة مع أزواجهن وفي الحياة الزوجية، لأنهن في حالة حب أو يردن الحصول على الدعم العاطفي. على النقيض من ذلك، تم الاستشهاد بالفوائد العاطفية للزواج من قبل عدد قليل من الفتيات ومقدمي الرعاية في أوغندا.

فوائد زواج الأطفال بالنسبة لمقدمي الرعاية

أبلغت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين عن فائدتين رئيسيتين متصورتين لزواج الأطفال بالنسبة لمقدمي الرعاية:

الفوائد الاقتصادية والتخفيف من عبء تقديم الرعاية. كانت المنافع الاقتصادية هي الأكثر شيوعاً، بما في ذلك التكلفة المنخفضة لانخفاض حجم الأسرة وتلقي الأسرة مهراً لابنتهم، والذي كان يُنظر إليه على أنه مصدر دخل مهم في كل من المخيم والسياقات الحضرية التي تمت دراستها.

> كآباء، لا نمتلك شيئاً نعتني بهؤلاء الفتيات من خلاله. إذا قررت فتاة أن تتزوج - حتى في سن العاشرة - فسنتركها تذهب حتى تخفف عنا عبء الاعتناء بها، وبالتالي نحصل أيضاً على القليل من المال على شكل مهر.
> - مقدم رعاية، بيدي بيدي

قالت بعض الفتيات في أوغندا إن الآباء قد يضغطون على بناتهم كي يتزوجن حتى يتمكنوا من استخدام المهر لبدء عمل تجاري أو استخدامه لابنهم لدفع مهر زواجه.

> وأحياناً إذا كان لديهم ولد أيضاً: إذا كان لديهم فتى في أسرتهم وكان هذا الفتى أكبر و[الطفل] الذي يتبعه فتاة، فسيتم إجبارها على الزواج حتى يتمكن الأخ من استخدام المهر للحصول على زوجة.
> - فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، بيدي بيدي

كانت الفائدة الثانية المتصورة من زواج الأطفال لمقدمي الرعاية هي التخفيف من عبء رعاية الابنة، ولا سيما من الناحية المالية. في هذه الحالة، كان يُنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لتخفيف النفقات على الوالدين الذين ليس لديهم ما يكفي من المال لتغطية طعامهم أو غيره من الاحتياجات الأساسية والنفقات. أما في أوغندا، شمل ذلك أيضاً تخفيف عبء الرعاية عن آباء الفتيات اللواتي يسئن التصرف بانتظام، أو لا يستمعن إليهم، أو يتجادلن معهم.

في أوغندا، اعتقد العديد من مقدمي الرعاية وقليل من الفتيات أن هناك فائدة إضافية من زواج الأطفال للآباء والأمهات تتمثل في إضافة الأحفاد، مما يجلب لهم السعادة واحترام أفراد المجتمع الآخرين، ويوحد العائلات، ويقدم لهم المساعدة مع تقدمهم في السن. وفي الأردن، قالت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية إن وجود زوج سيساعد في حماية الفتيات من الأذى العام ومن «الانحراف»، و«الخروج مع الشباب والقيام بشيء خاطئ»، أو الانخراط في سلوكيات أخرى قبل الزواج يمكن أن تجلب العار للأسرة.

مساوئ زواج الأطفال بالنسبة للفتيات

حددت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين خمسة عيوب رئيسية متصورة لزواج الأطفال للفتيات اليافعات، وهي ١) سوء المعاملة أو الإساءة من قبل الأزواج، ٢) عدم القدرة على التعامل مع أعباء العمل المنزلي الثقيلة، ٣) المضاعفات أثناء الحمل والولادة، ٤) الآثار العاطفية والنفسية السلبية، و٥) عدم قدرتها على إنهاء الدراسة وتحقيق الاستقرار المالي.

ذكرت غالبية الفتيات في أوغندا وعدد كبير من الفتيات في الأردن مخاوف من إساءة المعاملة والإساءة والإهمال من قبل الأزواج باعتبارها عائقاً أساسياً في زواج الأطفال. لقد أوضحوا أن الفتيات اللائي يتزوجن في سن مبكرة أكثر عرضة للإيذاء الجسدي والعاطفي من أزواجهن أو الإهمال أو التخلي عنهن من قبل أزواجهن. في كلا الموقعين، تحدثت الفتيات عن عنف الشريك الحميم (IPV) كقصص مشتركة تمت مشاركتها حول الفتيات أو الشابات اللواتي لديهن أزواج عنيفون كعامل جعلهن يرغبن في تأخير الزواج.

> لأنها صغيرة، كان [زوجها] يتحكم بها. إذا كانت صغيرة وكان هو أكبر منها، فسوف يسيطر عليها ويضربها. سيفعل ما يشاء.
> - فتاة اكبر سناً، ١٥ عاماً، عمان

> إنهم يسيئون معاملتك. كل شيء مطلوب منك. الزوج لا يقدم لك المال وسوف يسيء إليك دائماً.
> - فتاة أصغر سناً، بالورينيا

بالإضافة إلى ذلك، في أوغندا، قالت الفتيات إن الأزواج كثيراً ما يسيئون معاملة الفتيات الصغيرات أو يهملوهن إذا لم يكن بإمكانهن إدارة الأعمال المنزلية الشاقة أو إنجاب عدد كافٍ من الأطفال. وفي الأردن، تحدثت الفتيات عن أن الأزواج يتحكمون في سلوك الفتيات الصغيرات - مثل منعهن من الذهاب إلى المدرسة أو تقييد حركتهن خارج المنزل - لأنهن أقل نضجاً وخبرة وقدرة على الدفاع عن أنفسهن. قالت بعض الفتيات في كلا البلدين إن الفتيات اللائي يتزوجن في سن مبكرة أكثر عرضة للإساءة من أسر أزواجهن.

ناقش العديد من الفتيات ومقدمي الرعاية في الأردن وأوغندا القدرة المحدودة للفتيات على إدارة عبء العمل المنزلي باعتباره سيئة رئيسية في زواج الأطفال. أوضحوا أن المسؤوليات المنزلية الكبيرة، مثل الطهي، والتنظيف، والغسيل، ورعاية الأطفال، وفي

الجدول ٢: عوامل اتخاذ القرار بشأن زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية

مقدمو الرعاية		الفتيات	
السيئات المتصورة	**الفوائد المتصورة**	**السيئات المتصورة**	**الفوائد المتصورة**
• الخوف على توقعات البنات التعليمية والاقتصادية على المدى الطويل • الخوف على صحة البنات وسلامتهن ورفاههن • مخاوف بشأن قدرة البنات على إدارة القضايا المتعلقة بالمسؤوليات الزوجية/المنزلية • مخاوف بشأن الطلاق	• المنافع الاقتصادية، انخفاض التكلفة بسبب انخفاض حجم الأسرة والمهر • التخفيف من عبء تقديم الرعاية، الاحتياجات المالية والأساسية والرعاية الأبوية • الأحفاد • حماية بناتهم من الأذى والانحراف	• الخوف من سوء المعاملة أو الإساءة من قبل الزوج • الخوف من عدم القدرة على تحمل أعباء العمل المنزلي • الخوف من حدوث مضاعفات أثناء الحمل والولادة • مخاوف بشأن الآثار العاطفية/النفسية السلبية • مخاوف بشأن إنهاء المدرسة وتحقيق الاستقرار المالي	• الهروب من وضع المنزل الصعب • الاحتياجات الأساسية والدعم المالي إرضاء الوالدين/الأسرة • تجنب وصمة تأخير الزواج لفترة طويلة • الفوائد الإنجابية، أي إنجاب المزيد من الأطفال، وتجنب الخوف من عدم الخصوبة

حالة أوغندا، الحفر، وأعمال الحدائق، وجمع المياه والحطب، وإصلاح منازلهن، ستكون غير قابلة للإدارة أو مرهقة للغاية لفتاة صغيرة. وعبر مختلف مواقع البحث، قالت الفتيات إن العديد من الفتيات يؤخرن الزواج لأنهن يخشين تحمل هذه المسؤوليات الكبيرة.

الفتيات اللواتي يتزوجن مبكراً سيشعرن بالقلق، وسيتحملن مسؤولية كبيرة. سيكن تحت سيطرة أزواجهن. سوف يضططرن إلى غسل الملابس والطهي. أعتقد أنه لا توجد أشياء جيدة في الزواج مبكراً. إنهن مجرد فتيات صغيرات.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، الكرك

الأشياء الصعبة في الزواج: الطبخ، وجلب الماء، وغسل الملابس بمفردك، وشراء الصابون بمفردك. الزوج يعول نفسه فقط. لا يشتري لك الصابون. إنه يجعلك حاملاً لكنه لا يشتري لك حوضاً، ولا يعول الطفل، وبمجرد أن تلدي، يجعلك تحملين مرة أخرى. هذا يجعل المرأة تعاني الكثير.
- فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، بيدي بيدي

كان الخوف من الآثار الصحية السلبية، خاصة أثناء الحمل، أحد أكثر مساوئ زواج الأطفال شيوعاً بالنسبة للفتيات. ففي كلا الموقعين، أعربت الفتيات عن مخاوف بشأن المضاعفات الخطيرة أو الوفاة أثناء الولادة ونتائج الولادة السيئة إذا حملت الفتيات في سن مبكرة.

الحمل والولادة صعبان للغاية بالنسبة لفتاة تبلغ من العمر ١٤ عاماً. قد يؤذيها الحمل والولادة لأنها غير ناضجة جسدياً.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، الكرك

في أوغندا، ذكرت الفتيات أيضاً أن الفتيات الصغيرات قد لا يكنّ قادرات على إنجاب الأطفال بعد، مما قد يكون سبباً رئيسياً للتوتر مع أزواجهن. كما تشعر بعض الفتيات بالقلق من أن الفتيات اللاتي يتزوجن في سن صغيرة قد يمرضن من إرهاق العمل أو قد لا يستطعن شراء طعام صحي أو دواء إذا لم يحصلن على الدعم الكافي من أزواجهن.

تحدثت العديد من الفتيات في كلا البلدين عن العواقب العاطفية والنفسية السلبية لزواج الأطفال. ففي الأردن، كان هذا هو السيئة الأكثر شيوعاً لزواج الأطفال بالنسبة للفتيات ومقدمي الرعاية. تم التعبير عن ذلك غالباً من خلال الرسومات والملصقات التي أنتجوها خلال ورش العمل التشاركية. أفادت الفتيات أن الفتيات اللواتي يتزوجن مبكراً هن أكثر عرضة لأن يكنّ غير سعيدات، ويعانين من القلق والاكتئاب، ويكنّ تحت ضغط شديد. تضمنت أسباب ذلك التعرض لضغوط هائلة لإدارة الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، والنزاعات مع أزواجهن، وعدم الحصول على الدعم المالي أو العاطفي الكافي، وعدم قدرتهن على مواصلة تعليمهن. في كلا البلدين، وصفت بعض الفتيات فقدان الحرية، والعزلة عن الأصدقاء والعائلة، ومشاعر الوحدة المرتبطة بالزواج، حيث يتم تقييد حركة الفتيات المتزوجات، إما من قبل أزواجهن أو بسبب مسؤولياتهن المنزلية. فعند سؤالهن عن سبب تأخير بعض الفتيات للزواج، أجابت اثنتان منهن:

منزل الزوج هو سجن. إذا ذهبت إلى هناك، فسوف يجبرك. لن تتحركي، لن تفعلي أي شيء. وهذا هو السبب الذي يجعل بعض الفتيات يؤخرن الزواج.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، بيدي بيدي

عندما تعيش الفتاة مع والديها، تكون حرة. لكن عندما تتزوج، سيطلب [زوجها] منها البقاء في المنزل، وسيبقيها حبيسة المنزل، وعندما تقول له، «أريد زيارة والدي»، يرفض ذلك.
- فتاة أصغر سناً، ١٢ عاماً، الكرك

في كلا البلدين، تم الإبلاغ عن أن الفتيات المتزوجات يواجهن مخاطر الاكتئاب وقد يقدمن على الانتحار إذا تم الضغط عليهن أو إجبارهن على الزواج ضد رغباتهن، وتعرضن لسوء المعاملة، وأردن مغادرة منزل الزوجية.

أخيراً، قال عدد كبير من الفتيات وعدد قليل من مقدمي الرعاية في الأردن وأوغندا إنهم يعتقدون أن السيئة الرئيسية لزواج الأطفال بالنسبة للفتيات هي عدم قدرتهن على إكمال تعليمهن. قد يمنع أزواجهن الفتيات من مواصلة الدراسة، أو لأن مسؤولياتهن المنزلية أكثر من اللازم. كانوا يخشون أنه بدون التعليم، لن تتمكن الفتيات من متابعة طموحاتهن وتحقيق الاستقرار المالي لضمان حياة أفضل لأنفسهن وأسرهن.

مساوئ زواج الأطفال بالنسبة لمقدمي الرعاية

أبلغت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين عن أربعة عيوب ملحوظة لزواج الأطفال بالنسبة لمقدمي الرعاية، وهي ١) الخوف على التوقعات التعليمية والاقتصادية لبناتهن، ٢) الخوف على صحة بناتهن وسلامتهن، ٣) مخاوف بشأن قدرة بناتهن على إدارة المشكلات مع أزواجهن ومسؤولياتهن المنزلية، و٤) مخاوف بشأن الطلاق.

كانت السيئة الأكثر شيوعاً في زواج الأطفال بالنسبة لمقدمي الرعاية في كلا السياقين هي الخوف على توقعات بناتهم التعليمية والاقتصادية على المدى الطويل. فقد أعرب عدد كبير من مقدمي الرعاية في الأردن وأوغندا عن مخاوفهم من أنه سيتعين على بناتهم ترك المدرسة ولن يتمكن من تحقيق الأمن المالي والنجاة من الفقر المدقع. لقد شاركوا تفضيلاتهم لبناتهم لإكمال تعليمهن وتأمين العمل قبل الزواج حتى يتمكنّ من بدء حياتهن الزوجية في وضع أفضل لإعالة أنفسهن وعائلاتهن والحصول على مستقبل أكثر إشراقاً.

إذا كنت أباً أو أماً وكان لديك طفلة درست وأصبح عمرها ٢٠ عاماً أو أكثر، عندما تتزوج، سيكون الوالدان سعداء لأنهما يعلمان أنه يمكنها إعالة نفسها في المنزل.
- مقدّمة رعاية، بالورينيا

كما أعرب مقدمو الرعاية في كلا البلدين عن قلقهم بشأن صحة بناتهم ورفاههن وسلامتهن. وأشاروا إلى أن مقدمي الرعاية لا يريدون لبناتهم الزواج في سن مبكرة لأنهم قلقون من تعرضهن لمضاعفات أثناء الحمل والولادة. كما قال أحد الوالدين:

لا نريد أبداً أن تتزوج الفتيات في سن مبكرة، لأن الفتاة إذا حملت، فلن تتمكن من إنجاب الطفل لأنها صغيرة جداً.
- مقدّمة رعاية، بيدي بيدي

كما أعربوا عن مخاوفهم من أن الفتيات الصغيرات أكثر عرضة لسوء المعاملة أو الإساءة من قبل أزواجهن أو أسر أزواجهن. وفي الأردن، قال مقدمو الرعاية أيضاً إنهم قلقون من احتمال أن تكون الفتيات الصغيرات غير سعيدات وأن تكون لديهن تجارب زواج سلبية.

وفي الأردن وأوغندا، قال بعض مقدمي الرعاية أيضاً إن مقدمي الرعاية لا يريدون للفتيات أن يتزوجن مبكراً لأنهم يخشون من أن

بناتهم لن يكنّ ناضجات عاطفياً بما يكفي أو مستعدات للتعامل مع النزاع مع أزواجهن وإدارة مسؤوليات رعاية الأطفال والعمل المنزلي.

أخيراً، أوضحت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية أن مقدمي الرعاية قلقون من أنه عندما تتزوج الفتيات في سن مبكرة، فمن المرجح أن تنتهي زيجاتهن بالطلاق، وهو ما يرون أنه سيئة كبيرة في زواج الأطفال. ويخشى الآباء أيضاً من أن الفتيات الصغيرات لن يكون بمقدورهن رعاية أطفالهن بمفردهن بعد الطلاق وسيحتجن إلى العودة إلى منزل آبائهن للحصول على الدعم المالي ورعاية الأطفال.

عندما تذهب ولا تسير الأمور على ما يرام، سيتم إعادتها إليك. إنهن يعانين كثيراً ويفتقرن إلى المساعدة. حتى أنهن ليس لديهن ملابس. يعدن بلا شيء معهن. على سبيل المثال، لدي طفلة هنا عادت مع طفلين ولا شيء بحوزتها سوى المعاناة.
- مقدّمة رعاية، بالورينيا

ما هي الخدمات والدعم الذي تحتاجه الفتيات ومقدمو الرعاية لتأجيل الزواج

في هذه الدراسة، تحدث الباحثون إلى الفتيات ومقدمي الرعاية لهن حول الخدمات والدعم الذي يحتاجون إليه لأنفسهم أو لبناتهم لتأخير زواجهن، والعقبات التي يواجهونها في الوصول إلى الخدمات والدعم الحاليين. يتم سرد النتائج من الأكثر شيوعاً إلى الأقل شيوعاً. كما ناقشوا الاحتياجات الرئيسية للفتيات المتزوجات، وكذلك النساء الحوامل أو طالبات الطلاق (انظر الصفحات ٤٣-٤٧).

الاحتياجات الرئيسية

كان العديد من احتياجات الخدمة والدعم الأكثر شيوعاً متشابهاً في كلا البلدين، على الرغم من اختلاف التفاصيل في كثير من الأحيان. وكان الاختلاف الأكثر أهمية هو دعم الاحتياجات الأساسية. ففي أوغندا، أفاد عدد من الشباب ومعظم مقدمي الرعاية إلى أن الاحتياجات الأساسية - أشياء مثل الطعام والملابس والسكن والفراش والفوط الصحية والصابون - ضرورية لمنع زواج الأطفال. فقط بعض الفتيات ومقدمي الرعاية في الأردن عبرن عن نفس الشيء (على الرغم من أن المخبرين الرئيسيين في الأردن أكدوا هذا في كثير من الأحيان).

في بعض الأحيان عندما يطلبن [الفتيات] أي شيء، لا يدعمهن آباؤهن. فللفتيات احتياجات مختلفة، مثل البنطلونات، والمباخر، والتنانير الداخلية؛ وفي بعض الأحيان لا تكفي الفوط الصحية لشهر واحد. ولأنها فتاة، قد لا تحصل على هذا المال. لذلك، يستغل بعض الفتيان ذلك لخداع الفتيات للنوم معهم من أجل الحصول على ما يحتجن إليه.... عندما يرى الوالدان الآن أنها حامل بالفعل، فلن يرغبوا في أن تبقى في المنزل. ستتم مطاردة بعض الفتيات أو سيرافقهن الآباء للزواج.
- فتاة أكبر سناً، ١٥ عاماً، بيدي بيدي

طلب مقدمو الرعاية الدعم مع الاحتياجات الأساسية من أجل منعهم من الاضطرار إلى تزويج بناتهم مبكراً وقالوا إنهم يفضلون تلبية هذه الاحتياجات في شكل مساعدة نقدية. ومع ذلك، تم الترحيب أيضاً بالمساعدة الغذائية والدعم بأشياء مثل السكن والفراش ومصادر المياه النظيفة والملابس.

العوائق التعليمية

كانت الحاجة التالية الأكثر أهمية للدعم التي حددتها العديد من الفتيات ومعظم مقدمي الرعاية في كلا البلدين هي المساعدة في معالجة العوائق التعليمية. ففي حين كان بإمكان الفتيات عموماً الوصول إلى المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية، واجهت الفتيات عدداً من العوائق للوصول إليها، مثل العوائق المالية كالافتقار إلى الأموال للرسوم المدرسية، والزي المدرسي، والإمدادات، وكذلك مقاومة مقدمي الرعاية أو الأقارب الذكور للفتيات اللائي يذهبن إلى المدرسة، على سبيل المثال، لأنهم شعروا أنه من المخزي أو من غير الضروري أن تذهب الفتيات إلى المدرسة أو أنهم بحاجة إلى مساعدتهن في شؤون المنزل.

هناك مشكلات تتعلق بالزي المدرسي لا يستطيع معظمنا تحملها. نحن ننتظر الحصص الغذائية، ونبيعها لشراء زي الأطفال، فإنها لا تدوم طوال الشهر. تحتاج بعض الفتيات الأكبر إلى أشياء مثل الفوط الصحية التي لم تعد توزّع، وبمجرد تلطيخهن في المدرسة، لن يعدن إلى المدرسة أبداً.
- مقدّمة رعاية، بيدي بيدي

ما يقرب من نصف مقدمي الرعاية في أوغندا وبعضهم في الأردن قلقون بشأن المواقف المتمردة للفتيات أو عدم اهتمامهن

بالمدرسة. شعر مقدمو الرعاية الآخرون وبعض الفتيات أن المدارس كانت بعيدة جداً عن منازلهم وأن المسافات الطويلة من المدرسة وإليها قد تكون غير آمنة أو تشكل تحدياً للفتيات في المشي، خاصة بالنسبة للفتيات الأصغر سناً. كما شعرت الفتيات ومقدمو الرعاية في أوغندا بالقلق من أن نقص الفوط الصحية والمنتجات الصحية يمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة أثناء فترة الحيض.

وفي كلا البلدين، تحدثت الفتيات والآباء عن الحاجة إلى بدائل للتعليم التقليدي مثل برامج التعليم الأساسي البديلة في مجتمعاتهم للفتيات اللاتي تخلفن عن الركب بسبب النظام التعليمي أثناء الحرب، أو اللواتي لم يكن التعليم التقليدي فعالاً بالنسبة لهن. شعروا أن هناك حاجة خاصة للتدريب المهني في أشياء مثل الخياطة، وتصفيف الشعر، وتقديم الطعام، أو النجارة والبناء التي يمكن أن توفر للفتيات قدراً أكبر من الاستقلال المالي.

الاحتياجات المتعلقة بالتوظيف

كان الدعم المتعلق بالتوظيف من الحاجات المهمة الأخرى للخدمة لعدد من الفتيات ومعظم مقدمي الرعاية في كلا السياقين (ثاني أكثر ما يُشار إليه في الأردن). قالت بعض الفتيات ومقدمي الرعاية إن الفتيات وأسرهن بحاجة ماسة إلى الدعم المالي في شكل نقود، أو قروض للأعمال التجارية الصغيرة، أو تدريبات مهنية، وأن هناك حاجة لمزيد من فرص إدرار الدخل. تشير هذه الاحتياجات إلى وجود بدائل اقتصادية ضعيفة للزواج بالنسبة للفتيات وأسرهن. على سبيل المثال، قالت بعض الفتيات إنه إذا رفضت الفتاة زواجاً مرتباً لها، فستجد صعوبة في الحصول على عمل بدلاً من ذلك. كانت العوائق أمام فرص إدرار الدخل للفتيات عديدة، من بينها القيود المفروضة على البرامج المدرة للدخل التي تقدمها المنظمات غير الحكومية حالياً، ونقص المؤهلات الأكاديمية الكافية لمعظم الوظائف، وأفراد الأسرة الذين يمنعونهن بنشاط من العمل بسبب الأعراف الثقافية أو مخاوف تتعلق بالسلامة، وأعباء العمل المنزلية الثقيلة غير مدفوعة الأجر، والوصمة في مكان العمل ضد غير المواطنين.

يمكنها [المرأة أو الفتاة] العمل من المنزل، ولكن ليس خارجه... هذه هي الطريقة التي تحدث بها الأشياء في مجتمعنا. نحن لا نحب فكرة مغادرة فتياتنا المنزل كل يوم. هذه هي تقاليدنا. لا تعمل أي من الفتيات في عائلتي. لا، نحن السوريين قلقون جداً على فتياتنا.
- مقدمة رعاية، عمان

وعند مناقشة احتياجات الفتيات المتعلقة باتخاذ القرارات المالية، كان لدى مقدمي الرعاية في كلا الموقعين وجهات نظر مختلطة حول ما إذا كانت الفتاة تتمتع بالاستقلالية في كيفية إنفاق أموالها أو ادخارها. قال معظمهم إن الأمر يعتمد في النهاية على أسرتها، مشيرين إلى أن الكثيرين يراقبون كيفية إنفاق الأموال وقد يطلبون جزءاً منها.

الصحة الجنسية والإنجابية

عندما سئلن عن المكان الذي سيذهبن إليه للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، حددت العديد من الفتيات في كلا الموقعين المرافق الطبية المناسبة، مثل مركز صحي، أو مستشفى، أو عيادة تنظيم الأسرة، والتي قلن إنها متاحة لهن بشكل عام. وحددت أخريات منظمات غير حكومية أو معلمين أو الشرطة أو إدارات حماية الأسرة، وقال البعض في أوغندا إنهم سيلجؤون إلى قادة المجتمع أو الكنيسة. غير أن عدداً من الفتيات ومقدمي الرعاية في كلا السياقين يحددون احتياجات كبيرة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، على الرغم من أن هؤلاء ركزوا بشكل أكبر على الوصول إلى الخدمات في أوغندا، وعلى معلومات الصحة الجنسية والتعليم في الأردن. تشمل العوائق الشائعة أمام الخدمات في كلا السياقين العمر، حيث تواجه الفتيات الأصغر سناً صعوبة أكبر في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والمسافة الطويلة للوصول إلى الخدمات، والتكلفة، ونقص الوعي بالخدمات المتاحة لهن. وفي أوغندا، واجهت الفتيات أيضاً مقاومة من الوالدين أو الجيران، والخرافات حول تنظيم الأسرة (مثل أنه من شأنه أن يجعل الفتاة أكثر عرضة للانحلال)، والازدحام والانتظار لوقت طويل في المراكز الصحية، وتردد الفتيات في الحصول على خدمات مثل شعورهن بالخجل أو الخوف.

أعلم أن تنظيم الأسرة مفيد للصحة، لكن الفتيات لا يحتجن إلى استخدام هذه الأشياء لأنها خطرة. قد يؤدي استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى الإضرار برحم الفتاة.
- مقدّمة رعاية، بيدي بيدي

قالت الفتيات في كلا الموقعين إنهن كن على الأرجح يسعين للحصول على معلومات حول الصحة الجنسية والإنجابية من مصادر غير رسمية. ففي أوغندا، كان هذا المصدر الأكثر شيوعاً هو الجار، يتبعه مصدر إحدى الأقارب، مثل العمة أو الخالة أو الأخت أو الأم أو الجدة. أما في الأردن، كانت والدة الفتاة على وجه الحصر تقريباً هي مصدر هذه المعلومات، على الرغم من أن القليل

منهن توجهن إلى قريبات أو صديقات أخريات أو حتى إلى شبكة الإنترنت للحصول على هذه المعلومات. قالت قلة من الفتيات في الموقعين إنهن سيذهبن إلى طبيب أو معلم أو منظمة غير حكومية. أعربت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين عن رغبتهن في الحصول على مزيد من المعلومات حول التربية الجنسية، والحيض، وتحديد النسل وتنظيم الأسرة. ومن بين العوائق التي تم تحديدها في كلا البلدين الافتقار إلى الوعي بالمكان الذي يجب أن يتوجهن إليه للحصول على هذه المعلومات؛ مشاعر مثل الخوف أو الحياء أو الخجل في البحث عنها؛ ومقاومة الآخرين، مثل الآباء أو الأقران. وفي الأردن، قالت بعض الفتيات أيضاً إنه كان من الصعب على الفتيات الصغيرات الوصول إلى هذا النوع من المعلومات بسبب افتقارهن إلى الوعي بالخدمات ومقاومة الآخرين. كما قالت إحدى الفتيات الأكبر سناً في عمان،

> **إنها [فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاماً] ليست كبيرة بما يكفي [لتلقي هذا النوع من المعلومات]. وقف والداها ضدها. لو كان زوجها حكيماً لما تزوجها وهي في هذا العمر. لم تكمل تعليمها، وهذا دليل على جهلها. كانت تعتقد أن هذا ليس حقاً من حقوقها، وسوف تتكيف معه دون أن تفعل أي شيء آخر.**
> **- فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، عمان**

الحماية

أفاد نصف مقدمي الرعاية وبعض الفتيات في كلا البلدين بالحاجة إلى دعم حماية أكبر للفتيات، على الرغم من أن أنواع الدعم اختلفت بشكل كبير حسب السياق. في أوغندا، قالت بعض الفتيات إنهن بحاجة إلى أماكن في المستوطنات تذهبن إليها من أجل أنشطة الحماية والتوعية، مثل البيوت أو المراكز الآمنة. وفي الأردن، أفاد عدد قليل من مقدمي الرعاية بنقص خدمات الحماية في مجتمعاتهم، وعبّروا عن مخاوفهم من تعرض فتياتهم للتحرش الجنسي في الشوارع أو في الأماكن العامة.

من بين مقدمي الرعاية، قال عدد قليل في أوغندا إن الآباء بحاجة إلى التثقيف حول كيفية تربية البنات دون إساءة معاملتهن ورعاية احتياجاتهن. تشمل العوائق التي تعترض خدمات الحماية الحالية في أوغندا الخدمات غير الكافية وحماية الشرطة غير الفعالة، إما بسبب صعوبة العثور على الشرطة، أو كونها بعيدة جداً عن المجتمعات المحلية، أو كونها توفر حماية ضعيفة بشكل عام. وفي الأردن، تركزت العوائق حول الصعوبات التي تواجهها مراكز إدارة حماية الأسرة، بما في ذلك عدم معرفة الفتيات بها، أو خوفهن من الذهاب إليها، أو عدم تمكنهن من الوصول إليها بسبب إعاقة أفراد الأسرة لهن.

> **هنا في المخيم، بمجرد أن تتزوجي، لن تكون لدى أي أحد نية إعادتك إلى المنزل، خاصة إذا تزوجت في مخيم مختلف. حتى لو اشتكيت من أن الأمور لا تسير على ما يرام، فإن والديك سيقولان، «لقد أردت هذا الزواج! ليس لدينا المال لأجرة النقل للذهاب وإنقاذك»، مما يعني أنه لن ينقذك أحد.**
> **- فتاة اكبر سناً، بالورينيا**

احتياجات الدعم والعوائق الأخرى

بالإضافة إلى تلك المذكورة أعلاه، تضمنت احتياجات الدعم الأخرى للفتيات ومقدمي الرعاية لهن التوعية والدعم النفسي والاجتماعي. تركزت أنشطة التوعية، التي طلبتها بعض الفتيات وعدد من مقدمي الرعاية في كلا البلدين، على الحاجة إلى مزيد من البرامج حول زواج الأطفال والقضايا ذات الصلة لكل من اليافعات والآباء (خاصة في الأردن)، وكذلك المراكز في المستوطنات الأوغندية التي يمكن للفتيات الحضور إليها في عطلات نهاية الأسبوع لتلقي هذا النوع من البرامج. شعر نصف مقدمي الرعاية في أوغندا وبعض الفتيات ومقدمي الرعاية في الأردن أن خدمات الدعم النفسي والاجتماعي كانت حاجة ماسة للفتيات، وأن هذه الخدمات يجب أن تشمل التعليم فيما يتعلق بمهارات التأقلم، وإدارة الإجهاد والصدمات، والعلاج الجماعي. غير أنه في الأردن، كان هناك تفضيل للدعم الشخصي والمشورة، بينما في أوغندا، كان هناك تفضيل للألعاب، والرياضة، والحرف اليدوية، والتدريب المهني كدعم نفسي.

بالإضافة إلى تلك العوائق المحددة أمام الدعم والخدمات المذكورة أعلاه، شعر عدد من مقدمي الرعاية في أوغندا وعدد قليل في الأردن أن الفساد كان عائقاً أمام وصول الفتيات ومقدمي الرعاية إلى الدعم والخدمات، بشكل عام. على سبيل المثال، شعر مقدمو الرعاية في أوغندا أن قادة المجتمع يعطون الأولوية للعائلة والأصدقاء على أفراد المجتمع الآخرين الذين كانوا في أمس الحاجة إليها عند تطوير قوائم المستفيدين أو تحويل السلع والخدمات قبل أن تتمكن الفتيات وعائلاتهن من تلقيها. كما أعربوا عن إحباطهم من أن المنظمات غير الحكومية، بسبب الفساد المستشري، تنهي البرامج المهمة لمعالجة زواج الأطفال.

ما الذي تعتقده الفتيات ومقدمو الرعاية أنه سيمنع زواج الأطفال في مجتمعاتهم

كان أحد المكونات المهمة في بحثنا هو جمع وجهات نظر أفراد المجتمع واقتراحاتهم بشأن الاستراتيجيات والحلول التي شعروا أنها ستساعد في إنهاء زواج الأطفال في مجتمعاتهم. تم تصميم التركيز على هذا الجانب لضمان ارتكاز توصيات الدراسة وأي برامج ناتجة على معرفة المجتمع وتوقعاته، وأن يكون لليافعات، على وجه الخصوص، صوت في تشكيل البرامج والسياسات التي تؤثر على حياتهن. يوجد أدناه ملخص للاستراتيجيات والحلول الرئيسية التي أوصت بها الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين، مدرجة من الأكثر شيوعاً إلى الأقل شيوعاً.

التوعية

أوصت غالبية الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين بأن يقوم موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوعية الفتيات ومقدمي الرعاية لهن وقادة المجتمع بالأضرار المرتبطة بزواج الأطفال والحمل المبكر، وبشأن فوائد تأخير الفتيات للزواج والحمل، وإكمال تعليمهن. لقد قدموا أمثلة عديدة للأماكن التي يمكن أن تتم فيها برامج التوعية هذه، بما في ذلك الفعاليات المجتمعية والحملات والمحاضرات والاجتماعات المجتمعية لأفراد المجتمع، وأوصوا بدمج أنشطة التوعية في التدريبات والمحاضرات والأنشطة للفتيات. وفي أوغندا، اقترحت الفتيات ومقدمو الرعاية أيضاً استخدام الدراما للفتيات، بينما في الأردن، أوصوا باستخدام مقاطع الفيديو والقصص والحكايات التي ترويها الفتيات الأكبر سناً والنساء اللائي تأثرن سلباً بزواج الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، اقترحوا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook و WhatsApp) لإعلام الفتيات بحملات التوعية والمحاضرات، فضلاً عن توفير المزيد من الفرص للفتيات للمشاركة في حوار مع أقرانهن حول هذا الموضوع.

> **عندما ترى الفتاة فتيات متزوجات في سن مبكرة، ستبدأ في التفكير في أن هذا أمر طبيعي وأنه من المقبول أن يتزوج الجميع في سن مبكرة. غير أنها عندما تسمع فتاة تتحدث عن تجربتها في الزواج مبكراً وعن الصعوبات التي واجهتها، فإن هذا قد يجعلها تغير رأيها.**
> **- مقدمة رعاية، عمان**

كما تمت التوصية باتخاذ قرارات الزواج والتمكين كموضوعين مهمين لتوعية الفتيات في الأردن. وفي أوغندا، شعر المشاركون أنه من المهم تثقيف الفتيات حول البرامج والموارد المتاحة لهن، بالإضافة إلى استراتيجيات الحماية مثل عدم السفر بمفردهن أو في الليل. وأشاروا إلى أن هذه الموضوعات، وزواج الأطفال بشكل عام، ينبغي معالجتها من خلال برامج زواج الأطفال المستهدفة ودمجها في البرامج والخدمات الأخرى للفتيات اليافعات. وفي الأردن، شعرت الفتيات ومقدمو الرعاية بضرورة تعليم الأطفال في المدارس عن العواقب السلبية لزواج الأطفال.

وفي كلا البلدين، قالت الفتيات ومقدمو الرعاية إنه ينبغي توعية قادة المجتمع ومن ثم الانخراط في العمل لتوعية الآخرين بفوائد تأخير الزواج. لقد شعروا أنه يجب على القادة في المجتمع، وكذلك موظفي المنظمات غير الحكومية، أن يزوروا منازل الفتيات لتثقيفهم وتثقيف آبائهم حول أهمية تأخير الزواج.

> **تذهب إلى منازل [الفتيات] وتتحدث إليهن مع أولياء الأمور حول فوائد الدراسة، وتخبرهم أن هؤلاء الفتيات سوف يعملن في الأمم المتحدة، أو مؤسسة إنقاذ الطفل، أو المنظمات الأخرى في المستقبل.**
> **- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، بيدي بيدي**

في الأردن، أوصى أحد مقدمي الرعاية الذكور بإشراك الزعماء الدينيين لتوعية أفراد المجتمع بمخاطر زواج الأطفال خلال الخطب الأسبوعية.

> **ما قد يؤثر في الناس هو المساجد.... يمكن تثقيف الناس من خلال خطب صلاة الجمعة. في هذه الخطب، يمكن للناس التعرف على الأمور المحللة والمحرمة، وهذا يمكن أن يحدث فرقاً في حياتهم.**
> **- مقدم رعاية، الكرك**

اقترحت عدة فتيات ومقدمو رعاية في كلا البلدين أن تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوعية الوالدين بأهمية منع بناتهم من الزواج المبكر، حتى يتمكنوا بدورهن من تقديم المشورة لبناتهم ودعمهن للبقاء في المدرسة. في كلا البلدين، شعرت الفتيات أنه سيكون من المفيد إذا تم تشجيع الوالدين في مثل هذه الاجتماعات على اتخاذ موقف داعم وإيجابي تجاه تأخير الزواج وتشجيع الحوار، بدلاً من الإنفاذ من خلال قواعد صارمة وعقاب. في كلا البلدين، اقترح المشاركون عقد هذه الاجتماعات والمحاضرات في مواقع مشتركة، مثل المراكز المجتمعية أو أماكن الاجتماعات، التي يتردد عليها الآباء بالفعل.

التعليم

سلطت كل من الفتيات ومقدمو الرعاية الضوء على دعم التعليم باعتباره ضرورياً لمنع زواج الأطفال. وشددوا على أهمية قيام الآباء وقادة المجتمع وموظفي المنظمات غير الحكومية بتقديم المشورة والدعم والتمكين للفتيات من إكمال تعليمهن قبل الزواج. قالت إحدى الفتيات عندما سُئلت كيف ستعول ابنتها يوماً ما لتأخير زواجها،

> **سأدعها تتعلق بالتعليم، وأجعل تعليمها كل ما تهتم به، وأسمح لها أن تعيش الحياة التي يجب أن تعيشها. سأخبرها أنه من السابق لأوانه الزواج.**
> **- فتاة سناً، ١٦ عاماً، الكرك**

ومن بين ما أعربوا عن شعورهم أنه يمكن القيام بذلك من خلاله قيام الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بمعالجة العوائق المالية للفتيات أمام التعليم. وفي الأردن، شمل ذلك الدعم المالي لنفقات التعليم الجامعي، والدروس الخصوصية والدعم التعليمي، والنفقات الأخرى المتعلقة بالتعليم. أما في أوغندا، تحدثت الفتيات ومقدمو الرعاية عن الحاجة إلى دفع الرسوم المدرسية لجميع الفتيات اللاجئات، وخاصة للتعليم الثانوي، ومواد مثل الكتب والزي المدرسي والأحذية والفوط الصحية لتمكين جميع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة. كما أوصوا بمعالجة العوائق التعليمية الأخرى، مثل المسافات الطويلة إلى المدارس والاكتظاظ، من خلال بناء المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية في مستوطنات اللاجئين وإرسال المزيد من الفتيات إلى المدارس الداخلية. كما ذُكر تعيين المزيد من المعلمات وتقديم المشورة للفتيات حول كيفية الإبلاغ عن حوادث التحرش والاعتداء الجنسيين من قبل المعلمين كأمر أساسي لجعل المدارس في أوغندا أماكن أكثر أماناً للفتيات، وهي توصية تم تعزيزها من قبل العديد من المخبرين الرئيسيين.

الاحتياجات الاقتصادية/الرئيسية

شعرت غالبية الفتيات ومقدمو الرعاية في أوغندا وما يقرب من نصف مقدمي الرعاية في الأردن أن تزويد الفتيات ومقدمي الرعاية لهن بالمساعدة المالية والدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية كان استراتيجية حاسمة لمنع زواج الأطفال. ففي أوغندا، أرادت الفتيات الحصول على دعم مالي لتلبية احتياجاتهن الأساسية، والتي تشمل الصابون والفوط الصحية والأحذية والزي المدرسي ورسوم المدارس الابتدائية والثانوية. أما في الأردن، أرادت الفتيات بشكل عام الدعم المالي لتحسين نوعية حياتهن بأشياء مثل الهواتف أو الملابس الجديدة أو الرسوم الدراسية الجامعية أو منزل أجمل. في كلا البلدين، اقترحت الفتيات ومقدمو الرعاية تقديم مساعدة نقدية إما مباشرة للفتيات أو لمقدمي الرعاية لهم حتى لا تلجأ الفتيات إلى الزواج للحصول على الدعم، وشددوا على تحديد وترتيب أولويات الفئات الأكثر ضعفاً باستخدام استراتيجيات مختلفة. وفي الأردن، اقترحوا أن تستخدم الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية معايير الأهلية، مثل إعطاء الأولوية للعائلات التي يوجد فيها العديد من الأطفال، أو حيث يكون الأب مسناً أو لا يستطيع العمل، أو حيث لا يوجد مصدر مالي خلاف ذلك. وفي أوغندا، اقترحوا أن يقوم قادة المجتمع بالتوعية لتحديد الفتيات الأكثر احتياجاً ودعمهن للحصول على المواد الأساسية من المفوضية السامية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما أوصوا بتوفير المال لأولياء أمور اليافعات من أجل التحاقهن بالمدرسة لتحفيز تعليم الفتيات. وفي أوغندا، أكد غالبية مقدمي الرعاية وعدد كبير من الفتيات أيضاً على الحاجة إلى تزويد الفتيات بالمواد الأساسية مثل الملابس، وزيت الجسم، والفراش، والفوط الصحية، والملابس الداخلية، والصابون، وأحواض الغسيل، والزي المدرسي واللوازم. كما شعروا أنه في حالة زيادة الحصص الغذائية، يمكن للوالدين الإنفاق على جميع أطفالهم، والقضاء على الضغط على الفتيات لترك المنزل والزواج.

> **المشكلة المالية هي أهم شيء. لماذا يجبر الناس بناتهن على الزواج مبكراً؟ قد يكونون غير قادرين مالياً على إنفاق الأموال على بناتهم. لا يمكنهم توفير الاحتياجات الأساسية لها مثل الطعام والشراب.**
> **- مقدم رعاية، الكرك**

كما أوصت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين بأن تزود الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الفتيات بمزيد من التدريب المهني وفرص إدرار الدخل للفتيات المتزوجات وغير المتزوجات. وشمل ذلك برامج تدريبية وورش عمل حول مهارات مثل الخياطة وتصفيف الشعر، فضلاً عن الدعم في تحديد فرص العمل.

في الأردن، أوصت الفتيات بدمج مكونات التدريب المهني في برامج المراهقين الحالية، بينما في أوغندا، شددت الفتيات على الحاجة إلى وجود مراكز التدريب المهني داخل أو بالقرب من مستوطنات المخيمات. في أوغندا، عبّروا أيضاً عن الحاجة إلى برامج النقد مقابل العمل والقروض للنساء والفتيات لبدء أعمال صغيرة.

إذا كان من الممكن منحهم قروضاً، فيمكنهم استخدامها في الأعمال، مثل صنع الفطائر وشراء المنتجات. البعض منهم يفتقر إلى رأس مال بدء التشغيل.
- مقدم رعاية، بالورينيا

الحماية

تمت مشاركة استراتيجيات الحماية لمعالجة زواج الأطفال من قبل أكثر من نصف مقدمي الرعاية في أوغندا وبعض الفتيات في كلا السياقين. شعرت بعض الفتيات في كلا البلدين أنه يجب أن تكون هناك أماكن آمنة في المجتمع مخصصة للفتيات فقط، حيث يمكنهن المشاركة في أنشطة التوعية، والانخراط مع أقرانهن، وطلب الدعم إذا كن معرضات لخطر زواج الأطفال أو مخاوف الحماية الأخرى. أكدت الفتيات في كلا السياقين وبعض مقدمي الرعاية في أوغندا أن على الآباء وقادة المجتمع أن ينصحوا ويدعموا الفتيات للتركيز على تعليمهن والانتظار حتى يكبرن قبل أن يتزوجن. وفي أوغندا، شعروا أيضاً أنه يجب تثقيف الفتيات ومقدمي الرعاية بشأن مخاطر السلامة واستراتيجيات الحماية للفتيات في مجتمعاتهن. تضمنت هذه الإستراتيجيات منع الفتيات من الذهاب إلى المراقص والسفر بدون مرافق أو بعد حلول الظلام، ووضع السياسات والإجراءات الأمنية وموظفي الأمن في المستوطنات ليلاً. كما قالت فتاة أكبر سناً من بالورينيا،

التحرك في الليل يعرض الأشخاص للخطر. قد تتعرض لأشياء أخرى تعرض حياتك للخطر أيضاً، مثل الزواج. عندما تتحرك في الليل، يمكن لشخص ما أن يهاجمك ويأخذك إلى بيته، ثم يتزوجك.
- فتاة أكبر سناً، ١٤ عاماً، بيدي بيدي

في كلا البلدين، أعربت الفتيات ومقدمو الرعاية عن رغبتهم في حماية الفتيات بشكل أفضل من التحرش الجنسي في المدارس وفي المجتمع المحلي.

تركت المدرسة في الصف الرابع. اللهم صلّ على محمد، ابنتي حسنة المظهر فبدأ الشباب في مضايقتها. عادت إلى المنزل عدة مرات وهي تبكي. كلما سألتها عن السبب كانت تخبرني أن الشباب يضايقونها ويتبعونها في طريقها من وإلى المدرسة.... أشعر بالخوف عليها. عندما أخبرت والدها، قرر بأنها يجب أن تترك المدرسة.
- مقدمة رعاية، عمان

أخيراً، في الأردن، أشارت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية إلى أنه يجب على الآباء حماية بناتهم من التقاليد والأعراف الضارة والضغط من أجل الزواج في سن مبكرة، بينما في أوغندا، أوصى بعض مقدمي الرعاية بأن توفر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمقدمي الرعاية والفتيات المأوى المناسب ودعم بناء المأوى - وخاصة النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والنساء اللواتي لديهن العديد من الأطفال - حيث تتعرض الفتيات لمخاطر الحماية عندما يحاولن جمع المواد لبناء أو إصلاح منازلهن.

لو كان لدى الأمم المتحدة المال، لقلت أنه يجب عليهم بناء المنازل للفتيات، لأنه في هذا المكان... النمل الأبيض يستمر في تدميرها [المنازل]. والآن أصبح من الصعب بناء منزل لكل طفلة، مما يضغط على الطفلة لتحمل مخاطر مختلفة... لبناء منزلها الخاص.
- مقدّمة رعاية، بيدي بيدي

الدعم النفسي

أوصى أكثر من نصف مقدمي الرعاية في أوغندا، وبعض مقدمي الرعاية في الأردن، وبعض الفتيات في كلا السياقين بأن تقدم الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للفتيات دعماً نفسياً اجتماعياً يسهل الوصول إليه في أشكال المشورة ومجموعات الدعم وفرص الانخراط في الأنشطة الاجتماعية مع أقرانهم. وفي أوغندا، أشار أحد مقدمي الرعاية إلى أنه ينبغي تدريب الفتيات على تقديم المشورة لبعضهن البعض. وفي كل من أوغندا والأردن، أوصى عدد من المشاركين في الدراسة بإتاحة الفرص للفتيات لتطوير علاقات صحية مع الأقران من خلال الأنشطة التي يستمتعون بها، مثل ورش عمل بناء المهارات، والألعاب، ودروس الفنون، والخياطة، والمحاضرات لزيادة الوعي بزواج الأطفال وقضايا الصحة والحماية الأخرى التي تؤثر على حياتهن.

أطلب منهم إحضار مدارس التدريب ونقاط الإرشاد إلى داخل المخيم التي يسهل الوصول إليها والتي يمكن أن تساعد الفتيات على التعلم عن مخاطر الزواج المبكر.
- مقدّمة رعاية، بيدي بيدي

الصحة

قدم ما يقرب من نصف مقدمي الرعاية وبعض الفتيات في أوغندا استراتيجيات وحلولاً متعلقة بالصحة، وأوصوا بأن تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتزويد الفتيات بالتعليم والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والتثقيف بشأن الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً والمخاطر المرتبطة بالحمل المبكر. شعر بعض المشاركين أنه ينبغي لقادة المجتمع وأولياء الأمور تقديم المشورة للفتيات حول قضايا الصحة الإنجابية وكيفية تأخير الحمل المبكر. كما طلبوا من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تزويد الفتيات بالتثقيف حول مواضيع الصحة العامة والنظافة الشخصية، وكيفية الوصول إلى الخدمات الصحية، وكيفية رعاية أطفالهن. كما سلطوا الضوء على وجوب حصول جميع الفتيات على الرعاية الصحية وسلطوا الضوء على الحاجة إلى المزيد من المراكز الصحية في بالورينيا.

> **ادعمهم من خلال إخبارهم بالذهاب لفحص أنفسهن في المستشفى، وبما أنهن ما زلن صغيرات، [أي] على المباعدة بين أطفالهن، يجب عليهن استخدام وسائل تنظيم الأسرة.**
>
> **- مقدم رعاية ذكر، بالورينيا**

لم تذكر الفتيات ومقدمو الرعاية في الأردن الاستراتيجيات المتعلقة بالصحة لمعالجة زواج الأطفال. غير أن أحد المخبرين الرئيسيين أوضح أن الفتيات غير المتزوجات بحاجة إلى وصول أفضل إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لأنهن في الوقت الحالي غير قادرات على الوصول إلى هذه الخدمات في المراكز الصحية التي تديرها وزارة الصحة لأنهن بحاجة إلى إثبات الزواج. وبالمثل، قال ثلاثة مخبرين رئيسيين في الأردن إن الفتيات بحاجة إلى وصول أفضل إلى المعلومات والتثقيف بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما لأن هذه الموضوعات تعتبر من المحرمات في المجتمع ونادراً ما يتم مناقشتها.

القانون والسياسة

شعرت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين أن الإستراتيجيات القانونية والسياسية مهمة لمنع زواج الأطفال. ففي أوغندا، أوصت الفتيات ومقدمو الرعاية بمنع القاصرين من الذهاب إلى المراقص المحلية، أو منع المراقص من العمل في المجتمع بالكامل، حيث أن هذه الأماكن غالباً ما تستهلك فيها الفتيات الكحول، وتلتقين بالرجال، وتصبحن حوامل، وينتهي بهن الأمر بالزواج مبكراً. كما أشاروا إلى الحاجة إلى تطوير وتنفيذ سياسات أقوى لحماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي. أما في الأردن، فقد أوصى بعض مقدّمي الرعاية وعدد من المخبرين الرئيسيين بإصدار وإنفاذ قانون لحظر الاستثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج وهو ١٨ عاماً في الأردن. وفي كلا البلدين، ذكر المشاركون في الدراسة السياسات المتعلقة بالتعليم لمنع زواج الأطفال، بما في ذلك تزويد جميع الفتيات في مخيمات اللاجئين في أوغندا بالرسوم واللوازم المدرسية، وتحسين مراقبة وإنفاذ الحضور الإلزامي إلى المدرسة للفتيات دون سن ١٨ في الاردن.

الاستجابة لزواج الأطفال: كيفية دعم الفتيات المتزوجات

احتياجات الخدمة والدعم

لاحظت الفتيات ومقدمو الرعاية عدداً من احتياجات الخدمة والدعم الخاصة بالفتيات المتزوجات، وكذلك النساء الحوامل أو المطلقات،[٥١] وهي مدرجة أدناه، من الأكثر شيوعاً إلى الأقل شيوعاً.

غير أنه من المهم ملاحظة أن العديد من احتياجات الخدمة والدعم والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المبينة في الصفحات ٣٦-٣٩ تنطبق على الفتيات بشكل عام، وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار جنباً إلى جنب مع تلك المقدمة هنا.

الاحتياجات الأساسية: في كلا البلدين، ولكن بشكل خاص في أوغندا، قالت الفتيات ومقدمو الرعاية إن الفتيات المتزوجات، وكذلك الفتيات الحوامل والمطلقات، بحاجة إلى الدعم لتلبية الاحت ٧ياجات الأساسية. وشمل هذا دعم أشياء مثل الطعام؛ أشياء للمنزل والمطبخ، مثل الأواني والفراش؛ مستلزمات النظافة الشخصية، مثل الصابون والفوط الصحية؛ الملابس والأحذية لهن ولأطفالهن؛ والسكن والمياه النظيفة. وكانت العوائق التي تحول دون تلقي الاحتياجات الأساسية والدعم مماثلة لتلك المدرجة بالنسبة للفتيات غير المتزوجات، مع التحدي الإضافي المتمثل في تقييد حركة الفتيات المتزوجات في الأردن.

العوائق التعليمية: كانت الخدمات التعليمية للفتيات متاحة بشكل عام في كل من أوغندا والأردن. غير أن الفتيات المتزوجات واجهن عدداً من العوائق في الوصول إليها. أولاً وقبل كل شيء، تواجه الفتيات المتزوجات مقاومة شديدة من أزواجهن، على سبيل المثال، لأن الأزواج قد يعتقدون أنه لا ينبغي توقف المرأة عن التعليم بمجرد زواجها. قد يشعر الأزواج بالقلق أيضاً من إهمال الزوجات لواجبات المنزل، أو الخوف على سلامتهن أثناء التنقل من وإلى المدرسة. كما قد تواجه الفتيات المتزوجات مقاومة من والديهن أو أصهارهن، لا سيما في حالات الزواج القسري. فكثيراً ما تتعرض الفتيات المتزوجات في كلا البلدين لوصمة العار إذا حاولن العودة إلى المدرسة بعد الزواج أو مُنِعن من الذهاب إلى المدارس كلياً، وخاصة إذا كن حوامل. كما كانت الأعمال المنزلية الثقيلة ورعاية الأطفال من العوائق الرئيسية التي تحول دون عودة الفتيات إلى المدرسة. ففي الأردن، قال العديد من الفتيات ومقدمي الرعاية إن الطريقة الوحيدة التي يُسمح بها لمعظم الفتيات المتزوجات بالعودة إلى المدرسة هي إذا كان بإمكانهن إيجاد بديل للتعليم التقليدي، مثل برامج التعليم الأساسي البديلة، أو المدارس المهنية، أو التعليم المنزلي. كانت هذه العوائق قوية لدرجة أن عدداً من الفتيات والعديد من مقدمي الرعاية في كلا البلدين قالوا إنه من غير المرجح أن تعود الفتاة إلى المدرسة بعد الزواج. قالت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا الموقعين إن الفتيات المتزوجات والمطلقات بحاجة ماسة إلى بدائل للنظام التعليمي التقليدي، بما في ذلك مدارس الفتيات المتزوجات، وبرامج التعليم الأساسي البديلة، والمدارس المهنية، والمساعدة في تكلفة الرسوم المدرسية واللوازم.

في الأردن، قال العديد من الفتيات ومقدمي الرعاية إن الطريقة الوحيدة التي يُسمح بها لمعظم الفتيات المتزوجات بالعودة إلى المدرسة هي إذا كان بإمكانهن إيجاد بديل للتعليم التقليدي، مثل برامج التعليم الأساسي البديلة، أو المدارس المهنية، أو التعليم المنزلي. كانت هذه العوائق قوية لدرجة أن عدداً من الفتيات والعديد من مقدمي الرعاية في كلا البلدين قالوا إنه من غير المرجح أن تعود الفتاة إلى المدرسة بعد الزواج. فقد قالت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا الموقعين إن الفتيات المتزوجات والمطلقات بحاجة ماسة إلى بدائل للنظام التعليمي التقليدي، بما في ذلك مدارس للفتيات المتزوجات، وبرامج التعليم الأساسي البديلة، والمدارس المهنية، والمساعدة في تكلفة الرسوم المدرسية واللوازم.

الصحة الجنسية والإنجابية: تم الإبلاغ بشكل عام عن حصول الفتيات المتزوجات في كلا البلدين على بعض خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على الأقل. غير أن بعض المشاركين شددوا على أن هذه الخدمات غالباً ما تكون غير صديقة لليافعين، وهي نقطة شعروا أنها مهمة نظراً للمخاطر المرتبطة بالحمل والولادة المبكرة عند الفتيات اللواتي لم تنمو أجسادهن بشكل كامل. ناقش عدد قليل من الفتيات ومقدمات الرعاية في كلا الموقعين الحاجة إلى تحسين خدمات تنظيم الأسرة، وفي الأردن، قال مقدمو الرعاية إن الفتيات بحاجة إلى وصول أفضل إلى رعاية ما حول الولادة ومراكز الولادة. شعر مقدمو الرعاية في كلا الموقعين، لا سيما في أوغندا، أن الفتيات المتزوجات بحاجة إلى التثقيف حول تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات. في كلا البلدين، كان أهم عائق أمام وصول الفتيات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية هو مقاومة الأزواج، على سبيل المثال،

لأنهم أرادوا أن تنجب زوجاتهم الصغار أطفالاً على الفور، أو لأنهم لم يرغبوا في أن يتنقلن بمفردهن. كانت المقاومة من قبل الأصهار أو الأصدقاء أو الأسرة، والواجبات المنزلية الثقيلة ورعاية الأطفال أهم العوائق اللاحقة. ففي أوغندا، قالت الفتيات أيضاً إن الخرافات حول تحديد النسل - والتي يمكن أن تجعلك عقيماً أو مريضاً، على سبيل المثال - ونقص التثقيف حول الطرق البديلة لمنع الحمل قد منعت الفتيات من السعي للحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

وعند مناقشة سلطة الفتيات في اتخاذ قرار الحمل، قالت بعض الفتيات في أوغندا إن الفتيات المتزوجات قد يكون لهن رأي في هذه المسألة، وذلك بالاعتماد على مدى لطف الزوج وتفكيره؛ لكن ما يقرب من ضعف هذا العدد قالوا إن الفتيات ليس لهن رأي يذكر في اتخاذ القرار بشأن إنجاب الأطفال ومتى. وفي الأردن، انقسمت الردود بشكل متساوٍ تقريباً، على الرغم من أنه بين أولئك الذين قالوا إن الفتيات كان لديهن رأي، أقل من النصف أجابوا بنعم غير مشروطة. وإذا أردن تأجيل الولادة، قالت الفتيات في كلا البلدين إن على الفتاة أن تلجأ أولاً إلى وسائل منع الحمل. مع ذلك، في الأردن، قالت بعض الفتيات إن الفتاة المتزوجة لن يكون أمامها خيار لأن زوجها على الأرجح لن يسمح بوسائل منع الحمل. وفي أوغندا، قالت بعض الفتيات إن عدم ممارسة الجنس مع أزواجهن - أو تركهم تماماً - هو الخيار الأفضل أو الوحيد.

في مجتمعنا، يجب أن تنجب الفتاة التي تتزوج طفلًا على الفور. يمكنها إقناعه بالانتظار بعد أن تنجب طفلين، ولكن ليس قبل إنجاب الأطفال.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، الكرك

وشملت الاحتياجات الصحية العامة الأخرى المحددة للفتيات المتزوجات في أوغندا المراحيض، والوقاية من العدوى، والنقل المنفصل إلى المراكز الصحية، والدعم المالي للخدمات الصحية والأدوية لأنفسهن ولأطفالهن. وقال مقدمو الرعاية في الأردن ببساطة إن الفتيات المتزوجات بحاجة إلى خدمات صحية أساسية.

الدعم الاقتصادي: شعرت بعض الفتيات ومقدمو الرعاية بأن الفتيات المتزوجات بحاجة إلى شكل من أشكال الدعم الاقتصادي. ففي الأردن، شعرت الفتيات ومقدمو الرعاية بأن الدعم المالي على شكل نقود ضروري للفتيات المتزوجات أو الراغبات في الطلاق. وفي أوغندا، قال مقدمو الرعاية إن الفتيات المتزوجات بحاجة إلى فرص عمل؛ تدريب مهني، مثل الخياطة أو تصفيف الشعر؛ قروض لرأس مال بدء التشغيل للأعمال الصغيرة، مثل صنع مواد غذائية صغيرة لبيعها على جانب الطريق؛ والدعم النقدي. واعتبرت فرص إدرار الدخل مهمة بشكل خاص للفتيات في العلاقات المسيئة في أوغندا، حيث أن العديد منهن غير قادرات على المغادرة بسبب اعتمادهن اقتصادياً على أزواجهن.

كان العائق الأبرز أمام توظيف الفتيات المتزوجات في كلا البلدين هو المقاومة من الأزواج الذين يشعرون، على سبيل المثال، بضرورة أن يكونوا قادرين على توفير احتياجات زوجاتهم، أو يتهمون زوجاتهم بمحاولة مقابلة رجال آخرين، أو يشعرون أنه ليس من المناسب للمرأة أن تعمل خارج المنزل. ومن بين العوائق الأخرى في كلا البلدين مقاومة الوالدين أو الأصهار لعمل المرأة المتزوجة وأعباء العمل المنزلي الثقيلة ورعاية الأطفال. لقد كافحت الفتيات المتزوجات في أوغندا للحصول على عمل بسبب عدم إكمالهن تعليمهن، وكانت حركة الفتيات المتزوجات في الأردن مقيدة بشدة.

بصراحة، أنا ضد توظيفهن [النساء والفتيات] إذا كان الزوج مقتدراً مالياً. ما الذي تريده الفتاة غير إنجاب طفل أو اثنين، وأن يكون لديها كل شيء تريده، وزوج يساعدها، يعاملها جيداً ويحترمها ويريد إسعادها؟... قد تشعر بعض الزوجات بالتفوق على أزواجهن. كأن تقول الزوجة لزوجها، «أنا أكسب المال، مثلك تماماً. وأنا أفعل أي شيء، مثلك تماماً.» وهذا يؤدي إلى المشاكل.
- مقدم رعاية، عمان

في كلا البلدين، اتفقت الفتيات ومقدمو الرعاية بشكل عام على أن القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق الأموال التي تكسبها الفتاة المتزوجة ستكون قرارًا مشتركًا بين الزوج والزوجة، على الرغم من أن القليل منهم قالوا إنها يمكن أن تنفقها كما تشاء، وقال البعض إنها لن يكون لها رأي بشأن كيفية إنفاق المال على الإطلاق.

الحماية: شعر عدد قليل من مقدمي الرعاية في أوغندا أنه يجب تثقيف الفتيات المتزوجات حول مكان طلب الحماية إذا كن يتعرضن لسوء المعاملة، بينما في الأردن، شعرت بعض الفتيات أنه يجب أن تكون هناك جلسات توعية للأزواج حول كيفية معاملة زوجاتهم. وعند السؤال عن المكان الذي ستذهب إليه الفتاة المتزوجة إذا تعرضت لسوء المعاملة، قالت معظم الفتيات إن الفتاة يجب أن تطلب من الأسرة التدخل لدى الزوج نيابة عنها أو الحصول على الطلاق، وهو خيار اعترفن بأنه سيكون صعباً بسبب وصمة العار ضد المطلقات وعدم قدرتهن على رعاية أنفسهن مالياً. شاركت بعض الفتيات في كلا البلدين بإجابات مثيرة للقلق، بما في

ذلك أنه لا يوجد مكان يمكن للفتاة أن تذهب إليه، أو أن خيارها الوحيد هو مناقشة الأمر مع زوجها، أو أنها ستضطر إلى الهروب من المنزل أو الابتعاد عن مجتمعها. قالت بعض الفتيات في أوغندا إن الانتحار سيكون خيارها الوحيد.

يمكنها أن تنتحر وتسمم نفسها. يمكنها الابتعاد عن ذلك المكان... كأن تذهب إلى الأدغال وبتقفى هناك، لكنها يمكن أن تموت هناك.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، بيدي بيدي

تضمنت العوائق التي تعترض خدمات الحماية الحالية في أوغندا عدم كفاية الخدمات، لا سيما للفتيات اللاتي يعانين من عنف الشريك الحميم، وحماية الشرطة غير الفعالة. اما في الأردن، تركزت العوائق حول الصعوبات ذات الصلة بمراكز إدارة حماية الأسرة، بما في ذلك عدم معرفة الفتيات بها أو خوفهن من الذهاب إليها. قالت بعضهن إنهن لم يستطعن الوصول إلى هذه المراكز بسبب عرقلة أزواجهن أو أفراد أسرهن.

حاجات الدعم والعوائق الأخرى: تشمل الخدمات ذات الأولوية واحتياجات الدعم الأخرى للفتيات المتزوجات الدعم النفسي والاجتماعي ودعم الأطفال. اعتقدت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين أن الفتيات المتزوجات سوف يستفدن بشكل كبير من الحصول على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي العامة، فضلاً عن التثقيف حول التعامل مع الإجهاد، وتربية الأطفال، وإدارة النزاع مع أزواجهن. ففي أوغندا، شعرت الفتيات ومقدمو الرعاية أن الفتيات المتزوجات سوف يستفدن أيضاً من الفرص الاجتماعية المحسنة لحضور الأنشطة وتكوين صداقات يمكن أن تدعمهن. أخيراً، تحدث عدد قليل من الفتيات والنساء في كلا البلدين عن الحاجة إلى مزيد من الخدمات والدعم لأطفال الفتيات المتزوجات، بما في ذلك المساعدة في تلبية احتياجاتهن الأساسية، وخيارات رعاية أطفال أفضل حتى تتمكن الأمهات من العمل أو الذهاب إلى المدرسة، وتعليم الفتيات كيفية تربية الأطفال ورعايتهم بشكل صحيح.

الاستراتيجيات والحلول

شاركت الفتيات ومقدمو الرعاية الاستراتيجيات والحلول التي شعروا أنها ستكون مفيدة في الاستجابة لزواج الأطفال ودعم الفتيات المتزوجات والحوامل والمطلقات ليعيشن حياة أكمل وأكثر صحة.

التوعية: قالت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين إن على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توفير التدريب والمحاضرات والأنشطة للفتيات المتزوجات. كما أوصوا بالتوعية الموجهة للفتيات المتزوجات للتأكد من أنهن على دراية بالبرامج والخدمات المتاحة، نظراً لأنهن أكثر عرضة للعزلة ويواجهن عوائق متزايدة في الوصول إلى الخدمات. ففي الأردن، أشارت الفتيات ومقدمو الرعاية إلى الحاجة إلى التوعية لتغيير تصورات المجتمع والأعراف الاجتماعية حول التوقعات بالنسبة للفتيات المتزوجات حتى يتمكنّ من العودة إلى المدرسة بسهولة أكبر.

التعليم: في كلا البلدين، أوصت الفتيات ومقدمو الرعاية بتقديم المشورة والتوجيه للفتيات المتزوجات لدعمهن في العودة إلى المدرسة وإتمام تعليمهن. في أوغندا، اقترحوا أيضاً أن يكون للفتيات المتزوجات مدارسهن الخاصة أو مراكز التدريب المهني الخاصة بهن، الموجودة داخل المخيمات أو بالقرب منها، والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهن.

يجب نصحهن [الفتيات المتزوجات] وتشجيعهن على العودة إلى المدرسة. بعض الفتيات يبقين في منزل الزوجية، ليس لأنهن سعيدات، ولكن لأنهن يعتقدن أنهن، حتى لو عدن إلى المنزل، فقد يكون الوضع سيئاً. لذلك ينتهي بهن الأمر بالتسامح مع الأمر. هناك حاجة لتقريب المدارس المهنية لتزويد الفتيات ببعض المهارات اللازمة للبقاء على قيد الحياة.
- مقدّمة رعاية، بيدي بيدي

وبالمثل، شعرت قلة من الفتيات في أوغندا بضرورة وجود فرص مدرسية خاصة ورعاية للفتيات المطلقات أو المقدمات على الطلاق حتى يتمكن من تجنب وصمة العار ضد الفتيات المطلقات في المدارس ومواصلة تعليمهن، بغض النظر عما إذا كان آباؤهن على استعداد لدفع الرسوم المدرسية أم لا.

اقتصادياً: في الأردن، شعر مقدمو الرعاية أنه يجب تحديد الفتيات المتزوجات وإعطاؤهن الأولوية للحصول على المساعدة النقدية من أجل توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالهن مثل الحليب والحفاضات ونفقات الرعاية الصحية.

كما أوصت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين بأن تزود الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الفتيات المتزوجات بمزيد من التدريب المهني وفرص إدرار الدخل. وشمل ذلك برامج تدريبية وورش عمل في مهارات

مثل الخياطة وتصفيف الشعر، فضلاً عن الدعم في تحديد فرص العمل.

الحماية: أوصت الفتيات ومقدمو الرعاية في كلا البلدين بأن يقدم موظفو الأمم المتحدة والحكومة والمنظمات غير الحكومية خدمات الحماية مثل المشورة وإدارة الحالات والإحالات لدعم الفتيات المتزوجات اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي. شعروا أن قادة المجتمع وموظفي المنظمات غير الحكومية يمكن أن يساعدوا في تحديد الفتيات المتزوجات اللائي يتعرضن للإساءة أو سوء المعاملة، وإحالتهن إلى خدمات المشورة، وحيثما أمكن، دعمهن للعودة إلى منازل والديهن. اما في أوغندا، أوصى بعض مقدمي الرعاية بأن تزود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الفتيات المتزوجات بالمأوى المناسب ودعم بناء المأوى، حيث يتعرضن لمخاطر الحماية عندما يحاولن جمع المواد لبناء أو إصلاح منازلهن.

الدعم النفسي والاجتماعي: أوصى العديد من مقدمي الرعاية وبعض الفتيات في كلا البلدين بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي للفتيات المتزوجات. لقد شعروا أنه يجب تزويد الفتيات المتزوجات اللاتي يتعرضن للعنف الأسري على وجه الخصوص بالمشورة بشأن القضايا المتعلقة بزواجهن، وتوفير المشورة بشأن الخيارات المتاحة لهن، بما في ذلك الطلاق، وتلقي التوجيه والإحالة إلى خدمات الدعم.

الصحة: ما يقرب من نصف مقدمي الرعاية في أوغندا وبعض الفتيات في كلا البلدين أوصوا بأن تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتزويد الفتيات المتزوجات بالتعليم والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والتثقيف بشأن الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً والمخاطر المرتبطة بالحمل المبكر. كما طلب بعض المشاركين أن تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتزويد الفتيات المتزوجات بالتثقيف حول الصحة العامة والنظافة الشخصية، بالإضافة إلى معلومات حول كيفية الوصول إلى الخدمات الصحية وكيفية رعاية أطفالهن.

ما الذي يعنيه هذا لإعداد البرامج في الأوضاع الإنسانية

منذ بداية هذا البحث، شرعنا نحن وشركاؤنا في إنتاج أدلة تتمحور حول الشباب وتكون مفيدة وقابلة للتنفيذ من قبل الممارسين الإنسانيين الذين في آن بالنسبة للممارسين الإنسانيين الذين يعملون على مشكلة زواج الأطفال في سياقات النزوح. تهدف المناقشة التالية إلى ربط النتائج برؤية واضحة لكيفية تطبيقها عملياً لإحداث تغيير هادف ومستدام.

ما الذي يعرض الفتيات لخطر زواج الأطفال (وما الذي يحميهن)

تم التعرف على العديد من عوامل الخطر، مثل الفقر وانعدام الأمن والانفصال الأسري، التي حددناها في الأردن وأوغندا، في أوضاع إنسانية أخرى. غير أن المنهجية المتمحورة حول الشباب والمستخدمة في هذه الدراسة ساعدت في تسليط الضوء على العوامل الأخرى التي لم يتم التعرف عليها بشكل كافٍ حتى الآن، وأولها إساءة معاملة الطفل أو إهماله. وفي حين أن الأبحاث السابقة قد حددت التهديد بالعنف من خارج المنزل كمحرك لهذه الممارسة، إلا أنه لم يكن هناك سوى القليل من الأدلة حتى الآن تظهر أن العنف من داخل الأسرة – والذي غالباً ما يتفاقم بسبب النزوح والضغوط المرتبطة به - يمكن أن يشكل تهديداً حقيقياً لليافعات كذلك. يجب أن تعمل أي برامج لمعالجة زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، لا سيما في أماكن النزوح المطول، على معالجة هذه العوامل، على سبيل المثال، من خلال تعزيز الرعاية الأبوية الداعمة. والعامل الثاني هو عوامل الخطر السلوكية التي نشأت في أوغندا، مثل الذهاب إلى المراقص، والسفر بدون مرافق أو ليلاً، وممارسة الجنس والحمل قبل الزواج، واستهلاك الكحول، والمواقف المتمردة للفتيات تجاه الشخصيات ذات السلطة. ومن خلال تكوين فهم أفضل لكيفية إدراك الفتيات ومقدمي الرعاية لهذه الأعمال ونتائج زواج الأطفال على أنها مرتبطة ببعضها البعض، يمكننا المساعدة في تحويل اللوم عن الفتيات إلى الأعراف الاجتماعية الضارة وعدم المساواة بين الجنسين التي تجعل هذه السلوكيات غير آمنة أبداً للفتيات. أخيراً، هذه هي المرة الأولى التي اعتبر فيها بحث متعدد البلدان ضغط الأقران عامل خطر كبير لزواج الأطفال في هذه البيئات، وهي نتيجة بحثية مهمة تؤكد أن العلاقات بين الأقران ضرورية لنمو اليافعين بشكل صحي سواء في المنزل أو وضع الإزاحة.

إن فهم عوامل الخطر والعوامل الوقائية لزواج الأطفال في أي سياق أمر بالغ الأهمية لتطوير برامج فعالة. وفي حين أن العديد من هذه العوامل مشتركة بين مجتمعات اللاجئين في الأردن وأوغندا، إلا أنه لن يكون هناك أي وضعين متشابهين، إذ يمكن أن تختلف عوامل الخطر بشكل كبير بين السياقات وقد تكون ذات أولوية أعلى أو أقل في سياق واحد على آخر. وبالتالي، في حين أن هناك بعض الفئات العامة من عوامل الخطر والعوامل الوقائية التي يجب على الممارسين أخذها في الاعتبار، فإننا نوصي بأن تجري مجموعات التنسيق الوطنية والمحلية للعنف القائم على النوع الاجتماعي تقييمات للعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال مرحلة تصميم البرنامج من أجل تحديد مخاطر زواج الأطفال والعوامل الوقائية على كل مستوى بيئي والتأكد من أن البرامج تعالج الأسباب الجذرية.إن أحد التحديات الرئيسية في ظل الكمّ الكبير من البيانات الحالية حول الدوافع وراء زواج الأطفال هو أنه بينما تساعدنا البيانات على فهم الظاهرة بشكل أفضل، فإن العديد من الدوافع ببساطة غير قابلة للتنفيذ بأي معنى هادف. إنه لأمر صعب أن نتوقع من أي منظمة أو حتى عدة منظمات غير حكومية أو مؤسسات حكومية القضاء التام على الفقر أو انعدام الأمن الوطني. وبالتالي، فإن إحدى المساهمات المهمة لهذه الدراسة تمثلت في تركيزها على عوامل الخطر والعوامل الوقائية الأكثر قابلية

للتنفيذ لزواج الأطفال والتي قد تتأثر بآليات الاستجابة الإنسانية والمشاريع والبرامج بطرق ذات مغزى. تلعب العوامل الوقائية، التي لم يتم تناولها من قبل في الأدبيات المتعلقة بزواج الأطفال في السياقات الإنسانية، دوراً فريداً بشكل خاص. ففي حين أننا قد لا نكون قادرين على القضاء على الفقر، يمكننا ضمان تمكين الآباء للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية لبناتهم، مثل الصابون والملابس، وهو إجراء بسيط أخبرتنا الفتيات ومقدمو الرعاية أنه سيكون له تأثير عميق.

كيف تقرر الفتيات وأسرهن بشأن زواج الأطفال

استنتجت معظم الأبحاث السابقة حول صنع القرار بشأن الزواج للفتيات اليافعات في السياقات الإنسانية أن الفتيات لديهن القليل من السلطة أو ليس لديهن أي سلطة في عملية صنع القرار، مع كون الوالدين أو أفراد الأسرة الذكور هم صانعي القرار الأساسيين. غير أن هذه الدراسة تسلط الضوء على التنوع الكبير في مستويات السلطة في صنع قرار الزواج التي يمكن أن تتمتع بها الفتيات، حتى داخل نفس المجتمع. ففي حين أن معظم استجابات الفتيات ومقدمي الرعاية تقع في أحد طرفي السلسلة – أي أن الفتيات وحدهن يخترن من ومتى يتزوجن أو أن الفتيات يجبرن من قبل والديهن على الزواج - كانت هناك مجموعة متنوعة من الاستجابات تقع بينهما. وشملت هذه الاستجابات هذه المواقف التي يكون فيها للفتيات سلطة أكثر أو أقل، وحيث يكون لدى الوالدين وأفراد الأسرة مستويات مختلفة من المشاركة أو المشورة أو الموافقة المطلوبة. على سبيل المثال، في المجتمعات البحثية في الأردن، حيث تعيش معظم الفتيات مع والديهن البيولوجيين، قالت الفتيات إن الأب والأم هم الأفراد الآخرون الوحيدون المشاركون في عملية صنع القرار، حيث قالت بعضهن إن لآبائهن الكلمة الأخيرة وأفاد آخرون أن الأمهات أكثر تأثيراً، حيث ينصحن الفتيات في قراراتهن. ولكن في أوغندا، حيث تشتتت العديد من العائلات النووية بسبب النزاع والنزوح ولا يقيم العديد من الآباء في مستوطنات اللاجئين، كان لدى الآباء مستويات مختلفة من المشاركة في القرار. فغالباً ما كان صنع القرار يشمل الأقارب الذكور، مثل الأعمام والإخوة والأجداد، وكذلك أفراد العشيرة والجيران وأفراد المجتمع الآخرين. إن فهم سلطة الفتيات، بالإضافة إلى دور وتأثير مختلف الأفراد المشاركين في عملية صنع القرار بشأن الزواج، أمر بالغ الأهمية لتصميم تدخلات مستجيبة لدعم الفتيات في صنع القرار وخلق بيئة مواتية للفتيات لتأخير الزواج.

علاوة على ذلك، يمكن استخدام عوامل صنع القرار الرئيسية للفتيات اليافعات ومقدمي الرعاية المحددين في هذا البحث لتطوير البرامج المستهدفة لمعالجة كل من تصورات المجتمع والاحتياجات العملية التي تسهم في زواج الأطفال في البيئات الإنسانية. على سبيل المثال، يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تعزيز السيئات المتصورة لزواج الأطفال (مثل العواقب الصحية الضارة لبناتهم) ومعالجة التضليل المتعلق بفوائد زواج الأطفال (على سبيل المثال، الزواج المبكر سيسمح للفتيات بإنجاب المزيد من الأطفال)، ومواجهة وصمة العار المرتبطة بتأخير الزواج التي تؤثر على اتخاذ القرار (على سبيل المثال، أن الفتيات اللائي ينتظرن حتى يكبرن للزواج يكنّ منحلّات أخلاقياً، أو غير ذكيات، أو يشكلن عبئاً على عائلاتهن). وفيما يتعلق بمعالجة الاحتياجات العملية، فإن النتيجة التي توصلنا إليها، على سبيل المثال، أن ممارسات التقنين الغذائية الحالية تحفز عن غير قصد حالات الحمل والزواج المبكر في أوغندا، تسلط الضوء على الحاجة إلى ضمان التوزيع الكافي للغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى. وبالمثل، فإن الفوائد الاقتصادية الكبيرة المتصورة لزواج الأطفال للفتيات ومقدمي الرعاية تؤكد على إمكانات البرمجة النقدية كحل لمنع زواج الأطفال في السياقات الإنسانية.

أخيراً، على الرغم من اختيار سياقين إنسانيين متمايزين جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً، فإن فئات عوامل صنع القرار التي نشأت من هذا البحث كانت متشابهة بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، تشمل الفوائد الرئيسية لزواج الأطفال التي نشأت من قبل الفتيات في كلا البلدين الرغبة في الهروب من أوضاعهن المنزلية، والقدرة على الإنجاب في وقت أقرب، والقدرة على تجنب وصمة العار. غير أنه على الرغم من أوجه التشابه، لا يزال كل عامل ينشأ بطرق مختلفة، إذ كانت لدى الفتيات أسباب مختلفة بحسب السياق لرغبتهن في الهروب من منازلهن. وبالمثل، فقد ربطن فوائد مختلفة بإنجاب الأطفال في وقت مبكر وأردن تجنب أنواع مختلفة من وصمة العار. لذلك، بينما يمكن تطبيق عوامل صنع القرار المحددة في هذا البحث كإطار أولي لتوجيه تصميم التدخل، فمن الأهمية بمكان أن يكون لدى الممارسين أيضاً فهم معمق لكيفية ظهور هذه العوامل في كل سياق من أجل التأثير سلوك اتخاذ القرار في الأزمات.

ما الذي تعتقد الفتيات ومقدمو الرعاية أنه سيمنع زواج الأطفال في مجتمعاتهم

ومن المساهمات الأخرى المهمة لهذه الدراسة هي استكشاف استراتيجيات وحلول منع زواج الأطفال والاستجابة لها في السياقات الإنسانية من وجهة نظر الشباب ومقدمي الرعاية وأفراد المجتمع أنفسهم. فمن خلال جمع غالبية البيانات من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ و١٧ عاماً، ومعظمها يستخدم أساليب بحث تشاركية تركز على الشباب، سعينا إلى التركيز على أصوات الفتيات النازحات في هذه المناقشة وفي تصميم البرامج اللاحقة. والأهم من ذلك، أن ورش العمل المجتمعية الخاصة بالتحقق من صحة البيانات مكنتنا بعد ذلك من مشاركة النتائج الأولية والتحقق من دقة تحليلنا وتفسيرنا للبيانات مع الشباب ومقدمي الرعاية.

كانت الحلول الثلاثة ذات الأولوية القصوى للفتيات اليافعات ومقدمي الرعاية التصدي للعوائق التي تعترض التعليم لإبقاء الفتيات في المدرسة، وإجراء التوعية المجتمعية، وتوفير الدعم المالي للفتيات وأسرهن. من الضروري أن تدعم الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية الفتيات في السياقات الإنسانية للالتحاق بالتعليم ومواصلة تعليمهن. يمكن القيام بذلك عن طريق معالجة العوائق المالية والعملية التي تعترض التعليم، مثل الرسوم المدرسية والزي المدرسي والمواد؛ المسافة إلى المدارس؛ والمخاوف المتعلقة بالمدرسة. كما ينبغي تقييم العوائق التعليمية الخاصة بالسياق ومعالجتها في تصميم البرنامج. وبالمثل، فإن حقيقة أن العديد من الفتيات ومقدمي الرعاية أوصوا بتوعية الفتيات وأولياء أمورهن وأفراد المجتمع حول فوائد تأخير الزواج، من خلال مجموعة متنوعة من الفعاليات والحملات والأنشطة، تبرز الحاجة إلى تنفيذ برامج هادفة تهدف إلى تغيير الأعراف الاجتماعية حول زواج الأطفال في البيئات الإنسانية. وفي حين أن ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية هو بالتأكيد الأولوية القصوى في المراحل الحرجة لحالة الطوارئ، يشير هذا البحث إلى أنه بمجرد استقرار الوضع، قد لا تكون جهود توعية المجتمع والبرمجة لتغيير الأعراف المتعلقة بالزواج ممكنة فحسب، بل ينبغي أن تكون كذلك أولوية مجتمعية عالية في أوضاع النزوح المطول.[٥٢] علاوة على ذلك، فإن تعطيل الهياكل العائلية والمجتمعية التقليدية والانتقال إلى سياقات اجتماعية وثقافية وقانونية جديدة في النزوح قد يوفر فرصة مثالية لتغيير وإعادة تعريف المعايير المتعلقة بالزواج والنوع الاجتماعي.

فيما يتعلق بالدعم المالي، أوصى المستجيبون في كلا البلدين بشدة بالمساعدة النقدية للفتيات اليافعات أو مقدمي الرعاية لهن. فبالنسبة لمقدمي الرعاية، يمكن للنقد أن يخفف الظروف المالية العصيبة، ويعوض الحوافز المالية لهم لتزويج بناتهم في وقت مبكر، ويمكنهم من تلبية احتياجات بناتهم. وبالنسبة للفتيات في أوغندا، يمكن أن يساعد النقد في تغطية احتياجاتهن الأساسية، مثل الأحذية والزي المدرسي والصابون، بينما بالنسبة للفتيات في الأردن، يمكن أن يساعد النقد الفتيات في تحسين نوعية حياتهن بأشياء مثل الملابس أو نفقات الجامعة أو الهواتف. وفي كلا الموقعين، اقترح بعض المشاركين في الدراسة تقديم النقود لمقدمي الرعاية على مستوى الأسرة، بينما أوصى آخرون بتقديمها مباشرة إلى الفتيات اليافعات. في أوغندا، اقترح بعض المشاركين جعل برامج النقد مشروطة بحضور الفتيات إلى المدارس، الأمر الذي شعروا أنه كان فعالاً في جنوب السودان. وعلى الرغم من الوعد بالنقود لمعالجة عوامل الخطر وصنع القرار للزواج، فإن الأدلة على تأثير برامج النقد على نتائج زواج الأطفال في السياقات الإنسانية محدودة للغاية. فقد حددت مراجعة أجريت عام ٢٠١٨ للأدبيات المتعلقة بتأثير برامج التحويلات النقدية على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته أربع دراسات حول هذا الموضوع؛ اثنتان أظهرتا تأثيرها الإيجابي على زواج الأطفال ودراستين كانتا محايدتين. ومن بين تلك التي كان لها تأثير إيجابي، خلصت إحدى الدراسات على مجتمعات اللاجئين السوريين في الأردن إلى أن التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم ساعدت في منع الزواج المبكر، بينما توصلت دراسة أخرى أجريت في الصومال أن بعض المستجيبين قد استخدموا المنح النقدية متعددة الأغراض للإنفاق على الدروس الخاصة للفتيات والأنشطة المدرة للدخل، والحد من تواتر الزواج المبكر في المجتمعات التي خضعت للدراسة.[٥٣] غير أن الأدلة على سلامة وفعالية تقديم المساعدة النقدية للفتيات اليافعات كمستقبلات مباشرة في السياقات الإنسانية محدودة للغاية. مما يعني أن هناك حاجة ماسة إلى تقييمات التدخل لتقييم تأثير برامج النقد على زواج الأطفال في البيئات الإنسانية، واستكشاف تأثير المشروطية والاستهداف.

ومن المكونات المهمة الأخرى لتدخلات زواج الأطفال التي أكدت عليها الفتيات ومقدمو الرعاية التدريب المهني وفرص توليد الدخل، وأشكال مختلفة من الدعم النفسي والاجتماعي، والمساحات الآمنة للفتيات التي تقدم الأنشطة الاجتماعية والمشورة والدعم في مجال الحماية، وتعليم الفتيات والآباء بشأن مخاطر الحماية واستراتيجياتها، وحماية أفضل من التحرش والاعتداء الجنسيين في المدارس وفي المجتمع المحلي. شعر مقدمو الرعاية والفتيات في

أوغندا أيضاً أن خدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما بشأن مخاطر الحمل المبكر والوقاية منه، فضلاً عن سهولة الوصول إلى المراكز الصحية، سيكون لها تأثير كبير في منع زواج الأطفال.

ومن بين المساهمات الأخرى المهمة لهذه الدراسة مساهمة تتعلق بالاستراتيجيات والحلول لدعم اليافعات المتزوجات بالفعل أو المطلقات. فمن خلال هذا البحث، علمنا أن الفتيات المتزوجات غالباً ما يكن أكثر عزلة ويواجهن عوائق أكبر أمام الخدمات. وبالتالي، يجب إعطاء الأولوية لاحتياجاتهن الخاصة في إعداد البرامج. ويجب دعم الفتيات المتزوجات والمطلقات للعودة إلى المدرسة (على الرغم من أن التدخلات الضرورية تختلف حسب السياق)، مع إعطاء الأولوية لهن كمتلقيات للبرامج النقدية، وإعلامهن من خلال التوعية المستهدفة بالبرامج والخدمات المتاحة، وإتاحة وصولهن إلى خدمات الدعم والحماية النفسية والاجتماعية، لا سيما في حالات العنف المنزلي والإساءة. غير أن هناك القليل جداً من الأبحاث المتاحة حول تأثير برامج الدعم على نتائج الفتيات المتزوجات بالفعل.[٥٤] هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الأدلة حول التدخلات لدعم الفتيات المتزوجات في الأوضاع الإنسانية.

توفر الاستراتيجيات التي يحركها المجتمع المحلي لمعالجة زواج الأطفال والاستجابة له المعروضة أعلاه عناصر مهمة يجب مراعاتها عند تصميم التدخلات لمنع زواج الأطفال في السياقات الإنسانية. إلا أنه يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مصممة بشكل مخصص للسياق المحلي، ونحن نوصي بإجراء تقييمات أولية باستخدام أساليب مثل مناقشات مجموعة التركيز مع الفتيات ومقدمي الرعاية لتطوير هذه الأساليب بشكل كامل مع مدخلات المجتمع. علاوة على ذلك، كانت الاستراتيجيات والحلول التي شاركتها اليافعات ومقدمو الرعاية متوافقة جيداً مع احتياجات الخدمة والدعم التي حددوها على أنها ضرورية لمنع زواج الأطفال. ومع ذلك، لم يكن من الشائع أخذ المشاركين في الدراسة في الحسبان العوائق التي تحول دون الوصول إلى الدعم والخدمات الحالية التي سلطوا الضوء عليها، مثل مقاومة الأزواج أو أفراد الأسرة، وأعباء العمل المنزلي الثقيلة للفتيات والمسؤوليات الأسرية، ووصمة العار في المدارس ضد الفتيات المتزوجات أو في مكان العمل ضد غير المواطنين. كما ينبغي أن تضمن أي جهود لتنفيذ البرامج الهادفة لمعالجة زواج الأطفال أيضاً معالجة العوائق الرئيسية مثل هذه في محاولة لجعل الخدمات في متناول الأشخاص الأكثر عرضة للزواج المبكر. وعلى وجه الخصوص، قد يفكر الممارسون في الجمع بين الجهود الجديدة أو الحالية مع توعية الأزواج والآباء وأفراد الأسرة الآخرين لتقليل مقاومة مشاركة الفتيات في البرمجة وتعزيز التغيير المستدام. إن الجهود المبذولة لتوعية الرجال والفتيان وإشراكهم في المحادثات حول العواقب السلبية لزواج الأطفال على الفتيات وعائلاتهن ومجتمعاتهن هي استراتيجيات مهمة لإحداث تغيير مستدام.

كيفية منع زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية:

توصيات مجمعة

نعرض التوصيات التالية حسب القطاع من أجل تقديم دعم أفضل للمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل بنشاط لمعالجة زواج الأطفال في البيئات الإنسانية. غير أن العديد من هذه التوصيات تنطبق أيضاً على المنظمات غير الحكومية المحلية، والهيئات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المجتمعية، والمؤسسات البحثية التي تعالج زواج الأطفال في البيئات الإنسانية.

عبر القطاعات

١. الدعوة إلى إدراج مخاطر زواج الأطفال وعوامل صنع القرار في التقييمات التي تجريها مجموعات التنسيق الوطنية والمحلية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك من قبل القطاعات الأخرى. قد تشمل هذه التقييمات السريعة للاحتياجات، والتحليلات السريعة للنوع الاجتماعي، وتقييمات ضعف الأسرة، أو تقييمات العنف القائم على النوع الاجتماعي. بعد ذلك، يتم إبلاغ مجموعات العمل القطاعية المناسبة بالنتائج ذات الصلة.

٢. الدعوة إلى إدراج الأنشطة لمعالجة عوامل خطر زواج الأطفال حسب القطاع في خطط الاستجابة الإنسانية.

٣. التأكد من أن جميع تقييمات الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية مستنيرة من خلال التحليل الجندري متعدد الجوانب وجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والتنوع. ينبغي أن تضمن تقييمات الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية أن احتياجات الفتيات اليافعات، ولا سيما المعرضات بدرجة أكبر لخطر زواج الأطفال أو المتزوجات بالفعل، قد تم تحديدها ومعالجتها.

٤. ضمان كون السكان المعرضين بشكل خاص لزواج الأطفال مدرجين في الخدمات وأن الخدمات مصممة وفقاً لاحتياجاتهم. قد تشمل هذه الفئات السكانية الفتيات المتزوجات أو الحوامل أو الراعيات لأطفالهن أو المطلقات أو المنفصلات أو الأرامل، وكذلك الفتيات غير المصحوبات من المنازل التي لا يوجد بها مقدم رعاية أو معيل مسن أو يعاني من إعاقة، والفتيات اللواتي لا يعشن مع آبائهم البيولوجيين، وذوات الإعاقة، والفتيات اللواتي ينتمين إلى أسر كبيرة، وخاصة العائلات التي لديها العديد من الفتيات.

٥. تنفيذ تدابير للحد من الفساد أثناء التسجيل في البرنامج وتوزيع السلع أو الخدمات من أجل الوصول إلى اليافعات والأسر الأكثر عرضة لزواج الأطفال. وضمان عدم إعطاء قادة المجتمع ووكلاء المنظمات غير الحكومية الأولوية للعائلة والأصدقاء على حساب من هم في أمس الحاجة إليها، وضمان عدم قدرتهم على العبث بقوائم التسجيل وإعادة توجيه السلع والخدمات بعيداً عن المستفيدين المستهدفين.

٦. إشراك الفتيات في تصميم برامج اليافعين والجهود المبذولة لمنع زواج الأطفال من خلال الحصول على مدخلاتهم من خلال الأنشطة التشاركية ومناقشات مجموعات التركيز.

النقد وسبل العيش

١. مراعاة برامج التحويلات النقدية في تصميم تدخلات زواج الأطفال لتعويض الفوائد المتصورة للحصول على المهر وتقليل حجم الأسرة، والحد من مخاطر التحول إلى الزواج كاستراتيجية تكيف لتلبية الاحتياجات الأساسية في حالات

فقر. ودمج مخاطر زواج الأطفال في تقييمات الضعف الأسري لبرامج النقد لتحديد الأسر التي لديها فتيات معرضات لخطر زواج الأطفال وإعطاء الأولوية للمساعدة النقدية. إجراء تقييمات للمخاطر، بالإضافة إلى مراقبة ما بعد التوزيع لتحديد مخاطر الحماية والحواجز المرتبطة باستهداف وتسليم النقد للفئات الضعيفة للإبلاغ عن تصميم البرامج الملائمة للسياق. انظر مجموعة أدوات النقد الأكثر أماناً للاطلاع على توصيات وأدوات عملية لإجراء تقييمات المخاطر ومراقبة ما بعد التوزيع لضمان السلامة والفعالية.[٥٥]

٢. توفير تدريب مهني يتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلية، وتعليم التمكين الاقتصادي، وفرص مدرة للدخل مناسبة للعمر وآمنة وقانونية،[٥٦] مثل برامج النقد مقابل العمل لليافعات المتزوجات وغير المتزوجات، وخاصة لليافعات اللواتي يرغبن في تأخير الزواج، وإدراج بدائل للفتيات اللواتي لم يكملن تعليمهن المدرسي. ودمج هذه الأنشطة في برامج اليافعات الحالية للفتيات، مثل المساحات الآمنة أو الدعم النفسي والاجتماعي.

٣. تزويد الآباء ومقدمي الرعاية بفرص العمل وإدرار الدخل، والتدريب المهني، والإمدادات ورأس المال لبدء الأعمال الصغيرة حتى يتمكنوا من توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالهم. (ملاحظة: قد ينطبق هذا أكثر في حالة النزوح المطول ويعتمد على القوانين/السياسات المتعلقة بتوظيف اللاجئين.)

٤. معالجة العوائق التي تحول دون وصول الفتيات إلى فرص العمل، مثل الافتقار إلى فرص إدرار الدخل (بما في ذلك أماكن العمل المراعية ثقافياً للنساء والمخصصة لهن فقط)؛ المسافة إلى الفرص المتاحة؛ مقاومة الأزواج والآباء أو مقدمي الرعاية، ولا سيما الرجال؛ عدم كفاية التدريب أو الخبرات في إدارة الأعمال؛ رأس المال غير الكافي لبدء العمل؛ وصمة العار ضد النساء والفتيات العاملات خارج المنزل؛ قلة الوعي بفرص إدرار الدخل؛ وكذلك عبء العمل المنزلي الثقيل، وعبء رعاية الأطفال، والتحصيل التعليمي غير الكافي، والقيود المفروضة على الفتيات أو انعدام الأمن في التنقل.

التعليم

١. تحسين الوصول إلى المدارس، بما في ذلك المدارس الثانوية وبرامج التعليم الأساسي البديلة، من خلال ضمان أن الفرص التعليمية متاحة وملائمة لجميع مراكز تواجد السكان - بما في ذلك الأبعد منها - وتوزيعها بالتساوي عبر المستوطنات. والحرص على توفير خيارات التنقل لأولئك الذين يعيشون بعيداً عن المدرسة حيث يكون ذلك مناسباً، أو على توفير خدمات النقل الآمنة والمريحة لأولئك الذين يعيشون على مسافة من المدرسة أو الذين يعانون من قيود السفر المفروضة من قبل مقدمي الرعاية.

٢. ضمان التحاق الفتيات بالمدارس ودوامهن من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية. ودعم قادة المجتمع لرصد ودعم إشراك المدارس للفتيات المتزوجات وغير المتزوجات في مجتمعاتهن.

٣. ضمان الفرص التعليمية لجميع الفتيات من خلال تقييم ومعالجة العوائق المالية والعملية التي تحول دون حضورهن، بما في ذلك، على سبيل المثال، نقص الوعي بأهمية التعليم، وأعباء العمل المنزلية الثقيلة، والوصم والمعتقدات الاجتماعية والثقافية ضد الفتيات الملتحقات بالمدرسة، تكلفة التعليم (مثل الرسوم المدرسية والزي المدرسي واللوازم)، والمقاومة من مقدمي الرعاية، ونقص الملابس الداخلية والمنتجات الصحية في سياقات المخيمات.

٤. دعم الفتيات المتزوجات للبقاء في المدرسة أو العودة إليها وإكمال تعليمهن من خلال خدمات الدعم أو المدارس المتخصصة. ومعالجة الحواجز الخاصة بالفتيات المتزوجات، مثل مقاومة الأزواج، وعبء رعاية الأطفال، ووصمة العار والقيود المفروضة على الفتيات المتزوجات أو الحوامل في النظام التعليمي، لا سيما في الصفوف والمستويات الدنيا.

٥. تزويد الفتيات ببدائل تعليمية هادفة لزواج الأطفال. وزيادة الفرص لمواصلة التعليم بعد المدرسة الثانوية، بما في ذلك المنح الدراسية للجامعات التي بدونها ستكون تكلفة التعليم باهظة للعديد من الفتيات النازحات. وتوفير بدائل لأساليب التعليم التقليدية، مثل التعليم الأساسي البديل أو برامج التعلم المنزلي، إلى جانب خيارات التدريب المهني المناسبة للسياق، مثل الخياطة أو الحرف اليدوية أو

تصفيف الشعر، للفتيات اللاتي انقطعن عن التعليم بسبب النزاع، والمتزوجات، واللواتي لديهن أطفال، أو او اللواتي لا يشعرن أن التعليم التقليدي يلبي احتياجاتهن.

٦. توفير الدعم المالي والمادي لإبقاء جميع الفتيات في المدرسة من خلال توفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، وكذلك المواد المدرسية، وزيين على الأقل، وأحذية، وملابس داخلية، ومنتجات صحية، وخاصة لأولئك الأكثر عرضة لترك المدرسة. قد يشمل ذلك الفتيات غير المصحوبات، والفتيات اللواتي يعانين من سوء الرعاية، والفتيات من الأسر الكبيرة، والفتيات اللواتي رفضن زواج الأطفال، والفتيات المتزوجات، والفتيات الحوامل، والفتيات اللواتي أنجبن أطفالهن أثناء الدراسة، أو الفتيات المنفصلات أو المطلقات، وغيرهن من الفتيات اللواتي لا يحظين بدعم الزوج أو مقدم الرعاية.

٧. إنشاء أنظمة للمساءلة للتصدي للتحرش والاعتداء الجنسيين في المدارس من خلال وضع مدونات قواعد السلوك في الأماكن التي لا تفتقر إليها، وتنفيذ تدريب على مناهضة التحرش الجنسي للمدرسين وقيادة المدارس، وإنشاء مسارات وبروتوكولات إحالة واضحة، وضمان الوصول لقنوات إبلاغ واضحة داخل المدارس. وتثقيف الفتيات والفتيان حول كيفية التعرف على الحوادث والإبلاغ عنها. وتعيين المزيد من المعلمات، واتباع استراتيجيات التوظيف المراعية للمنظور الجندري، واتخاذ تدابير لضمان أن تكون الغرف الصفية أماكن آمنة للجميع.

٨. توعية الفتيات بأهمية الذهاب إلى المدرسة. وتوعية مقدمي الرعاية، وخاصة آباء وأزواج الفتيات اليافعات، بقيمة وأهمية التعليم المستمر لبناتهم وزوجاتهم من أجل تأمين دعمهم لتعليم الفتيات. ومعالجة الأعراف والتقاليد الثقافية للأسرة والمجتمع التي تزيل الأولوية أو تمنع تعليم الفتيات. وإشراك قادة المجتمع والزعماء الدينيين في الجهود المبذولة للتوعية بأهمية تعليم الفتيات قبل الزواج.

الأمن الغذائي والتغذية

١. ضمان تلبية جميع الاحتياجات الغذائية الأساسية لمقدمي الرعاية والفتيات، بما في ذلك الفتيات غير المتزوجات أو المتزوجات أو الحوامل أو مقدمات الرعاية لأطفالهن، وكذلك الفتيات اللائي لا يعشن مع والديهن البيولوجيين، بما في ذلك الكمية الكافية من الطعام الجيد للحؤول دون لجوئهن إلى آليات التأقلم السلبية، مثل الجنس من أجل البقاء أو الزواج كحل لتلبية هذه الاحتياجات.

٢. الدعوة إلى اتخاذ تدابير للمساعدة في التخفيف من مخاطر سياسات وممارسات توزيع الغذاء في المستوطنات والتي قد تحفز زواج الأطفال، مثل التوزيع المتأخر، وحاجة بعض الأسر لبيع الطعام كمصدر أساسي للدخل، والتعامل مع حجم الحصص التموينية المتعلقة بحجم الأسرة.

٣. عند الاقتضاء، ضمان حصول مقدمي الرعاية والفتيات المتزوجات أو المطلقات على فرص كافية للحصول على القروض والأدوات والبذور والأراضي لزراعة الأغذية لتحسين الدخل وتوفير الحصص الغذائية.

الصحة

١. تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات الجيدة الملائمة للمراهقين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتوفيرها، بما في ذلك التثقيف بشأن الأمراض المنقولة جنسياً والوقاية من الحمل والمخاطر المرتبطة بالحمل المبكر، إلى جانب وسائل منع الحمل/تنظيم الأسرة، والرعاية الشاملة للإجهاض، وخدمات مرحلة الولادة للفتيات المتزوجات وغير المتزوجات. ودمج أنشطة منع زواج الأطفال والاستجابة له في عملية تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الحالية. ومعالجة الخرافات أو الشائعات حول وسائل منع الحمل (على سبيل المثال، أنها قد تجعلك عقيماً)، والعمر والخصوبة (على سبيل المثال، لن تتمكن من إنجاب الأطفال إذا انتظرت حتى تكبر). وتوفير التعليم للفتيات المتزوجات والحوامل حول كيفية الحصول على حمل صحي، فضلاً عن رعاية الأطفال حديثي الولادة، والصحة والنظافة.

٢. معالجة العوائق التي تحول دون وصول الفتيات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الحالية، بما في ذلك التكلفة؛ نقص الوعي بالمعلومات والخدمات الموجودة؛ وصمة العار حول تنظيم الأسرة والإجهاض الآمن؛ وصمة العار حول توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات الصغيرات أو غير المتزوجات؛ أعباء العمل المنزلي الثقيلة؛ مقاومة الأزواج أو الوالدين أو الأصهار أو غيرهم؛ وخوف الفتيات أو خجلهن عند البحث عن هذه الخدمات.

وعند الحاجة، توفير خيارات نقل منفصلة للمراكز الصحية للفتيات المتزوجات.

٣. توفير تثقيف جنسي سهل الوصول إليه وجيد وشامل لليافعين واليافعات، يعلمهم أهمية الممارسات الجنسية الآمنة والموافق عليها للوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً والحمل المبكر وغير المرغوب فيه، بالإضافة إلى تثقيفهم حول مخاطر الحمل المبكر والولادة وأهمية المباعدة بين الولادات وتنظيم الأسرة. وتوفير تثقيف الصحة الجنسية والإنجابية حول الموضوعات ذات الصلة باليافعين، مثل سن البلوغ والحيض الصحي.

٤. تثقيف الأزواج والفتيات والفتيان ومقدمي الرعاية والأصهار بمخاطر الحمل والولادة المبكرة وأهمية المباعدة بين الولادات.

٥. معالجة العوائق التي تحول دون حصول الفتيات على الخدمات الصحية العامة والدعم، بما في ذلك المسافة من المراكز الصحية والافتقار إلى وسائل النقل، والخدمات الصحية المحدودة أو ذات الجودة الرديئة، وأيام أو ساعات عمل المرافق الصحية غير الكافية/غير الملائمة، وتكلفة الرعاية الصحية، على وجه الخصوص الأدوية، وقلة الوعي بالخدمات المتوفرة في المجتمع وكيفية الاستفادة منها.

القوانين والسياسات والمناصرة

١. تعزيز الأطر القانونية والسياساتية وإنفاذ قوانين زواج الأطفال على الصعيد الوطني في البلدان المضيفة للاجئين، بما في ذلك من خلال معالجة الثغرات القانونية ومواءمة الأطر القانونية المتباينة، (على سبيل المثال، الاستثناءات القانونية في الأردن التي تسمح بزواج الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٦ و١٨ عاماً بموافقة القاضي)، وعن طريق إلغاء القوانين والسياسات التي تخلق حواجز تحول دون حصول الفتيات على حقوقهن في التعليم ومعلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.[٥٧]

٢. معالجة العوائق التي تعترض مقدمي الرعاية الذين يسعون للحصول على الدعم القانوني لزواج الأطفال، بما في ذلك الخوف من إلقاء اللوم عليهم، وسوء التعامل مع القضايا من قبل السلطات، والخوف من أن السلطات ستطلق سراح المخالفين مبكراً بسبب شكاوى الأسرة.

٣. تثقيف المجتمعات، بما في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون، بشأن قوانين وسياسات زواج الأطفال، وخاصة تلك التي تختلف عن قوانين وسياسات بلدهم/مجتمعاتهم الأصلية.

المواد غير الغذائية/الاحتياجات الأساسية

١. ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع مقدمي الرعاية والفتيات، بما في ذلك الفتيات غير المتزوجات أو المتزوجات أو الحوامل أو مقدمات الرعاية لأطفالهن، وكذلك الفتيات اللائي لا يعشن مع والديهن البيولوجيين، من أجل منعهن من التطلع إلى ممارسة الجنس من أجل البقاء أو الزواج كحل لتلبية احتياجاتهم. قد يشمل ذلك الصابون، والملابس، والأحذية، والفوط الصحية، والأدوات المنزلية مثل الفراش. وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفال الفتيات المتزوجات وغير المتزوجات والمطلقات، مثل الصابون والحفاضات والملابس.

٢. تقليل الحواجز التي تحول دون حصول الفتيات على الدعم والخدمات للاحتياجات الأساسية، بما في ذلك محدودية النقد، ونقص الوعي حول كيفية التقدم للحصول على الخدمات، ومعايير الأهلية المحدودة للبرامج، والمقاومة من أزواج الفتيات المتزوجات، وتوافر الخدمات والدعم وإمكانية الوصول إليها في المخيم والسياقات الحضرية.

الحماية

١. توفير خدمات الحماية للفتيات غير المتزوجات والمتزوجات، بما في ذلك الخدمات لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي ولمديري حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن برامج حماية الطفل. وضمان توفر قنوات الإبلاغ وخدمات إدارة الحالة التي يمكن الوصول إليها للفتيات اللاتي يتعرضن لضغوط للزواج المبكر والعنف المنزلي والجنسي. وتثقيف الفتيات حول كيفية الإبلاغ عن مخاوف الحماية، بما في ذلك محاولات تزويجهن مبكراً من قبل مقدمي الرعاية والخدمات والدعم الذي يمكن أن يتوقعوه. والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون وقادة المجتمع لضمان أن يتم أخذ تقارير زواج الأطفال بجدية على مستوى المجتمع المحلي.

٢. ضمان قدرة الفتيات على الوصول بأمان إلى خدمات الحماية من خلال إزالة العوائق المتعلقة بالمسافة إلى خدمات دعم الشرطة أو المنظمات غير الحكومية، وتكلفة النقل، ونقص أفراد الأمن المجتمعيين لإبلاغهم في المستوطنات، فضلاً عن المقاومة من الأزواج أو مقدمي الرعاية إلى الفتيات الساعيات إلى الحصول على الخدمات، أو وعي الفتيات بالدعم والخدمات المتاحة، لا سيما في المجتمعات الحضرية.

٣. تثقيف مقدمي الرعاية البيولوجيين وغير البيولوجيين بشأن أهمية الرعاية الوالدية الإيجابية والمشاركة من أجل المساعدة في منع الحمل المبكر والزواج المبكر، وكذلك كيفية الاستجابة بشكل إيجابي لتحديات الرعاية الأبوية لتربية اليافعين (على سبيل المثال، التمرد والعناد وما إلى ذلك)، بما في ذلك الانضباط الصحي غير العنيف/المسيء وتقنيات إدارة الصراع. تثقيف مقدمي الرعاية بمخاطر سوء المعاملة والإهمال وإساءة معاملة الأطفال وأشكال العنف الأخرى. وتعليمهم أهمية أعباء العمل المعقولة في المنزل، بالإضافة إلى مخاطر الأبوة والأمومة الصارمة بشكل مفرط. ومراعاة تكييف برامج الرعاية الأبوية الإيجابية الحالية مع الأوضاع الإنسانية أو توسيع نطاق البرامج الحالية. انظر، على سبيل المثال، وثيقة الرعاية الأبوية دون عنف المعدة من قبل مؤسسة إنقاذ الطفل أو حزمة اليافعون في المهارات الحياتية في الأزمات والرعاية الأبوية المعدة من قبل بلان إنترناشونال.[٥٨]

٤. إسداء النصح للفتيات ومقدمي الرعاية لهن والمجتمعات حول مخاطر السلامة في المخيمات والمجتمعات الحضرية واحتياطات السلامة واستراتيجيات الحماية، بما في ذلك الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ودعم الوالدين لتطبيق القواعد والاستراتيجيات للحفاظ على سلامة الفتيات، مثل عدم السماح لهن بالسفر بمفردهن أو في الليل.

٥. اتخاذ تدابير لحماية سلامة الفتيات أثناء العبور - على وجه الخصوص أثناء الأنشطة عالية الخطورة مثل السفر إلى المدرسة أو المهام المنزلية أو الترفيه - على سبيل المثال، من خلال توفير إضاءة أفضل، وإمكانية الوصول إلى أفراد الأمن بسهولة، وغيرها من التدابير الأمنية على الطرق التي يتكرر السفر فيها، وتوفير خيارات نقل آمنة للفتيات من وإلى المدرسة. تثقيف الفتيات ومقدمي الرعاية حول ممارسات العبور الآمنة، وعدم التنقل ليلاً، والسفر في مجموعات، وما إلى ذلك، وعند الحاجة، توفير النقد أو تأمين الاحتياجات الأساسية للفتيات ومقدمي الرعاية حتى لا تضطر الفتيات إلى الانخراط في أنشطة عالية الخطورة مثل جمع الحطب. وحيثما كان ذلك مناسباً، العمل على معالجة الأعراف والتقاليد الأسرية والمجتمعية التي تقيد حركة الفتيات وحريتهن دون داع.

٦. توفير أماكن آمنة للفتيات، مثل البيوت الآمنة أو المراكز المجتمعية حيث يمكن للفتيات الذهاب في حال مخاوف الحماية أو زيارتها بعد المدرسة وفي عطلات نهاية الأسبوع لحضور الأنشطة الاجتماعية والتوعية حول الموضوعات المهمة للفتيات اليافعات، بما في ذلك حقوقهن وفوائد تأخير الزواج.

٧. وضع وتنفيذ استراتيجيات مجتمعية لرصد الحماية لتحديد الأسر/الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال، والفتيات اللائي يعانين من سوء المعاملة أو الإهمال، والفتيات المتزوجات اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي. على سبيل المثال، العمل مع المجتمع المحلي والزعماء الدينيين لتحديد والوصول إلى تلك العائلات الأكثر عرضة لخطر تزويج بناتهم مبكراً أو أولئك الذين يتعرضون للعنف أو الإساءة، وتزويدهم بالدعم. ودعم قادة المجتمع المحلي للتدخل مبكراً لمنع زواج الفتيات وللإحالة إلى خدمات الحماية أو تطبيق القانون عند الضرورة. وضمان سهولة الوصول إلى أفراد الشرطة والأمن داخل المجتمعات المحلية.

الدعم النفسي والاجتماعي

١. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمشورة والنصح للفتيات غير المتزوجات، وخاصة أولئك المعرضات لخطر الزواج المبكر، وكذلك الفتيات الحوامل والمتزوجات اللاتي قد يواجهن مشاكل زوجية أو عنف منزلي. وقد تشمل هذه الاستشارات الفردية واستشارات الأقران، ومجموعات الدعم، والدورات التدريبية والمشورة بشأن الإجهاد وإدارة النزاع، والأنشطة الاجتماعية للفتيات للانخراط مع أقرانهن. ومعالجة العوائق التي تحول دون وصول الفتيات إلى هذه الخدمات، بما في ذلك التكلفة، ونقص الوعي بالبرامج المتاحة، ونقص الخدمات، ومقاومة الأزواج والآباء، والتمييز ضد الفتيات.

٢. توفير الألعاب والأنشطة والرياضات للفتيات المتزوجات وغير المتزوجات لعلاج الصدمات، والتمكين الذاتي، والتواصل الاجتماعي. وتعليم وتشجيع العلاقات الصحية بين الأقران والاستجابات المناسبة لضغط الأقران السلبي. وعلى وجه الخصوص، توفير الفرص للفتيات المتزوجات للتواصل الاجتماعي وتطوير علاقات صحية بين الأقران. وإزالة الحواجز التي تحول دون حصول الفتيات على الخدمات الرياضية والترفيهية، بما في ذلك استبعاد الفتيات المتزوجات من معظم مراكز اللعب القائمة.

٣. تثقيف الوالدين ومقدمي الرعاية بأهمية الدعم النفسي والاجتماعي، وعلاقات الأقران، والترفيه للفتيات، بما في ذلك أهمية اصطحاب الفتيات لدعم الصحة العقلية وتقليل أعباء الأعمال المنزلية من أجل ضمان حصول الفتيات على وقت للأنشطة ما بعد الدوام المدرسي وعطلة نهاية الأسبوع.

التوعية

١. تزويد الفتيات بالتدريب والمحاضرات وورش العمل التي تتناول موضوعات التمكين، بما في ذلك الاعتراف بقيمة الذات، والاستقلال، والصوت والسلطة، وحقوق النساء والفتيات. ودعم الفتيات لتطوير ومتابعة أهدافهن وطموحاتهن التعليمية والتوظيفية والحياتية، وتزويدهن بالأدوات والمهارات الحياتية للمساعدة في اتخاذ قرار الزواج. انظر، على سبيل المثال، حزمة اليافعون في المهارات الحياتية في الأزمات والرعاية الأبوية المعدة من قبل بلان إنترناشونال.[٥٩]

٢. توعية الفتيات حول التحديات والقضايا المتعلقة باليافعين، مثل أهمية الاستعداد للزواج، والأضرار المرتبطة بزواج الأطفال، والحيض، والاستعداد للحمل. وإنشاء صورة واقعية للزواج للفتيات (على سبيل المثال، تحديات العمل في المنزل، والعلاقات مع الزوج وأسرته، وتربية الأطفال، والتحديات الاقتصادية، وما إلى ذلك). ومراعاة إجراء هذه الأنشطة باستخدام استشارات الأقران ومجموعات الدعم وورش العمل ومقاطع الفيديو التعليمية. وإشراك المعلمين للمساعدة في حشد الفتيات لمثل هذه الأنشطة وجعل الفتيات أنفسهن يقدن الأنشطة، مثل جعل الفتيات اللواتي تزوجن/كدن أن يتزوجن مبكراً، أو الفتيات اللاتي استمرين في التعليم يشاركن بقصصهن لتعليم الفتيات غير المتزوجات عن التحديات وبدائل زواج الأطفال. ودمج هذه الموضوعات في مناهج المهارات الحياتية للفتيات والمناهج العامة في المدارس.

٣. تزويد الفتيات المتزوجات بالتوعية حول الموضوعات ذات الصلة بهن، مثل تنظيم الأسرة، وتربية الأطفال، أو العنف المنزلي. انظر، على سبيل المثال، الحزمة المخصصة للزواج المبكر التي طورتها لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) للفتيات السوريات واللبنانيات المتزوجات أو المخطوبات.[٦٠]

٤. توظيف المزيد من النساء في المناصب القيادية في الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في البيئات الإنسانية لتكون بمثابة نماذج يحتذى بها ولتعزيز المعايير الإيجابية للنوع الاجتماعي. وتحديد وإشراك النساء القويات في البرمجة لإلهام الفتيات وتعليمهن.

٥. توفير أنشطة التوعية والتدريب والبرمجة المنتظمة التي يسهل الوصول إليها بشأن زواج الأطفال، واتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج، وحقوق الفتيات في التعليم وأهميته من أجل مستقبل صحي وآفاق اقتصادية، وإتاحة الدعم للفتيات ومقدمي الرعاية، وكذلك الفتيان والشباب. واستهداف مقدمي الرعاية لليافعات، ولا سيما اليافعات الأصغر سناً وأولئك الذين يواجهن صعوبات اقتصادية. وتعليم الوالدين وأطفالهم كيفية إجراء حوار مفتوح حول زواج الأطفال. ومعالجة العوائق أمام توعية الفتيات ومقدمي الرعاية ودعم توعيتهم، بما في ذلك المسافة إلى محاضرات التوعية، والمقاومة من الآباء والأزواج، والبرامج المحدودة بشأن زواج الأطفال.

٦. معالجة الأعراف والتقاليد الأسرية والمجتمعية حول زواج الأطفال، بما في ذلك ممارسات المهور، والمعتقدات غير الملائمة حول مؤشرات الاستعداد للزواج، والوصمة المرتبطة بالزواج متأخراً. وتخصيص التوعية بشأن زواج الأطفال والتعليم والاستجابة للاحتياجات الخاصة بالسياق والعادات والمعتقدات في كل مجتمع. وتناول المعتقدات حول الفتيات التي تؤدي إلى زواج الأطفال، بما في ذلك المعتقدات بأن الفتيات ضعيفات وحساسات وبحاجة إلى الحماية من الانحراف، أو سيواجهن صعوبة في الحمل أو العثور على شريك إذا لم يتزوجن مبكراً. وتوعية العائلات والمجتمعات بمخاطر وصمة العار المتعلقة بالجنس قبل الزواج والحمل،

والعلاقات مع الفتيان، أو الاغتصاب، التي تؤدي إلى تزويج الفتيات مبكراً حفاظاً على الشرف. للاطلاع على مثال لبرمجة تغيير الأعراف التي تم تنفيذها وتقييمها في سياق إنساني، انظر برنامج !SASA الذي تم تطويره بواسطة رايزنغ فويسز في أوغندا.[٦١]

٧. العمل على معالجة الأعراف الاجتماعية والثقافية المتعلقة بزواج الأطفال، على سبيل المثال، من خلال عرض صور غير واقعية لزواج الأطفال على التلفاز أو وسائل التواصل الاجتماعي. واستخدام صور دقيقة لزواج الأطفال وعواقبه لتثقيف المجتمع حول مخاطر زواج الأطفال وتغيير الأعراف الثقافية. والقيام بأنشطة توعية مجتمعية عبر الإذاعة أو وسائل التواصل الاجتماعي أو الصحافة المطبوعة.

٨. تحديد واستهداف مقدمي الرعاية وغيرهم من المشاركين في صنع القرار بشأن الزواج، وكذلك المؤثرين الرئيسيين في المجتمع من خلال أنشطة التوعية، بما في ذلك أفراد الأسرة الآخرين مثل العم والخال والأخوة والأجداد وقادة المجتمع والزعماء الدينيين والمسؤولين الحكوميين المحليين ومسؤولي إنفاذ القانون. وتعزيز صوت الفتيات وسلطتهن في عملية اتخاذ القرار بشأن الزواج، وتثقيف مقدمي الرعاية حول كيفية دعم قرار ابنتهم بتأجيل الزواج.

٩. الحصول على مساعدة ودعم القادة المجتمعيين والدينيين البارزين في توعية وتثقيف الفتيات ومقدمي الرعاية الآخرين وقادة المجتمع بشأن مخاطر زواج الأطفال، وتحديد الفتيات المعرضات لخطر الزواج ومقدمي الرعاية لهن وتقديم المشورة لهن، والتدخل لمنع زواج الأطفال في مجتمعاتهم حيثما أمكن ذلك.

المأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة

١. ضمان حصول جميع الفتيات، بما في ذلك الفتيات غير المتزوجات، والمتزوجات، والحوامل، والمطلقات، وكذلك القائمين على رعايتهن، على المأوى الآمن والملائم ودعم بناء المأوى وصيانته من أجل تقليل تعرضهن لمخاطر الحماية خطر جمع المواد لبناء أو إصلاح منازلهم، وإعطاء الأولوية لدعم المأوى للنساء والفتيات المعرضات للخطر بشكل خاص، بما في ذلك المعوقات واللواتي لديهن العديد من الأطفال.

٢. ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع مقدمي الرعاية والفتيات، بما في ذلك الفتيات غير المتزوجات أو المتزوجات أو الحوامل أو الأمهات والمطلقات، وكذلك أولئك الذين لا يعيشون مع والديهم البيولوجيين، من المياه والصرف الصحي والنظافة لمنع تسرب الفتيات من المدرسة و/أو اللجوء إلى الزواج كحل لتلبية احتياجاتهم. وقد تشمل الاحتياجات الصابون، والفوط الصحية، والملابس الداخلية، ومصادر المياه النظيفة المناسبة، والوصول الآمن إلى المراحيض.

مجالات بحاجة لمزيد من البحث في المستقبل

١. معالجة البيانات المستمرة والثغرات المعرفية بشأن زواج الأطفال في السياقات الإنسانية لضمان قدرة الفتيات على مساءلة المسؤولين عن التزاماتهم وتوجيه الموارد اللازمة بشكل عاجل. ويشمل ذلك العمل عبر الوكالات التي تقود المجموعة لضمان التنسيق بشأن جمع البيانات وتحليلها واستخدامها بشكل آمن وأخلاقي.

٢. إجراء تقييمات دقيقة لآثار التدخلات المختلفة لمنع زواج الأطفال الموصى بها من قبل الفتيات ومقدمي الرعاية لهم وأفراد المجتمع على زواج الأطفال في البيئات الإنسانية، وبناء قاعدة أدلة لتقييم التدخلات الفردية ومتعددة المكونات، فضلاً عن التدخلات في البيئات الإنسانية الشديدة والممتدة.

٣. تقييم تأثير برامج التحويلات النقدية على زواج الأطفال كنتيجة أولية في الأوضاع الإنسانية، وبناء قاعدة الأدلة لاستكشاف تأثير النماذج المختلفة لبرامج النقد، بما في ذلك التدخلات التي تستهدف الفتيات أو مقدمي الرعاية لهم والتصاميم المشروطة وغير المشروطة، على زواج الأطفال في البيئات الإنسانية.

٤. إجراء تقييمات دقيقة للتدخلات لدعم الفتيات المتزوجات في الأوضاع الإنسانية لمعالجة نقص برامج الاستجابة لزواج الأطفال القائمة على الأدلة.

٥. إجراء بحث مع الرجال والفتيان في البيئات الإنسانية لفهم تجاربهم واحتياجاتهم المتعلقة بزواج الأطفال بشكل أفضل، فضلاً عن دورهم في إدامته أو منعه، وفهم أفضل لكيفية إشراك الرجال والفتيان في المساعدة على منع زواج الأطفال أو دعم زوجاتهم الصغيرات.

٦. إجراء بحث دقيق حول الأثر طويل المدى لوباء كوفيد-١٩ على زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك الآثار على معدلات زواج الأطفال وممارساته وتصوراته.

تقرير خاص

كيف أثرت جائحة كوفيد-١٩ على زواج الأطفال بين اللاجئين في الأردن

ظهرت جائحة كوفيد-١٩ في منتصف فترة إجراء هذه الدراسة، بعد أن أكملنا جمع البيانات في أوغندا وقبل أن نبدأ في الأردن. ولإثراء الجهود المبذولة لمعالجة زواج الأطفال ودعم اليافعات خلال الجائحة، قمنا بتكييف أدوات دراستنا لاستكشاف أسئلة البحث الإضافية التالية في سياقات اللاجئين الحضرية في الأردن:

١. كيف أثر فيروس كوفيد -١٩ والقيود ذات الصلة على الفتيات اليافعات؟
٢. كيف أثر فيروس كوفيد -١٩ والقيود ذات الصلة على تصورات الزواج واتخاذ القرار؟
٣. ما الخدمات والدعم الذي تحتاجه الفتيات اليافعات ومقدمو الرعاية لهن بشكل عاجل خلال جائحة كوفيد-١٩؟

النتائج

كيف أثرت أزمة كوفيد-١٩ على الفتيات اليافعات

من خلال المقابلات وأنشطة ورش العمل التشاركية، سألنا الفتيات ومقدمي الرعاية عن كيفية تأثير أزمة كوفيد-١٩ والقيود ذات الصلة على الفتيات اليافعات في مجتمعاتهن بشكل عام. تندرج استجاباتهم في أربعة مجالات رئيسية: التأثيرات الاقتصادية؛ التنقل والصحة والرفاهية؛ الحصول على التعليم؛ والوصول إلى البرامج والخدمات الأخرى.

الاقتصاد

أفاد عدد كبير من مقدمي الرعاية وبعض الفتيات أن جائحة كوفيد-١٩ وإجراءات الاستجابة ذات الصلة تسببت في صعوبات مالية للعديد من العائلات لأن الآباء والفتيات لم يعد بإمكانهم الذهاب إلى العمل أو العثور على مهام عمل جديدة. وقد تسبب هذا في معاناة العائلات في دفع إيجار المنزل أو الملابس أو غيرها من الاحتياجات الأساسية، وحتى التعرض للإخلاء من منازلهم. كما أشاروا إلى أن بعض الآباء لم يتمكنوا من تزويد الفتيات بالأشياء التي يحتجنها أو تمكينهن من المشاركة في الأنشطة والبرامج بسبب القيود المالية الناجمة عن أزمة كوفيد-١٩.

> **نعم، لقد أثرت [جائحة كوفيد-١٩] علينا. لم يذهب زوجي إلى العمل أثناء الأزمة، وكنا متأخرين خمسة أشهر عن دفع الإيجار.**
> **- مقدمة رعاية، عمان**

> **في الواقع، أصبح وضعنا المالي أسوأ. لم نتمكن من تلبية احتياجات الأطفال لأننا لم يكن لدينا ما يكفي من المال. أصيب الأطفال بالاكتئاب إلى حد ما بسبب البقاء في المنزل. كانوا بحاجة إلى أشياء لم نتمكن من توفيرها.**
> **- مقدّمة رعاية، الكرك**

التنقل والصحة والرفاهية

قالت العديد من الفتيات ومقدمي الرعاية إن قيود كوفيد -١٩ كان لها تأثير سلبي على الصحة النفسية للفتيات، مما تسبب لهن في التوتر والاكتئاب والخوف والقلق. ولقد شعرت العديد من الفتيات بالعزلة الاجتماعية لأنهن لم يستطعن رؤية أقرانهن في المدارس أو الاختلاط مع الأصدقاء أو الأقارب أو غيرهم من الأشخاص الداعمين في حياتهم خارج منازلهم. وأشارت بعض الفتيات إلى أن الحياة كانت صعبة بشكل خاص بالنسبة للفتيات المتزوجات خلال فترة الحظر لأنهن كنّ معزولات تماماً في منازلهن، ويضع أزواجهن متطلبات أعمال منزلية أكبر عليهن، ولا يستطعن الحصول على الدعم من أمهاتهن أو أفراد الأسرة الآخرين.

لقد مُنعت من الخروج وزيارة عائلتي لأنهم يسكنون بعيداً. لقد كنت وحدي في منزلي. تحتاج الفتاة لرؤية والدتها مرة واحدة في الأسبوع. لقد أثر هذا علي بشكل كبير. هذا نوع من الضيق النفسي.
- فتاة أكبر سناً متزوجة، ١٧ عاماً، عمان

أفاد عدد كبير من الفتيات ومقدمي الرعاية أنهم استمتعوا بالوقت الإضافي الجيد الذي يقضونه مع أسرهم؛ ومع ذلك، شعرت بعض الفتيات أن ذلك أدى إلى زيادة التوتر والعنف والجدال في المنزل بدلاً من ذلك. وتحدثت العديد من الفتيات عن التحديات المرتبطة بمنعهن من مغادرة منازلهن في جميع الأوقات خلال فترة الحظر.

علاوة على ذلك، مُنعت الفتيات من حرية التنقل، وتعرضن لضغط كبير. كانت بعض الفتيات مكتئبات وبدأن يفكرن في أشياء سلبية.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، الكرك

غير أن بعض الفتيات والأمهات ذكرن أنهن نادراً ما يغادرن المنزل أو لم يسمح لهن أزواجهن أو آبائهن بالمغادرة حتى قبل دخول الحظر حيز التنفيذ، لذلك لم يشعرن بالتأثر بالقيود كغيرهن كون حركتهن لم تكن أكثر بكثير قبل انتشار فيروس كوفيد-١٩. وأبرزت بعض الفتيات أن الفتيات تأثرن بشكل غير متكافئ بالقيود المفروضة على الحركة أثناء الحظر بسبب جائحة كوفيد-١٩ لأنه لم يُسمح لهن بمغادرة المنزل على الإطلاق، بينما كان بإمكان أمهاتهن الذهاب إلى السوق وغالباً ما يأخذن إخوانهن للمساعدة. كان على الفتيات كذلك أن يتحملن عبء تنظيف المنزل وغيره من الأعمال المنزلية للعائلة أثناء وجودهن في المنزل طوال اليوم، بينما لم يكن من المتوقع أن يقوم أشقائهن بأي أعمال منزلية. كما أوضحت فتاة صغيرة في الكرك، «هذا غير مسموح. إنهم أولاد». أخيرًا، أشرن إلى أن أزمة كوفيد-١٩ كانت صعبة بشكل خاص على النساء والفتيات الحوامل؛ فنظراً لزيادة العبء على المرافق والأنظمة الطبية، لم يتمكن من الوصول بسهولة إلى رعاية ما قبل الولادة أو خدمات الإسعاف، والتي كانت مطلوبة للذهاب إلى المستشفى بعد تطبيق حظر التجول ابتداء من الساعة السادسة مساءً.

كنت على وشك الولادة في الشارع. لم يُسمح لأي شخص بالخروج بعد الساعة ٦ مساءً، وكنت في حالة مخاض في الساعة ١٢ منتصف الليل. اتصلنا بهم [خدمات الإسعاف] حوالي ٥٠ مرة، ولم يردوا لأن غيرنا من الناس كانوا يتصلون أيضاً.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، عمان

الوصول إلى التعليم

قالت غالبية الفتيات إنهن واصلن الذهاب إلى المدرسة إما من خلال البرامج التعليمية التي يتم بثها على القنوات التلفزيونية أو عبر الإنترنت من خلال المنصات القائمة على الهاتف المحمول. غير أن معظم الفتيات ومقدمي الرعاية أفادوا إن الفتيات يجدن التعلم عن بعد أمراً صعباً للغاية. أوضحوا أنهن شعرن بالتشتت والملل، وواجهن صعوبة في التعلم دون أن يكن قادرات على التفاعل مع معلميهن، وافتقدن الجوانب الاجتماعية للمدرسة. وقد قررت بعض الفتيات عدم حضور الدروس على الإطلاق.

لم نكن نفهم الدروس كما اعتدنا من قبل عندما اعتاد المعلم على شرحه. عندما نشاهد الدرس على التلفاز يكون الأمر مختلفاً. نشعر بالكسل بشأن الدراسة عبر التلفاز.
- فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، الكرك

أعربت بعض الفتيات عن خيبة أملهن من تقديم عدد أقل من المحاضرات وشعرن أنهن متأخرات في الدراسة أو لا يتعلمن الكثير خلال هذا الوقت. كما أفاد عدد كبير من الفتيات ومقدمي الرعاية أن العديد من الفتيات لم يستطعن مواصلة تعليمهن والوصول إلى الدروس بعد بداية أزمة كوفيد-١٩ بسبب التحديات الفنية واللوجستية مثل ضعف الإرسال أو قلة أجهزة التعلم لاستيعاب جميع الأطفال في الأسرة، وعدم كفاية رصيد الاتصال بشبكة الإنترنت، وضعف التواصل مع العائلات حول كيفية الوصول إلى الدروس عبر الإنترنت.

لم تكن غالبية الفتيات قادرات على مواصلة تعليمهن. لا يمتلك بعض الآباء هواتف محمولة أو اتصالاً بالإنترنت لمساعدة أطفالهم على الدراسة عبر الإنترنت - غالبية الآباء. على سبيل المثال، أعرف أربع أو خمس عائلات سورية لم تتلق شيئاً من دروس المدارس أو دروس وزارة التربية والتعليم، ولا يعرفون شيئاً. كل ما يعرفونه هو أن المدارس مغلقة.
- مقدم رعاية، الكرك

قالت بعض الفتيات أنه على الرغم من أن بعض المنظمات المجتمعية/ المراكز المجتمعية استمرت في تقديم دروس خصوصية وخدمات دعم تعليمي عبر الإنترنت أو عبر الهاتف، أغلق العديد منها هذه البرامج ولم تقدم أي بدائل. أخيراً، تحدث عدد قليل من مقدمي الرعاية عن العبء الذي يضعه التعلم عن بعد على الأمهات لتدريس الدروس ودعم الفتيات في واجباتهن المدرسية، وهو ما كان يمثل تحدياً كبيراً للأمهات ذوات مستويات تعليم القراءة والكتابة المنخفضة.

الوصول إلى البرامج والخدمات الأخرى

قالت العديد من الفتيات ومقدمي الرعاية إن معظم أو كل المراكز والمنظمات المجتمعية التي تعتمد عليها الفتيات اليافعات للحصول على الدعم والخدمات الهامة، مثل برامج الصحة والمهارات الحياتية والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والتدريب المهني؛ والدعم التعليمي؛ والدعم النفسي والاجتماعي؛ والأنشطة الدينية والاجتماعية أغلقت خلال فترة الحظر بسبب جائحة كوفيد-١٩ ولم تقدم برامج بديلة. كما قال عدد من الفتيات إن بعض المراكز والمنظمات واصلت تنفيذ البرامج، بما في ذلك أنشطة التوعية، والتدريب المهني، والجلسات الدينية، والدعم التعليمي من خلال التحوّل إلى الهاتف المحمول أو منصات الإنترنت مثل مجموعات Zoom أو WhatsApp أو Facebook. غير أن العديد من الفتيات شعرن أنهن لم يكن مفيداً أو ممتعاً مثل الأنشطة الشخصية.

> اعتدنا على حضور دروس التجميل. واصلوا ذلك في مجموعة على WhatsApp. لقد عقدوا الدروس على شكل مقاطع فيديو، لكنها لم تكن مفيدة كما كانت في الواقع ... لم نتمكن من ممارسة ما تعلمناه.
> - فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، الكرك

بالإضافة إلى ذلك، تميل محاضرات وأنشطة التوعية إلى تحويل التركيز إلى الوقاية من كوفيد-١٩ بدلاً من زواج الأطفال والحمل المبكر وغيرها من الموضوعات التي تمت تغطيتها سابقاً. قال عدد من الفتيات إنهن لم يسمعن بأي فرص للمشاركة في البرامج عبر الإنترنت، لكنهن مهتمات بها.

وفيما يتعلق بجهود الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩، قالت العديد من الفتيات إنهن لم يكن على علم بأي برامج أو خدمات جديدة تم تقديمها بعد بداية أزمة كوفيد-١٩ بخلاف البرامج التعليمية عبر الإنترنت. وقال بعض مقدمي الرعاية إنهم استمروا في تلقي نفس المساعدة أو الدعم المالي الذي كانوا يتلقونه سابقاً من مختلف وكالات الأمم المتحدة. والجدير بالذكر أن عدداً من الفتيات وصفن كيف ساعدت الفتيات بعضهن البعض في التغلب على تحديات التعليم عبر الإنترنت من خلال دعم بعضهن البعض بالدروس والدراسة من خلال مجموعات WhatsApp وعبر الهاتف.

> كان التعليم صعباً لأنه كان من الصعب علينا الحصول على إجابات لأي من أسئلتنا .... لقد ساعدنا بعضنا البعض فتيات. إذا كانت لدى إحدى الفتيات معلومات لا تمتلكها الأخرى، فقد اعتدنا على مساعدة بعضنا البعض.
> - فتاة أكبر سناً، ١٤ عاماً، الكرك

قالت بعض الفتيات إنهن يرغبن في المساهمة في جهود الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩ في مجتمعاتهن، لكنهن إما لم يكن على علم بأي فرص أو لم يكن بمقدورهن القيام بذلك بسبب القيود.

قالت بعض الفتيات اللواتي شاركن في الأنشطة البحثية في شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٠، بعد انتهاء فترة الحظر الشامل، إن بعض المراكز والمنظمات المجتمعية قد استأنفت البرامج التي تتناول الصحة والنظافة، والمهارات الحياتية، والدعم التعليمي باستخدام المتطلبات المطبقة بأن ترتدي الفتيات الأقنعة وتحافظ على التباعد الاجتماعي.

كيف أثرت أزمة كوفيد-١٩ على تصورات الزواج وصنع القرار بالزواج

قال عدد كبير من الفتيات إن العديد من الفتيات اليافعات في مجتمعهن قد تمت خطوبتهن أو تزوجن أثناء فترات الحظر الناجم عن أزمة كوفيد-١٩.

> بالنسبة للأشخاص من حولي، حدث ما يقرب من ألف حالة زواج منذ بداية أزمة كوفيد -١٩!
> - فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، الكرك

> بالنسبة لأصدقائي، نصفهم خطبوا وتزوجوا أثناء الحظر ... عندما تحدث مثل هذه الأشياء، تترك الطالبات المدرسة، وتدرك الفتيات أنه لا فائدة من الدراسة، فجميعهن قد يفعلن نفس الشيء. إن مثل هذه الأمور تحدث.
> - فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، الكرك

> منذ بداية أزمة كوفيد-١٩، نسمع عن الزيجات التي تحدث كل يوم.
> - فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، الكرك

ذكرت الفتيات عدة أسباب لارتفاع أعداد الزيجات التي لاحظنها بين أقرانهن. أولاً، لاحظن أن بعض الفتيات اخترن تسريع خطط الزواج خلال فترة الحظر، معتبرات ذلك فرصة للزواج في منازلهن أو حدائقهن دون الاضطرار إلى دفع التكاليف الباهظة المرتبطة عادةً بحفلات الزفاف، مثل استئجار قاعة زفاف أو إقامة حفلة كبيرة. ثانياً، أفدن بأن بعض الفتيات شعرن بالغيرة من أخواتهن أو أقرانهن اللاتي تزوجن وحسن معاملة أزواجهن لهن أثناء الحظر، مما جعلهن يرغبن في الزواج أيضاً.

عندما رأت الفتيات كيف قضت النساء المتزوجات بعض الوقت مع أزواجهن ولاحظن أن أزواجهن يحبونهن، بدأن يفكرن في الزواج ليعشن هذه الحياة.
- فتاة أكبر سناً، ١٥ عاماً، الكرك

بالإضافة إلى ذلك، قبلت بعض الفتيات عروض الزواج لأنهن أردن مغادرة المنزل، إما بسبب زيادة عبء الأعمال المنزلية الملقاة على عاتقهن أو بسبب قواعد وقيود والديهن.

بدأت بعض الفتيات يفكرن في الزواج فقط من أجل التخلص من والديهن. لقد أردن أن يعشن حياتهن الخاصة دون قيود الأسرة.
- فتاة أكبر سناً، ١٧ عاماً، الكرك

أدت البطالة والضغوط المالية الناجمة عن الحظر بسبب أزمة كوفيد-١٩ إلى قيام بعض الآباء بالضغط أو إجبار بناتهم على الزواج لتقليل نفقات الأسرة والحصول على المهور.

ما حدث خلال أزمة كوفيد-١٩ هو أن الجميع توقفوا عن العمل. لذلك، أجبر بعض الآباء بناتهم على الزواج ليأخذوا المهر، أي المال.
- فتاة أكبر سناً، ١٥ عاماً، عمان

علاوة على ذلك، شعرت بعض الفتيات أنه بسبب إغلاق المدارس وعدم تمكنهن من الذهاب إلى العمل، لا فائدة من الدراسة وأنه ينبغي لهن الزواج. أخيراً، شعر بعض مقدمي الرعاية أن الفتيات يتزوجن أثناء الحظر لأنهن عموماً كن أقل انشغالاً بالمدرسة والأنشطة وكان لديهن وقت فراغ أكبر للتفكير في الزواج.

على النقيض من ذلك، قال عدد قليل من الفتيات ومقدمو الرعاية إن قيود كوفيد-١٩ وعدم القدرة على كسب الدخل قد أخرت أو حالت دون حدوث الزيجات بسبب إغلاق قاعات الأفراح، ومنع التجمعات، ولم يعد بإمكان الناس تحمل نفقات حفل الزفاف، بما في ذلك قاعات الأفراح أو الحفلات أو المهور.

أصبح الناس مفلسون بسبب أزمة كوفيد-١٩. أصبح الناس غير قادرين على الزواج وفتح منازل.
- فتاة أكبر سناً، ١٦ عاماً، الكرك

ما تحتاجه الفتيات اليافعات أثناء أزمة كوفيد-١٩

عند السؤال عن الخدمات والدعم الأكثر أهمية الذي تحتاجه الفتيات اليافعات المتزوجات وغير المتزوجات خلال أزمة كوفيد-١٩، قدمت الفتيات ومقدمو الرعاية مجموعة متنوعة من التوصيات. شعر العديد من الفتيات ومقدمو الرعاية أن هناك حاجة ماسة إلى خدمات المشورة والدعم النفسي والاجتماعي للفتيات أثناء وبعد أزمة كوفيد-١٩. واقترحوا تقديم المشورة الفردية والأنشطة الاجتماعية الجماعية للفتيات وربطها بخدمات أخرى مثل الخدمات المهنية أو التوظيف، أو إتاحتها من خلال مرشدي المدارس عند عودة الفتيات إلى الغرف الصفية. وقد أبرزت بعض الفتيات أنه يجب إعطاء الأولوية للفتيات المتزوجات، ولا سيما الصغيرات منهن، للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي خلال أزمة كوفيد-١٩، نظراً لأنهن محصورات في منازلهن، معزولات عن الأسرة وشبكات الدعم الاجتماعي.

كان الدعم المالي للاحتياجات الأساسية مثل الطعام والملبس والإيجار والتكاليف المتعلقة بالتعليم (موضحة أدناه) أيضاً أحد أكثر احتياجات الفتيات التي تم الاستشهاد بها شيوعاً خلال أزمة كوفيد-١٩. اقترحت الفتيات ومقدمو الرعاية أن يتم تقديم هذا في شكل رواتب منتظمة للفتيات أثناء الأزمة وبعدها، أو إلى والديهن لدعمهن في دفع الإيجار وصنع منتجات لبيعها من منازلهم أثناء الحظر عندما لا يتمكنون من الذهاب للعمل وكسب الدخل. قالت العديد من الفتيات إنه يجب تزويد الفتيات المتزوجات بالدعم المالي للحليب والطعام والحفاضات والرعاية الطبية لأطفالهن.

الشيء الوحيد الذي نفتقر إليه هو الدعم المالي. لم يكن هناك عمل. رجالنا يعملون على أساس يومي. يتم دفعها يومياً. إذا لم يعملوا، فإننا لا نأكل في ذلك اليوم. كان علينا اقتراض المال.
- مقدّمة رعاية، الكرك

قال عدد كبير من الفتيات وبعض مقدمي الرعاية إن الفتيات بحاجة إلى خدمات دعم تعليمي للمساعدة في التعلم عن بعد وفي الواجبات. كما أوصى بعض مقدمي الرعاية بأن تزود المدارس الفتيات بأشياء مثل الأجهزة اللوحية والهواتف المحمولة وبطاقات SIM للتعلم عبر الإنترنت لضمان تمكن جميع الفتيات من مواصلة تعليمهن خلال أزمة كوفيد-١٩.

يمكن أن توزع المدارس الأجهزة اللوحية على الطلاب لأن بعض العائلات لا تستطيع شراء الهواتف المحمولة، أو ليس لديها واحداً، أو ليس لديها اتصال بشبكة الإنترنت. قد يعطونهم جهازاً لوحياً مع بطاقة SIM واتصال بشبكة الإنترنت لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر حيث يتم توفير البرامج التعليمية لهم .... لا يستطيع بعض الناس شراء الهواتف أو الوصول إلى الإنترنت. تحب بعض الفتيات المدرسة، ويمكن أن تساعدهن الهواتف المحمولة.
- مقدم رعاية، الكرك

طلبت العديد من الفتيات المزيد من برامج التوعية عبر الإنترنت والمحاضرات وورش العمل خلال فترة الحظر بحيث تتناول مجموعة من الموضوعات، بما في ذلك الصحة الشخصية والنظافة، وكيفية حماية أنفسهن من كوفيد-١٩، والرعاية الذاتية واستراتيجيات إدارة الضغط والأضرار المرتبطة بزواج الأطفال وأهمية إكمال تعليمهم. ستوفر لهم هذه الأنشطة كذلك المزيد من الفرص للانخراط مع أقرانهن خلال أزمة كوفيد-١٩.

وقالت عدد من الفتيات إن الفتيات وعائلاتهن بحاجة أيضاً إلى مستلزمات النظافة الأساسية، مثل معقم اليدين، والأقنعة، ومستلزمات التنظيف، أو الدعم المالي لشراء هذه الأشياء. أخيراً، سلطت بعض الفتيات الضوء على الحاجة إلى برامج التدريب المهني، والتي تم تعليق أو إلغاء العديد منها خلال فترة الحظر، والمساعدة في إيجاد فرص عمل.

ماذا يعني هذا لإعداد البرامج في السياقات الإنسانية أثناء أزمة كوفيد-١٩

يقدم هذا البحث بعض الأدلة التجريبية الأولى على تأثير كوفيد-١٩ على زواج الأطفال، وتحديداً، حول تصورات زواج اليافعات واتخاذ القرار بالزواج. فقد وصف عدد كبير من الفتيات عدداً من الأمور المثيرة للقلق تخص الفتيات في مجتمعاتهن المحلية، اللواتي انخطبن أو تزوجن أثناء إنفاذ حظر كوفيد-١٩. لقد شعرن أن زواج الأطفال كان يتزايد خلال هذه الفترة. وفي حين أننا لا نملك البيانات لتأكيد الزيادة الفعلية في معدلات زواج الأطفال بعد الحظر، إلا أن لدينا معلومات من الفتيات حول العوامل التي تعرض الفتيات لخطر الزواج المتزايد. إن لهذه العوامل آثاراً مهمة على البرامج أثناء جائحة كوفيد-١٩. على سبيل المثال، تشير الضغوط الاقتصادية المتزايدة على العائلات بسبب عدم القدرة على كسب الدخل، والتي تمت الإشارة إليها كسبب رئيسي لتزويج الفتيات أثناء الحظر، إلى أهمية برامج المساعدات النقدية في التخفيف من مخاطر زواج الأطفال في حالات الطوارئ الشديدة. فقد اقترحت الفتيات ومقدمو الرعاية وجود تحويلات نقدية أو رواتب منتظمة للفتيات أو والديهن خلال أزمة كوفيد-١٩ للتخفيف من مخاطر زواج الأطفال.

إن إبقاء الفتيات مسجلات ومنخرطات في المدرسة أثناء الوباء أمر بالغ الأهمية، حيث أكدت الفتيات أنه عند إغلاق المدارس، ترى بعض الفتيات أن الزواج هو أفضل خيار لهن. تشمل اعتبارات البرامج الرئيسية من هذا البحث استخدام طرق التعلم عن بعد لتقديم خدمات التعليم والدعم التعليمي، مثل البث عبر الإنترنت أو البث التلفزيوني أو البرامج والخدمات القائمة على الهاتف، وضمان إطلاع العائلات على كيفية الوصول إلى البرامج عبر الإنترنت؛ وتوفير الهواتف أو الأجهزة اللوحية، وبطاقات SIM، ورصيد الاتصال بشبكة الإنترنت لتقليل الحواجز المالية واللوجستية التي تحول دون المشاركة. غير أنه في الأماكن ذات الموارد المنخفضة، مثل مستوطنات اللاجئين في أوغندا، حيث لا يكون ذلك ممكناً بسبب الافتقار إلى شبكة الإنترنت، ينبغي استكشاف استخدام الراديو المجتمعي أو التنسيقات الشخصية التي تتوافق على الأقل مع اللوائح المحلية بشأن التواجد في الهواء الطلق، وارتداء الأقنعة، والتباعد، بما في ذلك محدودية عدد المشاركين.

كما سلط هذا البحث الضوء على التأثيرات الجندرية لكوفيد-١٩ واحتياجات الخدمة ذات الصلة. فقد وصفت الفتيات التأثير غير المتناسب لوباء كوفيد-١٩ على الفتيات، بما في ذلك العبء المتزايد للأعمال المنزلية والقيود الأكبر على التنقل، باعتبارها الأسباب الرئيسية التي تجعل الفتيات يتزوجن مبكراً، والتي ازدادت حدتها فقط أثناء انتشار الوباء. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة إلى الاستمرار في ورش عمل وأنشطة التوعية عبر الإنترنت للفتيات وأولياء أمورهن تتناول أهمية تعليم الفتيات، والآثار السلبية لزواج الأطفال، والأعراف الجندرية الضارة أثناء أزمة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، وصفت الفتيات ومقدمو الرعاية زيادة التوتر والقلق والشعور بالعزلة والتعرض المحتمل لزيادة التوتر المنزلي والعنف الذي تتعرض له الفتيات خلال أزمة كوفيد-١٩. كما أشرن إلى أهمية جعل الاستشارات وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة قضايا الحماية متاحة بشكل مستمر للفتيات، من خلال الهاتف أو المنصات عبر الإنترنت، حيثما أمكن ذلك، كمكون أساسي في الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩.

برزت ردود أخرى، مثل برامج التدريب المهني، وفرص الفتيات لكسب الدخل، والفرص المتاحة لهن للبقاء على اتصال مع أقرانهن ودعم بعضهن البعض من خلال ورش العمل عبر الإنترنت، والرامج، ومجموعات WhatsApp التي باتت مهمة أيضاً خلال أزمة كوفيد-١٩. بالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى الحاجة الماسة إلى إعطاء الأولوية لجهود التواصل مع الفتيات المتزوجات، وكذلك الحصول على المساعدة المالية لدعم أطفالهن والدعم النفسي الاجتماعي للتعامل مع العزلة المتزايدة خلال فترات الحظر. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان ضمان وصول النساء والفتيات بأمان إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية وخدمات صحة الأم أثناء الحمل والولادة دون خوف من الإصابة بكوفيد-١٩ خلال فترات قيود الحظر. أخيراً، يجب دمج مواد النظافة مثل الأقنعة والصابون ومعقم اليدين التي طلبتها الفتيات في هذا البحث، وكذلك التثقيف حول الوقاية من كوفيد-١٩، في خدمات اليافعات الحالية وبرامج الاستجابة الإنسانية الأخرى لضمان عدم تأثير كوفيد-١٩ بشكل غير متناسب على المجتمعات الأكثر ضعفًا اجتماعياً واقتصادياً.

كيف أثرت جائحة كوفيد-١٩ على زواج الأطفال بالنسبة للاجئين في أوغندا
ملاحظات وتعليقات المجتمع

تم الانتهاء من جمع البيانات في أوغندا قبل ظهور جائحة كوفيد-١٩. وبالتالي، قدمت الفتيات اليافعات ومقدمو الرعاية المعلومات التالية حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الفتيات وزواج الأطفال خلال ورش عمل التحقق من صحة البيانات المجتمعية التي عقدت في أكتوبر ٢٠٢٠.

كيف أثرت جائحة كوفيد-١٩ على اللاجئات اليافعات

- **اقتصادياً:** تصاعد مستويات الفقر المرتفعة أصلاً. تراجع فرص العمل بسبب القيود المفروضة على التجمعات مثل الأسواق.
- **اجتماعياً:** اضطرابات اجتماعية كبيرة، بما في ذلك انفصال الأسرة عن طريق الطلاق، وترك الأمهات لأطفالهن للهروب من عنف الشريك الحميم، وهجر الآباء للأسرة من أجل النساء غير المتزوجات. زيادة معدلات السلوك المعادي للمجتمع مثل «السرقة والانحلال الأخلاقي والشغب». عمل الآباء على إرهاق أطفالهم أثناء الحظر في أعمال الحديقة، والأعمال المنزلية، ورعاية الأشقاء.
- **الوصول إلى التعليم:** إغلاق البرامج التعليمية، مما جعل الفتيات يشعرن بالملل والوحدة والإرهاق في المنزل، مما يتسبب في الخوف من عدم إتاحة الفرصة للفتيات للعودة إلى التعليم.
- **الوصول إلى البرامج والخدمات الأخرى:** تخشى الفتيات الوصول إلى الزوايا الملائمة للشباب للحصول على الخدمات بسبب كوفيد-١٩. يصعب التباعد الاجتماعي في المنزل وفي الأماكن العامة المهمة مثل مصادر المياه. المنتجات الصحية باهظة الثمن ويصعب على الفتيات الحصول عليها حيث لم تعد المدارس توفرها. تخفيض الحصص الغذائية في بالورينيا إلى وجبة واحدة في اليوم.
- **التنقل والصحة والرفاهية:** تزايد أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي. يتزايد إدمان الكحول بين الشباب ومقدمي الرعاية (ويرجع ذلك جزئياً إلى الاعتقاد بأن الكحول يعالج فيروس كوفيد-١٩). تزايد العنف المنزلي بسبب إدمان الكحول. زيادة حالات الحمل بين الفتيات، إلى جانب الإجهاض (غير الآمن في العادة). تخشى الفتيات الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مثل تنظيم الأسرة خوفًا من الإصابة بكوفيد-١٩.

كيف غيّرت أزمة كوفيد-١٩ تصورات الزواج وصنع قرار الزواج

- تزايدت حالات زواج الأطفال بسبب فيروس كورونا والقيود ذات الصلة. وتشمل الأسباب: ١) أن الفتيات قلقات من عدم إعادة فتح المدارس مطلقاً، وبالتالي يلجأن إلى الحمل والزواج المبكر، و٢) أن الفتيات قد يتزوجن من مواطنين من أجل الحصول على أرض للزراعة.

ما تحتاجه الفتيات اللاجئات خلال أزمة كوفيد-١٩

- التدريب على المهارات المهنية لتحسين الأوضاع الاقتصادية.
- مساحات آمنة مجانية أو زوايا للشباب حيث يمكن للفتيات اليافعات تلقي خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمشورة دون خوف من الإصابة بفيروس كوفيد-١٩.
- التوعية المستمرة للآباء والمجتمع بالآثار السلبية لزواج الأطفال.

كيفية منع زواج الأطفال والاستجابة له في الأوضاع الإنسانية أثناء أزمة كوفيد-١٩: توصيات مجمعة

١. النظر في استخدام برامج التحويلات النقدية الإضافية، ولا سيما للأسر الأكثر ضعفاً، أثناء تطبيق القيود ذات الصلة بجائحة كوفيد-١٩ التي تمنع الآباء والفتيات من العمل. فمن شأن هذا أن يعالج مشكلة الضغط المالي المتزايد على الأسر التي قد تعرض الفتيات لخطر الزواج ويضمن استمرار مقدمي الرعاية في تلبية الاحتياجات الأساسية للفتيات. وكحد أدنى، الحرص على استمرار نفس المستوى من المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة للأسر خلال أزمة كوفيد-١٩.

٢. توفير المواد غير الغذائية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفتيات اليافعات وأسرهن - مثل الطعام، والملابس، والفوط الصحية، ومستلزمات الرضع والأطفال الصغار.

٣. توفير أدوات النظافة مع عناصر مثل معقم اليدين والأقنعة للحماية من فيروس كوفيد-١٩ ومعلومات وتثقيف حول كيفية منع انتشاره. ودمج هذه المكونات في البرامج والخدمات القائمة للفتيات اليافعات.

٤. ضمان الوصول إلى التعليم وتوفره (سواء بشكل شخصي أو عن بعد، كما هو مطلوب). حيثما كان ذلك ممكنًا، اجعل الفتيات على اتصال بالمدرسة للتخفيف من مخاطر زواج الأطفال أثناء جائحة COVID-١٩ من خلال طرق التعلم عن بعد: المنصات عبر الإنترنت، أو البرامج التلفزيونية، أو البرامج القائمة على الهاتف، أو في إعدادات الموارد المنخفضة، أو استخدام الراديو المجتمعي أو التنسيقات الشخصية التي تتوافق مع اللوائح المحلية كحد أدنى (على سبيل المثال، الخروج، وارتداء الأقنعة، والتباعد، بما في ذلك عدد محدود من المشاركين). ضمان من أن العائلات لديها أجهزة الراديو، والأجهزة المحمولة، وبطاقات SIM، وائتمان الإنترنت المطلوب لجميع الأطفال في الأسرة حتى يتمكنوا من مواصلة تعليمهم. تقديم خدمات الدعم التربوي لمن يحتاجون إلى دعم إضافي للتعلم عن بعد.

٥. تحسين الوصول إلى المشورة عبر الهاتف أو الإنترنت والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للفتيات المتزوجات، حيث قد يكون للقيود المفروضة بسبب كوفيد-١٩ تأثير سلبي على صحة الفتيات النفسية، مما يسبب القلق والاكتئاب والعزلة الاجتماعية، ويزيد من مخاطر التوتر والعنف في المنزل. وفي الحالات التي تعتبر فيها الخدمات الشخصية ضرورية، وكذلك في البيئات منخفضة الموارد التي تفتقر إلى القدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت، التأكد من أن مقدمي الخدمة لديهم إمكانية الوصول إلى معدات الحماية الشخصية المناسبة (PPE) وأن يتم تقديم الخدمات وفقاً للوائح المحلية، مثل توفير الأقنعة والمطهرات، والتباعد الاجتماعي، وفي الهواء الطلق حيثما أمكن ذلك، مع قيود على عدد الأشخاص المجتمعين في مكان واحد.

٦. التأكد من أن النساء والفتيات الحوامل يمكنهن الاستمرار في الحصول على الرعاية السابقة للولادة، والنقل، والخدمات الطبية الطارئة خلال فترات الحظر/القيود خلال جائحة كوفيد-١٩.

٧. تكييف برامج منع زواج الأطفال وجهود التوعية والاستمرار في تنفيذها عبر الإنترنت خلال فترات الحظر بسبب كوفيد-١٩ والقيود ذات الصلة حيثما كان ذلك ممكناً للفتيات ومقدمي الرعاية لهن. وثقيف الآباء لمعالجة العوامل التي تحفز الفتيات على الزواج مبكراً، بما في ذلك الأعمال المنزلية المتزايدة والقيود التي تجعل الفتيات يرغبن في الهروب من المنزل، وزيادة العزلة، والقيود المفروضة على التنقل. ومعالجة التفريق بين الجنسين في الأعمال المنزلية والقواعد والقيود الأسرية، وتثقيف الوالدين حول التأثير السلبي لذلك على صحة الفتيات النفسية.

٨. مواصلة تنفيذ البرامج الخاصة باليافعات، بما في ذلك تعليم المهارات الحياتية، وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبرامج التمكين، والتدريب المهني، والأنشطة المدرة للدخل خلال فترات الحظر بسبب جائحة كوفيد-١٩ والقيود المفروضة على التدريبات والأنشطة المقدمة للفتيان وطرق اختلاطهن مع أقرانهم. تكييف التنفيذ ليتوافق مع اللوائح الحكومية، مثل تحديد أحجام المجموعات، وإعطاء الأولوية للتجمعات في الهواء الطلق، ومراقبة بروتوكولات

التباعد الاجتماعي والأقنعة، أو تنفيذ الخدمات عبر الهاتف أو عبر منصات الإنترنت حيثما كان ذلك ممكناً.

٩. نشر المعلومات وتوعية الفتيات والقائمين على رعايتهن حول البرامج والخدمات الجديدة، أو تلك المقدمة في أشكال جديدة عن بعد لضمان وصول جميع الفتيات إلى البرامج أثناء قيود كوفيد-١٩.

١٠. إنشاء شبكات/فرص دعم الأقران للفتيات لدعم بعضهن البعض في الاستجابة - حيث يمكن للفتيات تقديم الدعم التعليمي والاجتماعي لبعضهن البعض أثناء تنفيذ القيود.

١١. ضمان الوصول الآمن إلى معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية أثناء جائحة كورونا من خلال تنسيقات الرسائل عبر الإنترنت أو الهاتف أو الرسائل النصية، أو شخصياً مع البرامج المناسبة. وتوعية الفتيات بأن الخدمات متوفرة وأن البروتوكولات (التباعد الاجتماعي، وبروتوكولات الأقنعة، وما إلى ذلك) موجودة للحفاظ على سلامة المرضى من فيروس كوفيد-١٩.

١٢. تنفيذ تدابير وقائية (التباعد الاجتماعي، وبروتوكولات الأقنعة، وما إلى ذلك) في نقاط المياه للحد من تعرض الفتيات لفيروس كوفيد-١٩ (أوغندا/ خاص بالمخيمات).

١٣. تزويد الفتيات بفوط صحية لفترة الحيض وغيرها من المواد الأساسية التي قد تصلهن فقط من خلال المدارس أو البرامج (أوغندا/خاص بالمخيمات).

الحواشي

١ "Child Marriage," *UNICEF*, September 2020, https://www.unicef.org/protection/child-marriage (accessed January 20, 2021).

٢ The authors acknowledge that individuals or organizations may prefer other terminology, including "child, early, and forced marriage" (CEFM) or simply "early marriage." However, as early marriage is frequently inclusive of adolescents and young adults above 18, and forced marriage may happen to anyone, regardless of age, we have chosen to use "child marriage" for clarity and accuracy. For further discussion on terminology, see Susanna Greijer and Jaap Doek, *Terminology Guidelines for the Protection of Children from Sexual Exploitation and Sexual Abuse* (Luxembourg: Interagency Working Group on Sexual Exploitation of Children, 2016), 62–64.

٣ Kara Hunersen, W. Courtland Robinson, Nishan Krishnapalan, and Janna Metzler, *Child Marriage in Humanitarian Settings in the Arab States Region*: *Study Results from Djibouti, Egypt, Kurdistan Region of Iraq and Yemen* (New York: Women's Refugee Commission, 2020).

٤ *Child Marriage in Humanitarian Contexts* (London: Girls Not Brides, 2020), 2.

٥ Jenny Birchall, *Child, Early and Forced Marriage in Fragile and Conflict Affected States* (Brighton, UK: K4D Research Helpdesk, Institute of Development Studies 2020), 2.

٦ *Born to be Married*: *Addressing Early and Forced Marriage in Nyal, South Sudan* (Oxford: Oxfam International, 2019), 5.

٧ S. Abdulrahim, J. DeJong, R. Mourtada, and H. Zurayk, "Estimates of Early Marriage among Syrian Refugees in Lebanon in 2016 Compared to Syria Pre-2011," *European Journal of Public Health* 27, no. 3 (2017): 323.

٨ Birchall, "Child, Early and Forced Marriage in Fragile and Conflict Affected States," 9–15.

٩ See for example, R. El Arab and M. Sagbakken, "Child Marriage of Female Syrian Refugees in Jordan and Lebanon: A Literature Review," *Global Health Action* 12, (2019): 6; *Born to be Married*, 23; Hunersen et al., *Child Marriage in the Arab States Region*; Aisha Hutchinson, Philippa Waterhouse, Jane March-McDonald, Sarah Neal, and Roger Ingham, "Understanding Processes of Risk and Protection that Shape the Sexual and Reproductive Health of Young Women Affected by Conflict: The Price of Protection," *Conflict and Health* 11, no. 15 (2017): 6–7; Jennifer Leigh et al., *Child Marriage in Humanitarian Settings in South Asia*: *Study Results from Bangladesh and Nepal* (UNFPA APRO and UNICEF ROSA, 2020), 78; and Judith-Ann Walker, "Building Resilience and Resistance to Child, Early, and Forced Marriage through Acquiring Skills," *Global Economy and Development at Brookings Working Paper* 129 (2019): 35–36.

١٠ Rima Mourtada, Jennifer Schlecht, and Jocelyn DeJong, "A Qualitative Study Exploring Child Marriage Practices Among Syrian Conflict-Affected Populations in Lebanon," *Conflict and Health* 11, no. 27 (2017): 60–61; *Adolescent Girls in Crisis*: *Voices from the Lake Chad Basin* (Surrey, UK: PLAN International, 2018), 25; and Sonya EM Knox, "How They See It: Young Women's Views on Early Marriage on a Post-Conflicting Setting," *Reproductive Health Matters* 25 (2017), S101.

١١ Anita Raj, Charlemagne S. Gomez, and Jay G. Silverman, "Multisectoral Afghan Perspectives on Girl Child Marriage: Foundations for Change Do Exist in Afghanistan," *Violence Against Women* 20, no. 12 (2014): 1496–97; and Jennifer Schlecht, Catherine Lee, Brad Kerner, Meghan Greeley, and Robinson Courtland, "Prioritizing Programming to Address the Needs and Risks of Very Young Adolescents: A Summary of Findings across Three Humanitarian Settings," *Conflict and Health* 11, no. 31 (2017), S25.

١٢ Raj et al., "Multisectoral Afghan Perspectives," 1497–99; Alex Buckman, "Causes and Consequences of Child Marriage among Syrian Refugee Populations in Jordan: An Investigation of Perceptions," *Independent Study Project* (*ISP*) *Collection* 2824, (2018): 27; and Mourtada et al., "A Qualitative Study Exploring Child Marriage Practices," 60–61.

١٣ Though the terms are often used interchangeably, we have chosen to use the term "risk factors" rather than "drivers" in this study, as we feel the term "risk factors" more inclusively captures the attributes, characteristics, and exposures which impact child marriage outcomes from the perspective of the individual, as opposed to the term "drivers" which tends to refer to factors influencing the phenomena at large.

١٤ Mourtada et al, "A Qualitative Study Exploring Child Marriage Practices," 60–61; *Adolescent Girls in Crisis*; and Knox, "How They See It," S101.

١٥ Raj et al., "Multisectoral Afghan Perspectives," 1497–99; and Schlecht et al., "Prioritizing Programming to Address the Needs and Risks of Very Young Adolescents," 25.

١٦ Raj et al., "Multisectoral Afghan Perspectives," 1497–99; and Mourtada et al., "A Qualitative Study Exploring Child Marriage Practices," 60–61.

١٧ The term 'girl' is used throughout this report to include children under 18 years who identify as girls and those who were assigned female sex at birth.

١٨ Julie Freccero and Audrey Whiting, *Toward an End to Child Marriage*: *Lessons from Research and Practice in Development and Humanitarian Sectors,* (UC Berkeley Human Rights Center, 2018), https://www.law.berkeley.edu/wp-content/uploads/201808//Toward-an-End-to-Child_Marriage_Report_FINAL.pdf (accessed February 3, 2021).

١٩ The social-ecological model, frequently used in public health research, recognizes that violence, including forms of gender-based violence like child marriage, is the result of a complex interplay between factors at the individual (girl), relationship (family and friends), community, and societal levels. See Etienne Krug et al., "World Report on Violence and Health," World Health Organization, Geneva, 2002, p.9, available at: http://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/world_report/en/summary_en.pdf (accessed February 16, 2021).

٢٠ These included stories about a girl who is not sure if she wants to get married, a girl who disagrees with marriage arrangements made by her parents, and a married girl who wants support and information about access to SRH services, challenges with their husbands, or obtaining divorce.

٢١ Topics included: how marriage decisions and plans are made, how girls think about marriage, reasons why girls either marry early or delay marriage in their communities, and ways that they would help girls to delay marriage if they were a parent, local leader, or member of the government, a UN agency, or an NGO.

٢٢ Government institutions that provided approval for the implementation of this research include the Uganda National Council for Science and Technology (UNCST), the Office of the Prime Minister (OPM) in Uganda, and the Jordan Response Information System for the Syria Crisis (JORISS) at the Ministry of Planning and International Cooperation.

٢٣ In Uganda, the majority of interviews and participatory research activities were conducted in Kakwa, Kuku, Juba Arabic, and Modi. In Jordan, they were conducted in Arabic.

٢٤ Special thanks to Agnes Grace Nabachwa and Sylvia Namakula from Healing and Resilience after Trauma (HaRT) in Uganda for inspiring many of the methods used in our ethical protocol for phone-based research during COVID-19 restrictions. See "Trauma-informed Phone Interviews on Sensitive Topics: Learning from the COVID-19 lockdown in Uganda," *Sexual Violence Research Initiative* (SVRI), June 18, 2020, https://www.svri.org/blog/ trauma-informed-phone-interviews-sensitive-topics-learning-covid-19-lockdown-uganda (accessed February 3, 2021).

٢٥ *Inter-Agency Revised Uganda Country Refugee Response Plan,* (Kampala: UNHCR, 2020), 10.

٢٦ "The Facts: What You Need to Know about the South Sudan Crisis," *Mercycorps.org,* June 24, 2019, https://www.mercycorps.org/blog/south-sudan-crisis#crisis-south-sudan-start (accessed January 2021).

٢٧ *Inter-Agency Revised Uganda Country Refugee Response Plan,* (Kampala: UNHCR, 2020), 10.

٢٨ "Uganda Refugee Statistics November 2020—Bidibidi and Palorinya," *UNHCR Operational Portal—Refugee Situations,* December 2020, https://data2.unhcr.org/en/documents/details/83550 and https://data2.unhcr.org/en/documents/details/83560 (accessed January, 2021).

٢٩ See Uganda's Children Act of 2016, available at https://www.unicef.org/uganda/reports/children-act-amendment-2016. Although many advocates say the law suffers from poor enforcement and contradictory civil, religious, and customary laws, many of which allow marriage as early as 16, early marriage is also seen to provide protection against strict defilement laws which criminalize sex with a minor. See, for example, "Uganda," *Girls Not Brides.org*, 2021, https://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/uganda/ (accessed February 3, 2021).

٣٠ Birchall, "Child, Early and Forced Marriage in Fragile and Conflict Affected States," 5&7.

٣١ *Adolescent Girls in Crisis,* 13&31.

٣٢ *Born to be Married,* 6.

٣٣ "Syria," *Internal Displacement Monitoring Center,* 2020, https://www.internal-displacement.org/countries/syria (accessed January, 2021).

٣٤ "The Syrian Emergency," *UNHCR.org,* 2021, https://www.unhcr.org/en-us/syria-emergency.html (accessed January, 2021).

٣٥ "Syria Regional Refugee Response," UNCHR.

٣٦ "Jordan," *UNHCR Operational Update,* October 2020, https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Jordan%20 Operational%20Update%20October%202020.pdf

٣٧ "Syria Regional Refugee Response," UNHCR.

٣٨ "South Jordan- The Forgotten Corner of the Syrian Crisis," *OHCA, Relief Web* October 1, 2013, https://reliefweb.int/report/jordan/south-jordan-forgotten-corner-syrian-crisis (accessed February 3, 2021).

٣٩ "Syria Regional Refugee Response," UNHCR.

٤٠ Bassam Abu Hamad et al., *A Promise of Tomorrow*: *The Effects of UNHCR and UNICEF Cash Assistance on Syrian Refugees in Jordan,* (London: Overseas Development Institute, 2017).

٤١ "Jordan," *UNHCR.org,* November 2019, https://reporting.unhcr.org/jordan (accessed February 3, 2021).

٤٢ *A study on Early Marriage in Jordan* (Amman: UNICEF, 2014), 8.

٤٣ *A study on Early Marriage in Jordan,* 31.

٤٤ *Too Young to Wed* (London: Save the Children, 2014), 6.

٤٥ *A study on Early Marriage in Jordan,* 9; and Spencer, To *Protect Her Honour,* 7.

٤٦ El Arab and Sagbakken, "Child Marriage of Female Syrian Refugees in Jordan and Lebanon," 6.

٤٧ *A study on Early Marriage in Jordan,* 31.

٤٨ Defined as the exchange of sexual activities for basic needs, such as food, clothing, or shelter. According to The International Working Group on Sexual Exploitation of Children, survival sex is a form of transactional sex, and "children engaged in transactional sex should be viewed as victims of sexual exploitation on the basis that children cannot consent to engaging in sexual activities in exchange for material benefits or any other form of consideration." See Greijer and Doek, *Terminology Guidelines For the Protection of Children,* 33.

٤٩ This is likely a reference to cash transfers made as part of the UK Aid-funded Girls' Education South Sudan (GESS) program which provides direct cash payments to all girls in Primary grades 5–8 and Secondary grades 1–4 enrolled in and regularly attending school.

٥٠ Sarah Gammage, Naila Kabeer, and Yana van der Meulen Rodgers, "Voice and Agency: Where Are We Now," *Feminist Economics* 22, no. 1 (2016): 6, https://doi.org/10.1080/13545701.2015.1101308/ (accessed February 3, 2021).

٥١ Many girls and caregivers in both Uganda and Jordan said that divorce was an option for girls, especially in situations of IPV, and was becoming increasingly common in their communities. However, girls who were divorced faced a number of challenges, including having to provide for themselves or their children alone or return to their family homes (if they were accepted there), risk losing custody of their children, and potentially face stigma in their communities.

٥٢ One such program evaluated in humanitarian settings is SASA!. *See Implementing SASA*! *in Humanitarian Settings*: *Tips and Tools* (Kampala, Uganda: Raising Voices, Programming for Prevention Series, Brief No. 6), https://raisingvoices.org/wp-content/uploads/201302//ProgramBrief-6.-Implementing-SASA-in-Humanitarian-Settings.RaisingVoices-December-2018-LG.pdf (accessed February 11, 2021).

٥٣ Allyson Cross, Tenzin Manell, and Melanie Megevand, "Humanitarian Cash Transfer Programming and Gender-Based Violence Outcomes: Evidence and Future Research Priorities," *Collected Papers on Gender and Cash Transfer Programmes in Humanitarian Contexts* (Women's Refugee Commission and IRC, 2018), 19.

٥٤ An example of a promising intervention for evaluation is the Tailored Life Skills Package for Early Marriage produced for Syrian and Lebanese engaged or married girls. See T*he Tailored Life Skills Package for Early Marriage* (New York: IRC, na), https://www.gbvsurvivor.gr/the-tailored-life-skills-package-for-early-marriage/?lang=en (accessed February 17, 2021).

٥٥ *Safer Cash Toolkit*: *Collecting and using data to make cash programs safer* (New York: IRC, 2019), https://reliefweb.int/report/world/safer-cash-toolkit-collecting-and-using-data-make-cash-programs-safer (accessed February 11, 2021).

٥٦ For what constitutes age-appropriate income-generating opportunities for children which are safe and legal, see "What is Child Labor," ILO.org, na, https://www.ilo.org/ipec/facts/lang--en/index.htm (accessed March 9, 2021).

٥٧ For further information and recommendations on what all laws should require regarding child marriage, see *Child Marriage and the Law*: *Technical Note for the Global Programme to End Child Marriage* (UNICEF, 2020), https://www.unicef.org/media/86311/file/Child-marriage-the-law-2020.pdf (accessed February 22, 2021).

٥٨ *Parenting Without Violence* (London: Save the Children, 2020), https://resourcecentre.savethechildren.net/keyword/positive-parenting?embed=1 (accessed February 11, 2021); and, Adolescents in Crisis: Life Skills and Parenting Package (Surrey, UK: Plan International, 2020).

٥٩ *Adolescents in Crisis*, Plan International.

٦٠ *Tailored Life Skills Package,* IRC.

٦١ *Implementing SASA*! *in Humanitarian Settings,* Raising Voices.

HUMAN RIGHTS CENTER
UC BERKELEY SCHOOL OF LAW
2224 PIEDMONT AVENUE
BERKELEY, CA 94720
510.642.0965

HRC@BERKELEY.EDU
HUMANRIGHTS.BERKELEY.EDU
MEDIUM.COM/HUMANRIGHTSCENTER
@HRCBERKELEY